

387

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ قُوَّةِ الْإِبْرَاهِيمَ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

387

مسلم التَّبَوُّتِ مَحْمُودِ

اصولِ فقہ کا مایہ ناز بے نظیر مجموعہ



محمد سعید سنٹر تاجران کتب و پرائمری آن محل مولوی مسافر خانہ کراچی

52931

مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

التَّائِبِينَ

نَاشِرَانِ

مُحَمَّدُ سَعِيدُ بِنْدُ سَلْتَانِ جَوَانِ كُتُبُ مَالِكَانَ
مَطْبَعُ سَعِيدِ قُرْآنِ مَحَلِّ مَقَابِلِ مَوْلَا مُسْتَفَاحِ كَرِيْمِي

له قوله الحمد لله الذي قالوا هذه الجملة تحتمل ان يكون التشابيه لان المقام مقام انشاء الحمد وتحتمل ان يكون خبرية لان الاخبار بالحمد يوجب الحمد لانه اظهار صفات الكمال قيل لا بد في الحمد من ارادة ابتداء التعظيم وهذا ليس خبرية بل خبرية الخبر بل معنى زائد عليه بالركب من المتعديين لا خارج بل هو ابتداء معنى لفظ الحمد له قول على مرادهم ان الاخبار بهذا الخبر لم يطرأ عليه ارادة التعظيم تكون محذورة الخبر على حقيقة ولو سلم ان هذه الجملة جملة فالفرق انها على تقدير كونها انشائية يكون مستحقة من النصبة الخبرية كقولك الحمد بمعنى ارادة على تقدير كونها خبرية لا يكون منسوبة عنها وان جعلت وسيلة بمعنى خارج حقيقتها كما في لازم فائدة الخبر فمثل ١٢ منه ٢٥ له نزل اثر التنزيل اشعرا بان نزول الحق المبين وقع نجما على حسب ما اتفقت الحال وآل اليه المال والآية اصلها اوية بالفتح العلامة والكلام تام من القرآن الكريم

سعى به لانه علامة الحق المبين ١٢ ملاحظ نظام الدين
قوله ارسل البينات اي الكلمات البنية الواضحة وهي الآيات المحكم والسنة الجليلة او المعجزات البنية الظاهرة لا تحتمل الربوب والازتياب
قوله فطلع الدين بالتشديد والتخفيف على الاول يكون الدين منصوبا معناه ما لم يزل القدر بل والارسل يعني اكل ونشر بهما الدين في الافاق في القاموس طلع كيلة تطلقا طاعة وعلى الثاني يكون الدين مرفوعا فاعلا لطلع وهو من الطلوع بمعنى الظهور في القاموس يقال طلع الكواكب والشمس كمنع طلوعا ظهر والدين بالكسر الاسلام كما في القاموس وقد يقال الدين وضع الهمي سائق لذوي العقول باختيارهم اياه الى الخير في الدارين ١٢ مولوي محمد مبین
قوله وطبع اليقين هذا ايضا يحتمل الوجهين من التشديد والتخفيف كطلع وعلى الاول يكون اليقين منصوبا ومعناه اطلاق اليقين في قلوب المؤمنين يقال طبع الانار فتطبع يعني اطلاقه فامثله فالتطبع مطامع من التطبع على الثاني يكون مرفوعا وجمع بمعنى ثبت اليقين في قلوب المؤمنين وصلوا اليقين في اللغة اذ اتت الشك وفي الاصطلاح الاعتقاد الجازم الثابت الراجح الذي لا يزول بانالة مزيل ١٢ مولوي مبین
قوله جاز في الواقعية اذ لا وجود لهم الا بوجودك ولا حقيقة الا بحقيقتك نعم الباطلون في حدود القسم ١٢ مولانا عبد العلي
قوله جاز بضم الميم اي ابرز منك ويا مرامرك اجازتك فالامر ينزل منك ثم يتولى علي بن سوك ١٢ مولوي محمد مبین
قوله التكلان التوكل اظهار العجز والاعتماد على الخير والاسم التكلان ومرجع الامور والمتعطفين فيها ليس الا الله تعالى وهو الكافي في مهمات الامور فلا اعتماد الا عليه فعلمه التكلان وبه الاختصاص ١٢ مولوي محمد مبین
قوله لا يحكم جمع حكته بالكسر هو العدل والعلم والحكم والنبوة والقرآن فالنبوي عليه الصلوة والسلام جامع لكلها ومتمم لها كما روي انه عليه السلام قال بعثت لادم مكارم الاخلاق ١٢ محمد معين الدين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي نزل الآيات وأرسل البينات فطلع الدين
 اليقين ربنا لك الحقيقة حقا وكل حجاز ذلك الامر تحقيقا وكل حجاز
 اعنة المبادى بيدك ونواصي المقاصد مفوضة اليك فانت
 المستعان وعليك التكلان والصلوة والسلام على سيدنا
 محمد اللهم للحكم بالطريق الامم المبعوث بجوامع الكلم الامم اللهم
 على ال واصحاب الذين هم ادلة العقول سيما الاربعة الاصول ما بعد
 فيقول الشكور الصدور محمد بن عبد لشكور بلغ الله الخ ردة

بعضه الغايب ١٢
 ملك سنة الف وثمان مائة وتسع وعشرون الهجرة ١٢
 لا يحكم جمع حكته بالكسر هو العدل والعلم والحكم والنبوة والقرآن فالنبوي عليه الصلوة والسلام جامع لكلها ومتمم لها كما روي انه عليه السلام قال بعثت لادم مكارم الاخلاق ١٢ محمد معين الدين
قوله جاز في الواقعية اذ لا وجود لهم الا بوجودك ولا حقيقة الا بحقيقتك نعم الباطلون في حدود القسم ١٢ مولانا عبد العلي
قوله جاز بضم الميم اي ابرز منك ويا مرامرك اجازتك فالامر ينزل منك ثم يتولى علي بن سوك ١٢ مولوي محمد مبین
قوله التكلان التوكل اظهار العجز والاعتماد على الخير والاسم التكلان ومرجع الامور والمتعطفين فيها ليس الا الله تعالى وهو الكافي في مهمات الامور فلا اعتماد الا عليه فعلمه التكلان وبه الاختصاص ١٢ مولوي محمد مبین
قوله لا يحكم جمع حكته بالكسر هو العدل والعلم والحكم والنبوة والقرآن فالنبوي عليه الصلوة والسلام جامع لكلها ومتمم لها كما روي انه عليه السلام قال بعثت لادم مكارم الاخلاق ١٢ محمد معين الدين

له قوله رقاہ بالتشديد يقال رقي عليه كلاما ترقية رقع ۱۲ **له** قوله الحفيظ بالجاء المهلة والغنا والمعتين بينهما يا شناعة السافل من جنس الارض والقابل مصدرة كالتقول والقدرة بضم القاف وتشديد اللام ماس الجبل والعالی من كل شئ ۱۳ **له** قوله الحال كيفية الانسان وما هو عليه كالحالة ۱۲ **له** قوله النفس اي الروح في القاموس النفس الروح في العوائج اليمجدوا اشكالها بتطهيرها عن الخبائث الباطنة والظاهرة وتخليها بالاعمال الصالحة ۱۲ مولوى محمد شمس الدين **له** قوله والمادة اي ما تعلق به النفس وهو البدن وهذا يشعر بكون المراد من النفس الروح والافلاحة اجتهاد له **له** قوله بالتحقق اي الصيرورة على اليقين وبشكل النفس والتحقق بالاعمال وباشكال المادة ۱۲ مولانا عبد العلى **له** قوله بالتحقق اي الاستكمال ۱۲ **له** قوله بالتحقق اي التحقيق والتحقق في الدين و
التحجج بموقف الحق اليقين والسلوك في هذا الوادي انما يتأتى
بتحصيل المبادئ ومنها علم اصول الاحكام فهو من اجل علوم الاسلام
الفن في مدارح صغرى قواعد كتب وكنيت صرفت لبعض
عمري الى تحصيل مطالبه وحللت لظن الى تحقيق ما ربه فلم ينتج عن حقيقة
دلر في حد على دقة ثم لا مر ما اردان احرفيه سفا وايفا وكتابا كالماء
لجمع الى الفرد اصول والى المشرد معقولا ويحتو على طرفي الخفيفة د
والشافعية ولا يعمل ميلا ما عن الواقعية فجلو بفضل الله تعالى وتوفيقه
كنا ترمي معدن ام تجر بل سحر ليدري سميته بالمسلمة اللطقالى
عن الطرح والجر وجعله موجبا للسرور والفرح ثم الهنق مالو الملكوت
ان تاريخ مسلم الثبوت الا الكتاب مستتب على مقدرة فيما يفيد البصير
ومقالات في المبادئ واصول في المقاصد خاتمة في الاجتهاد

الكامل رقاہ عن حفيظ الفال الى قلة الحال ان لسعا باشتكال
 النفس للمادة وذلك بالتحقق والتحقق وهاها بالتحقق في الدين و
 التحجج بموقف الحق اليقين والسلوك في هذا الوادي انما يتأتى
 بتحصيل المبادئ ومنها علم اصول الاحكام فهو من اجل علوم الاسلام
 الفن في مدارح صغرى قواعد كتب وكنيت صرفت لبعض
 عمري الى تحصيل مطالبه وحللت لظن الى تحقيق ما ربه فلم ينتج عن حقيقة
 دلر في حد على دقة ثم لا مر ما اردان احرفيه سفا وايفا وكتابا كالماء
 لجمع الى الفرد اصول والى المشرد معقولا ويحتو على طرفي الخفيفة د
 والشافعية ولا يعمل ميلا ما عن الواقعية فجلو بفضل الله تعالى وتوفيقه
 كنا ترمي معدن ام تجر بل سحر ليدري سميته بالمسلمة اللطقالى
 عن الطرح والجر وجعله موجبا للسرور والفرح ثم الهنق مالو الملكوت
 ان تاريخ مسلم الثبوت الا الكتاب مستتب على مقدرة فيما يفيد البصير
 ومقالات في المبادئ واصول في المقاصد خاتمة في الاجتهاد

التي الصيرورة على اليقين وبشكل النفس والتحقق بالاعمال وباشكال المادة ۱۲ مولانا عبد العلى **له** قوله بالتحقق اي الاستكمال ۱۲ **له** قوله بالتحقق اي التحقيق والتحقق في الدين و
التحجج بموقف الحق اليقين والسلوك في هذا الوادي انما يتأتى
بتحصيل المبادئ ومنها علم اصول الاحكام فهو من اجل علوم الاسلام
الفن في مدارح صغرى قواعد كتب وكنيت صرفت لبعض
عمري الى تحصيل مطالبه وحللت لظن الى تحقيق ما ربه فلم ينتج عن حقيقة
دلر في حد على دقة ثم لا مر ما اردان احرفيه سفا وايفا وكتابا كالماء
لجمع الى الفرد اصول والى المشرد معقولا ويحتو على طرفي الخفيفة د
والشافعية ولا يعمل ميلا ما عن الواقعية فجلو بفضل الله تعالى وتوفيقه
كنا ترمي معدن ام تجر بل سحر ليدري سميته بالمسلمة اللطقالى
عن الطرح والجر وجعله موجبا للسرور والفرح ثم الهنق مالو الملكوت
ان تاريخ مسلم الثبوت الا الكتاب مستتب على مقدرة فيما يفيد البصير
ومقالات في المبادئ واصول في المقاصد خاتمة في الاجتهاد

والم منقطة بضم بل ۱۲ **له** قوله من الطرح اي البعد والاقار في الفن ودمه الاستعداد ۱۲ **له** قوله لعمري ووالفرح في القاموس فرح في كذا السرور والبهجة ان الشئ
وايراد مع كفاية احد هاهنا في السبع ۱۲ **له** قوله ملكوت كرهت العز و السلطان والملك وفي بعض الاشورح الاسم للملك فربما يصح استعماله في حق من
له قوله ان تاريخ مسلم الثبوت له تاريخ تصفية سنة الف مائة وسبع ۱۲ **له** قوله فيما يفيد البصيرة من رسم العلم و هو منزه ونهية و فيه اشارة الى ان هذه الاشياء
ليست مما يتوقف عليه الشرع ۱۲ مولانا عبد العلى **له** قوله في القاصداي القاصدا الاربعة من الكتاب والسنة والامجاد والقياس سيذكر جوا علم فيها
وعلمه وما عليه ۱۲ نظام الدين -

له قوله حد اصول الفقهاء المعروف الجامع ويمكن ان يترك على حقيقة بناء على تجوز كون المذكور حداً قيقياً ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله قوله وهو من الذي يبحث عن عوارضه الذاتية للشيء لذاته اولها يساويه ١٢ له قوله اما هذه مضاناً فليست على معرفة حد الاصل الذي هو المعنى والفقته الذي هو المعنى اليرى مولانا عبد العلي رحمه الله قوله ما يتبين عليه غيره بان يكون مائة له حقيقة كالمعنى اصل الكوز او يجب الظن العامي كالحقيقة يقال لها اصل الجواز ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله قوله واصطلاحاً اي يجب ما اتفق عليه القوم واصطلاحاً عليه بحيث يطلقون في محاوراتهم ويريدون هذا المعنى ١٢ مولوى محمد حسين رحمه الله قوله والمستصحب الم لفحة الحار المهمة ومستصحب الشيء الذي كان عليه قبل حاله الطارى لان الشيء يدعوه الى الصفة لو لم يكن هذا الطارء كما يقال طهارة الماء اصل ١٢ له قوله والقاعدة

يقال اصول الفحو الفاعل مرفوع ونحوه فان لنا اصلاً اي قاعدة وهي قضية كلية موجبة وهو الاشارة واللاق التعميم للساوية ١٢ على نظام الدين رحمه الله قوله دليل كما يقال ايموا الصلوة اصل وجوب الصلوة فلفظ الاصل مشترك اصطلاحاً في الاربعه وثبوت الوضع لا بد له من دليل بل ربما ادعى المجازية في بعض هذه المعاني لانها بما يجب القرينة ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله قوله فالمراد وليده اي دليل العلم فيكون المراد من الاصول التي يضاف له الفقته الذي هو العلم ذاته وان جاز الاصل لمعان الخبر كما عرفت لكن الاضافة ترجح لا اعادة هذا المعنى كما افيدنا لظاهر ان هذه منال في اصطلاح القوم لا ياتي عن القضاة ١٢ مولوى محمد حسين رحمه الله قوله فقد غفل عن هذا الاصل ان قيل وضع الاضافة نوعي فلو حل على القاعدة فلا تجوز فيه قلنا نعم لكن الاضافة مرجحة لارادة الدليل عرفاً او كانه منع عن استعمال الاصل مضافاً الى العلم الا يعني الدليل والمشاحة فيه فقدر ١٢ منه رحمه الله قوله على ان قواعد العلم مسأله لا مباديه فلو كان الاصل ههنا بمعنى القاعدة كان المعنى مسائل الفقهاء ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله قوله على احكامها لانه اذا حرر الدليل على نظمه اشكل الاول يكون الملازمة ما تؤخذ من الاصول سواء كان بين مسأله اصولية معينة او مندرجة فيها او ما تؤخذ من عدة مسائل واذا حرر الدليل على نظم القياس الاستثنائي يكون الملازمة ما تؤخذ منها ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله قوله وآتوا الزكوة فاذا اردنا ان نطبقها على حكمها قلنا الزكوة مأمورة من الله تعالى وكل ما هو مأمورة من الله تعالى فهو واجب ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله قوله فان الامر للوجوب بذو دليل اجمالي يتلخج اليه عند تطبيق الدليل التفصيلي على حكمه وهو مسأله اصولية وطريق التطبيق ان قوله تعالى وآتوا الزكوة امر باتيانها فهي مأمورة بكل ما موربه فهو واجب فالزكوة واجبة ١٢ مولوى محمد حسين رحمه الله قوله وليس نسبة الى الفقه آه اعلم انه اذا قلنا مثلاً هذا المأمور به وكل ما موربه فهو واجب فالصحة ثبت بالدليل التفصيلي والكبرى من الاصول والكييفية الفارقة لمجوع المتقدمين من المنطق ان قلت بذو غير القياس من الادلة الثلثة واضح واما فيه فلان البحث في كل من الفنين انما هو من الكيفية القياسية قلت واسب ان الظاهر لك لكن التحقيق ان المسأله من الاصول ان كل ما ثبت بالقياس فهو حكم الله تعالى جل شاناه فقدر ١٢ منه رحمه الله قوله بالحيات آه اعلم ان الفقه في القديم كان متناولاً للعلم الحقيقي وهي علم الاسباب والطريق وهي مباحث الهيات والبيوتات والشرعية الفقهية ثم مررت بالوصفية بدرجة نفس بالمادى عليها وهي كما سبق العقائد بالفقه الاكبر وقال الله تعالى ليقبضني الدين ثم لا تصدى قوم بالحدث من العقائد وهو العلم الكمال لذلك انتم ختمتم الفقهاء بالعلم الشرعي الشاطرة لتفهموا بها وعلوم الاخلاق ومن ثم قال بعض المحققين في شرح المنهاج ان قديم الريلو لم يكن الفقه وصار بعد عرفاً واختمت عليه لظن لاشق اتصال الفقهاء بالاطم انهم لم يترى كتبهم في غير هذا

وهو اما المقدمة ففي حد اصول الفقه وموضوعه فاندت املحكا

مضافاً فالاصل لغتها يبتنى على غيره واصطلاحاً الراجح والمستصحب والقاعدة والدليل ايذاناً اذا اضيف الى العلم فلم اجد دليله من حل على القاعدة فقد غفل عن هذا الاصل على ان قواعد العلم مسائله

لا مباديه ثم هذا العلم ادلة لجمالية للفقهاء يحتاج اليها عند تطبيق

للا دلائل التفصيلية على احكامها كقولنا الزكوة واجبة لقوله تعالى

واتوا الزكوة فان الامر للوجوب وليس نسبة الى الفقه كسببة

للبزان الى الفلسفة كما وهم فان الدلائل التفصيلية بعباد

وصورها من افراد موضوع مسائل الاصول بخلاف المنطق

الباحث عن المعقولات الثانية والفقهاء حكمية فرعية

شوعية ولا يقال على القلدا لتقصيرها عن الطاقة والتخصيص

بالحث احترافاً عن التصوحدديث همد لغوا احترافاً عن الكلام

في معروف وعرفوه بانه العلم بالاحكام الشرعية عن ادلتها

ان قوله تعالى وآتوا الزكوة امر باتيانها فهي مأمورة بكل ما موربه فهو واجب فالزكوة واجبة ١٢ مولوى محمد حسين رحمه الله قوله وليس نسبة الى الفقه آه اعلم انه اذا قلنا مثلاً هذا المأمور به وكل ما موربه فهو واجب فالصحة ثبت بالدليل التفصيلي والكبرى من الاصول والكييفية الفارقة لمجوع المتقدمين من المنطق ان قلت بذو غير القياس من الادلة الثلثة واضح واما فيه فلان البحث في كل من الفنين انما هو من الكيفية القياسية قلت واسب ان الظاهر لك لكن التحقيق ان المسأله من الاصول ان كل ما ثبت بالقياس فهو حكم الله تعالى جل شاناه فقدر ١٢ منه رحمه الله قوله بالحيات آه اعلم ان الفقه في القديم كان متناولاً للعلم الحقيقي وهي علم الاسباب والطريق وهي مباحث الهيات والبيوتات والشرعية الفقهية ثم مررت بالوصفية بدرجة نفس بالمادى عليها وهي كما سبق العقائد بالفقه الاكبر وقال الله تعالى ليقبضني الدين ثم لا تصدى قوم بالحدث من العقائد وهو العلم الكمال لذلك انتم ختمتم الفقهاء بالعلم الشرعي الشاطرة لتفهموا بها وعلوم الاخلاق ومن ثم قال بعض المحققين في شرح المنهاج ان قديم الريلو لم يكن الفقه وصار بعد عرفاً واختمت عليه لظن لاشق اتصال الفقهاء بالاطم انهم لم يترى كتبهم في غير هذا

له قوله التضييقية اى العلم بالاصل من اوتها التضييقية المحفوفة بجملة مسئلة المترددين من علم المقلد وعلم غيره بل علم الشارح بل فلا يتخرج الى زيادة قيد الاستدلال الملائمة الكشف
 ولا يضر ثم يترجم بمجاوزه ١٧ مولانا عبد العلى له قوله فلا ينعكس لانه قد اقبلوا الذين تقابلتهم كالشئ على نصف النهار كالامام ابى حنيفة والامام مالك مولانا عبد العلى له
 قوله ثبوت لا ادى من الامام فى الدرر منكره والامام مالك فى سنته ومثليين مسئلة من اربعين مسائل ١٧ مولانا عبد العلى له قوله من خواص الجهد اجابا ما علم انهم استدلووا على القطعية
 بما تقر من ذهب العمل بالراجح من الامارات قطعاً فيحصل قياس كذا وكذا منقولون مجتهداً وكل ما هو منقولون مجتهداً يجب على العمل به فهنا يجب على العمل والعمل والعصرى وجدافية والكبرى ضرورية
 من الدين كذا فى شرح المحقق وادو عليه لو كان لك كفى بما يدور العمل بالظنيات وانما الكلام فى الجواز واليضاً ان اريد بوجوب العمل قطعاً انه لا يجوز الترك فهو معنى الوجوب سوار

قيداً بقطع اولم يقيدوا القطع بهذا المعنى يقابل الظنى
 وان اريد انه معلوم قطعاً بحيث لا يحتمل التضييق فلا
 دليل عليه بل ربما يتبدل على بطلانه بان دليل الحكم
 الجزئى كوجوب الفدية فى الطهارة ظنى والماترد من الظنى
 ظنى كذا فى شرح الشرح قال بعض الفضلاء ان الضرورى
 من الدين يختلف بالنسبة الى المكلفين فربما يكون -
 ضرورياً بالنسبة الى جماعة وكان جامعاً من هؤلاء كافر
 دون من لم يكن ضرورياً بالقياس اليه ومع يقول هذا
 ضرورى بالنسبة الى غيره المجتهدين وكون الشر من هؤلاء
 يكفى بغيرهم والجواب عن الثانى بعد ذلك ظاهر بحدوثه
 المشق المشق من الترويد وذلك لان النتيجة للقياس
 الحاصل من الضرورى الوجهاية والكسرة الضرورية يقينية
 وانما يحصل ذلك اليقين لمن كان له كبرى من القياس
 اليه ثم المجتهدون كما ان الضرورى اليه ليست وجهاية الامم
 دون من عد اسم اقول تكفير جامع للضرورى من الدين
 مطلقاً مسلم انا تكفير جامعاً كان ضرورياً بالنسبة الى جماعة
 وكان الجاهل بغيره فغير مسلم ولا توقف الجواب عن الاول
 والثانى بديهياً فلو لم تكفى هذا الجاهل بالاجابة اليه بل ربما
 استدلل بطلانه فان الحق انما كره ما هو ضرورى بالنسبة
 الى الحقيقة دون الشافية لا يكفى بحد هذا القدر بحد
 للضروريات من الدين مطلقاً على ما بين فى محله والاضحية
 ان كون الضرورى من الدين مطلقاً انما يستلزم اليقين
 ان يمكن مترادفاً وبتطابق التبت بما الضرورى من الضموم
 بجملة فلا نسلم ان ذلك كيف وعدم التوافق بل هو
 قطعى فتأمل فى زوايا القام بنيا ١٢ من قوله
 وفيه ما فيه اشارة الى انه لازم من حيث الوجه فلا يجوز
 فلا يكون مترادفاً ١٢ من قوله طمست الذاة
 وجه الازدواج ان الفقه عبارة عن علم بوجوب
 العمل وهو قطعى لا ارب فيه ثابت بالاجماع القائم
 بل ضرورى فى الدين وان كان معرفة الاحكام
 على سبيل الظن ولا يشار بالجملة لانه لا يشار
 الاجماع وهذا لا يقدح لانه لا يسلم الاجماع مشكوك فيه

التضييقية وادو ان كان المراد الجميع فلا ينعكس لثبوت لا ادى
 او المطلق فلا يطرر دل على دخول المقلد العالم واجباً لانه لا يضر اولاد
 لان المراد الملكة فيجوز المختلف وبيان المراد بالادلة الامارات
 وتحصيل العلم لوجوب العمل بتوسط الظن من خواص
 المجتهد اجماعاً واما المقلد فمستنده قول مجتهد لا ظنة
 ولا ظنة فاعرف الفرق حق لا تقل مثل من قال كما ان مظنون
 المجتهد واجب العمل عليه كذلك على مقلده فهما سيان
 لان العلم بهما الا ان يقال انه رسم فيجوز باللازم وفيه ما فيه
 ومن فهمنا علمت ان ذلك فاعرف ما قيل للمفقه من بالظنون فكيف
 يكون علماً على ان العلم حقيقة فيما ليس يتصور الاضاً وبعضهم
 جعل الفقه عبارة عن الاحكام القطعية مع ملكة الاستنباط
 ويلزم عليه خروج المسائل الثابتة بالادلة الظنية وهي
 انما يكفى اذا كره بعد تسليم حقيقة القطع يتلف باختلاف الاشياء من ما يسمى فى كنه الامر ان شاء الله تعالى كلمات المتماثلات لا يفرق الا بين
 له قوله على ان العلم آه فينادل الظن واليقين وهو المراد فى تعريف الفقه فلا يواد ١٧ مولانا مولوى عبد العلى له قوله ملكة الاستنباط وعلى هذا يندفع اليراقا
 آه الاول فلاننا نتجاً شقاً ما شاء وهران المراد البعض المبين الذى هو التعليلات للايراد واما الثانى فلان الفقه حقيقة علم قطعى ١٢ مولانا مولوى عبد العلى له
 له قوله الملكة آه اى اليقينية الراسخة لا تستخرج جميع المسائل الشرعية ١٢

انما يكفى اذا كره بعد تسليم حقيقة القطع يتلف باختلاف الاشياء من ما يسمى فى كنه الامر ان شاء الله تعالى كلمات المتماثلات لا يفرق الا بين
 له قوله على ان العلم آه فينادل الظن واليقين وهو المراد فى تعريف الفقه فلا يواد ١٧ مولانا مولوى عبد العلى له قوله ملكة الاستنباط وعلى هذا يندفع اليراقا
 آه الاول فلاننا نتجاً شقاً ما شاء وهران المراد البعض المبين الذى هو التعليلات للايراد واما الثانى فلان الفقه حقيقة علم قطعى ١٢ مولانا مولوى عبد العلى له
 له قوله الملكة آه اى اليقينية الراسخة لا تستخرج جميع المسائل الشرعية ١٢

له قوله تلبية جوارك والجماعات فالقطاعات أقل التقليل ١٢ مولانا عبد العليم **له** قوله بل لزوم من جهة ولعل جهة ان الظن مذموم من الشارع لا كمال فيه
 واقله لانه لا يصلح للمدح عليه وانما اعتبر عزوة للعلل اذ ثبتت من الشارع و اسمية مدح الفقهاء علم انه قطع ثم اتهم اذ لم يطلقوا الفقيه الاعلى من ملكة الاستنباط
 علم ان مقارنتها ايضا معتبرة في الفقه المدح والكلام فيه ١٢ مولانا عبد العليم **له** قوله لعبد العليم ان فان الفقه احد انواع القنون المدونة ولم يهد هذا العمل
 فيها وايضا ان كثيرا من الفقهاء غير عالمين وايضا ان التركيب من مقولتين غير معقول والجواب اننا لانم انه احد انواعها وايضا لانم انهم بهننا وايضا لانم ان التركيب
 فان بعض الحكماء تجوز منه ايضا ان الماهيات الاعتبارية لا يخرج في التباها ١٢ لان نظام الدين **له** قوله لقواعدى قضايها كليت يعرف بها احوال افراد الموضعات

كثيرة الاترى ان الشئ للمواترة قليلا جدا والتمام ذلك التمام

بل لزوم وجعل العمل داخل في تحديد هذا العلم كما ذهب اليه

بعض مشائخنا لعبد العليم جدا ولما لقبنا فهو علم بقواعد يتوصل

بها الى استنباط الاحكام الفقهية عن لانها قيل حقائق العلوم

المدى تنصيها لها المخصوصة او ادراكاتها فالمفهوم الكلية التي

تذكر في المقدمات لاجل البصيرة رسوم بناء على ان المركب

اجزاء غير محمولة كالضرورة لاجنس ولا فصل والالزم تعدد

الذاتى وفيه نظر اشارت اليه في السلم نعم يلزم اتحاد التصور و

التصديق حقيقة مع انها نوعان محققا فتفكر ثم اختلف في اسمها

العلوم فقيل اسماء جنس هو الظاهر وقيل بل اعلام جنس قلنا

يثبت بالضرورة وليست وقيل بل شخصيتها اذ لا يصد الفقه مثلا

على مسألة اقول فيه انه منقوض بالبيت والحل ان المعنى الكلى قد

يكون مركبا من اجزاء متفقة نحو الاربعة مختلفة نحو السكجيين

١٢ مولانا مولوى عبد العليم **له** قوله لست استنباطها

اه بان توخذ الصغر عن الدليل التفصيلية و

يجب القضية الكلية لانه فيحصل الحكم من نتيجة القياس

الفقهي **له** قوله من دلائلها توصلها قريبا كما

يتبادر من الباري فخرج الصفت والنحو معنى التوصل

القريب ان يكون الواقع كبرى او ملازمة عند

تطبيق الادلة ماخوذة من تلك القواعد كما مر ١٢

مولانا عبد العليم **له** قوله او ادراكاتها فانها اخذت

المسائل المتناسبة بوجه فسمى بعلم بوجه ٧ فسمى بعلم آخر

وربما يسمى ادراكاتها بذلك العلم والمسائل غير محمول

بعضها على بعض وناعلى المجموع فالعلوم مركبة من

اجزاء غير محمولة ١٢ مولانا عبد العليم **له** قوله

قوله تعدد الذاتى وفي المشهور انه لا يشتم المدالاسن

الاجزاء المحمولة وبعض المحققين قرروا الكلام بان حد

العلم لا يصلح ان يكون مقدرة لان حده عبارة عن

١٢ مولانا عبد العليم **له** قوله بل اعلام شخصية تكون معايلها متشعبة اذ لو كان كليا كان له افراد ولا يصلح للفردية بهننا غير المسائل ١٢ مولانا مولوى عبد العليم **له**
 قوله منقوض بالبيت اذ يجرى فيه مقدمات الدليل اذ لو كان له افراد كان الجدار والسقف ولا يصدق البيت عليه فيلزم العلية وليس علما ١٢ مولانا عبد العليم **له**
 قوله قد يكون الخ والادوية ان نعم هكذا مواد كانت تلك الاجزاء موافقة لكل في الحقيقة كالاجزاء المقدارية كما في الماء او مختلفه كاجزاء الماهية كالتنجين
 ١٢ مولانا عبد العليم **له** قوله في السلم حاصل ما ذكر فيه ان الفرق بين الاجزاء المحمولة والغير المحمولة انما هو بالاعتبار ولا يتبع تعدد الاعتبارات الشئ الواحد بالذات
 فان لازم تعدد الاعتبارات بالاعتبار وهو ليس بمحل من حيث تعالى

له قوله الشخصية يجوز ان يكون الاسماء المذكورة مرفوعة لمعان كقوله لا يصدق على البعض فلا يكون اعلانياً لاجنبية ولا شخصية او يكون اعلانياً جينية لا شخصية فان
 الاعلام الجينية لا يصدق على البعض ١٢ بل نظام الدين ١٢ قوله وهو مرفوع لما فرغ من رسم العلم شرع في بيان الموضوع فقال موضوعه آه ١٢ مولانا عبد العلي
 رحمه الله قوله مشترك ولا بل هذا لا يشترط لم يحدد الموضوع ١٢ مولانا عبد العلي ١٢ قوله وما قيل ثم لما كان موضوع الاصول الادلة لم يكن حجيتاً بهذا الجرم من الاصول
 لكن من اى علم هو فيه خلاف فمن زعم ان من الفقه وشارا اليه المصنف بقوله وما قيل آه ١٢ مولانا عبد العلي ١٢ قوله بمقتضاه فقد اثبت الوجوب للعمل الذي
 هو فعل للفعل قد خلت في الفقه ١٢ مولانا عبد العلي ١٢ قوله فغير ان هذا فرع الحجية يعني ان العمل بمقتضى الاجماع مثلاً فرع على حجيتاً فانه لو لم يكن حجيتاً كيف يصح

القول بالاتحاد والافعال الكلام في الامر الاول وهو
 لا يصلح ان يكون من الفقه ١٢ بل نظام الدين ١٢
 كقوله ضرورة دينية والعزوة لا يثبت في
 علم اصلاً ١٢ مولانا عبد العلي ١٢ قوله فلا نسلم لما
 وحاصله ان الحجية قد يطلب بطريق الاقرب بمعنى ...
 الاستدلال من المعلول الى العلة وقد يطلب بطريق
 العلم اى الاستدلال من العلة الى المعلول فنقول
 القائل انها ضرورية تم وان سلم فانما يسلم الان و
 ان العلم موضوع ١٢ بل نظام الدين ١٢ قوله بل
 الحق ومن ذاهب ذهب الى انها من الكلام و
 هو المختار وشارا اليه بقوله بل الحق آه ١٢ مولانا
 عبد العلي ١٢ قوله كثر فيها الشعب الى حتى غاب
 النظام من المعتزلة وبعض الروافض والخوارج
 في ثبوت الاجماع فانكروا حجيتاً وانكارها الظاهر
 وبعض اخر حجيتاً القياس فست الحاجة الى
 التعرض بها ١٢ قوله اختلاف فذهب
 صاحب الاحكام من الشافعية وصدور الشافعية
 منا الى انها موضوعان لانه بحث من اصولها
 ولا تجازى الى الاستطراد واشتهر ان الموضوعات
 الادلة فحسب والاحكام خارجة وانتم اجمع
 وقال والحق آه ١٢ مولانا عبد العلي ١٢ قوله
 التصوير والتوليع فقط لا يبين لوازمه الذاتية
 بالذات ١٢ مولانا عبد العلي ١٢ قوله وما فرغ
 من بيان الموضوع شرع في الامر الثالث الذي
 هو الغاية وقال فائدة آه ١٢ مولانا عبد العلي ١٢
 قوله وهذا المنعقة اشارة الى دفع ما في التصوير
 حيث قال فيه تسمية مباحث النظر مباحث طرية
 بعيد الاستوار نسبتها الى كل العلوم ووجه الدفع من
 المتأخرين جعلوا المنطق جزء من العلوم كما هو
 السيد في شرح المواظف فلا يستلزم ١٢ قوله
 قوله جعلوه جزء من الكلام وما بعده
 منه لان المقصود بالذات في العلوم تعيين تقاد

فلا يلزم من عدم الصدق على البعض الشخصية وموضوعه الادلة

الاربعة اجمالاً وهي مشتركة في الاصول الى حكم شرعي ما قبل
 القاب والسنة والاجماع القياس ١٢

ان البحث عن حجيت الاجماع والقياس من الفقه المعنى انه يجب

العمل بمقتضاه فبين ان هذا فرع الحجية على ان جواز العمل ايضا

ثم اتما ومن قال ليست مسئلة اصلاً لانها ضرورية دينية فقد بعد

لانه وان سلم انما فلا نسلم لما قبل الحق انه من الكلام كحجيت الكتاب والسنة

لكن تعرض الاصول لحجيتها فقط لانها كثر فيها الشعب اما حجيتها

عليه عند الامتة وفي موضوعية الاحكام اختلا والحق لا وانما الغرض

التصوير والتوليع ليثبت انواعها لانواع الادلة وما من علم

الاودين كرفيه الامثله استطراداً او تقيماً وترميماً فائدة معرفة

الاحكام الشرعية وهي سبب الفوز بالعقوبة الابدية للمقالة الاولى

في المبادئ الكلامية ومنها المنطقية لانهم جعلوه جزء من الكلام قد

فرغنا عنها في السلم والاقادات والان تذكر طر فاضرودياً

الروحانية والصفات والنهوت والمعاد ونحو التي تورث العقليتها فيها اشتقاة العقلية لكن لما كانت اشياء به بالاستدلال العقلي والسمي والبدني استدلال من
 مقدمات عقلية كبحاثة الامور العامة والنموه والاعراض وكذا لا بد من معرفة كيفية اتقان تلك الاستدلالات للطلاب وهو مباحث المنطقية فبعضها موضوع
 الكلام الموجود المطلق اتم الاشياء ونحوها من عوارضها من حيث انها موضوعية للعقائد الدينية وسببها ايها فضل المنطق بهذا الوجه ١٢ مولانا محمد عبد العلي ١٢ قوله

سأقول النظر هو ترتيب العقول له هذه السلسلة المشبه بان يكون من الفقه على مقتضى تصرفه للمعمية فانها قامة شريفة استدلال عليها ومن اخذ العمل في الحد فغده يجب ان يكون من الثبوت وهي معلول لان يكون من الكلام ايضا لما عرفت ان مسكته واحدة يصلح ان يجعل من فنيين ١٢ لان نظام الدين **قوله** مقدمة الواجب الذي هو المعرزة الائمة ومقدمة الواجب واجب هذا انما يفيد الواجب بالنظر الى قوام العقول فامثالنا واما من لم نور من الله فكيفت علم حقيقة العربياتة فلا يتجاوز الى النظر كما حكى من خيفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابي العديق فانه آمن بنفس بصيرته ولم يتج الى ظهر العورة ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** البسيط لا يكون كاسبا وقول شارح المواقف ان من يجوز التعريف بالمعاني البسيطة فلان يقول ان البسيطة قد لا تكون ملحوظة تصدقا اذا استحضرت ولو خفت تصدقا فادت العلم بالمابية وان كان ذلك نادرا جدا مكابرة مردودة بان ملاحظة المابية تصدقا لا يسي كتابا بالانفاق والا لان التعريف اللفظي لشيء حقيقة وكان تذكر النظر مفيد العلم جديد في مرة الى غير ذلك من المفاسد اللازمة وان المابية المعلومة من اللوازم المبنية للمعنى البسيط ان كان اللزوم بعد استحضاره قد يرد ١٢

النظر هو ترتيب المعقول لتحصيل الجمل واجبته مقدمة

الواجب البسيط لا يكون كاسبا لان لا يقبل العمل ولا مكتسبا

لان العارض لا يفيد الكنه الماهية المطلقة موجودة والا كان

كل قطرة من الماء حقيقة علاحد وقد تقر تماثل الجواهر

وفيما فيا قول على طور الحكمة لو كان الجزء حقا فليكن قامة

كل ضلع منها جزءان فالوتر لا يكون ثلثة بالحار ولا اثنين بالعم

بل ينما فطل الجزء فثبت الاتصال فلزم للاتحاد حقيقة لان

المتباينين لا يتصلان بل يتماسان كما قال ابن سينا فافهم ان

هذا السامح عزيز للعجز ما منع الوالبحمن الخروج والحارج من

الولوج فيجب الطرد والعكس جميع الايرادات على التعريف دعاوى

ويكفي في جوابها المنع وهو حقيقي ان كان بالذاتيات ودرسي ان

كان باللازم لفظي بل فقط اظهره محدودا جيز بالعم والذاتي فافهم

فهم الذات وقيل ما لا يعقل وينقض لامكان اذ لا مكان بالغير

منه **قوله** حقيقة بطورية لانه يلزم على هذا التقدير ان لا يكون في قطرات حقيقة مثلكه ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** وفيه ما يفيد اشارة الى انه يجوز ان يكون معنى التماثل عند التافين هو الاشتراك في نفس وصف من الاوصاف اللازمة المترتبة لا الاتحاد في الحقيقة المتصلة ولو سلم فجزان يكون القول بالتماثل متفرقا على التحول لوجود المابية المطلقة فاشارة به يكون دودا ١٢ **قوله** لو كان الجزء حقا آه توضيحه انه لو كان الجزء الذي لا يتجزى موجودا فليفر من قامة كل خط منها جزءان فالجزء ثلثة اجزاء لان الجزء الواحد مشترك بين الطرفين ورج نقول ان الوتر هو الخط الواصل بين الطرفين لا يكون مركبا من ثلثة اجزاء بل الحارسي لان وتواد ان مجموع الضلعين من الثلثة اي ضلعين كانا اعظم من الثالث فهنا حصل بالوتر ثلث فكل الضلعين من القامة يجب ان يكون اعظم من الوتر وقد فرض ان الضلعين ثلثة اجزاء فلو كان الوتر اربعة ثلثة اجزاء لزم المساواة وذلك باطل فيجب ان يكون اقل من ثلثة ولا يكون ايضا مركبا من الاثنين بالمثل العروس لانه ثبت بان وتر القامة الريد من كل واحد من الضلعين وقد فرض ان كلام من الضلعين مركب من جزئين فلو كان الوتر اربعة كذلك لزم المساواة وذلك باطل فيجب ان يكون الريد من مجموع الجزئين فلا يجوز ان يكون الوتر ثلثة اجزاء ولا اثنين بل يجب ان يكون بين الثلثة والاثنين فيلزم الاتمام لانه وجد الاقل من الجزء فطل كونه لا يتجزى واذا ثبت بطلان الجزء ثبت الجزر للتصل المتعد وهو الصورة الجسمية على ما بين تقريره في محله فلزم اتحاد الاجزاء المتصلة من حيث الحقيقة النوعية لان المتباين حقيقة كاعاصر لا يتصلان بل يكون بينهما تماس فقط ويكون المسطح بينهما فصلا بالمثل وهذا الحكم مع انه ضروري حكم بالوجوه من مرج بقوله ابن سينا تقريرا لاذان القليلين لان النقل عن رجل مسلم بعد ما ذهبه وقد تفهم ١٢ **قوله** في جميع الايرادات التماس المنع والعرض العارضة باعتبار دعاوى ضمنية فلا يتوجب على التعريف من حيث هو بول من حيث تنمذ دعاوى ضمنية من كونه حادا او سادا او جامعا او ناقلا فكلها اللوازم كما هو الذي يلقى في جواب هذه الايرادات المتشابهة اذ منع مورد جابية التعريف فانه ادعى التعلق فيلزم في جماها لا نسلم فتختلف ١٢ **قوله** بالذاتيات هذا بطلان الاصطلاح المشتهر في النطق فان الحقيقة عندهم مقابل اللفظي ومناول للحد والرم مولانا عبد العلي **قوله** وينقض بالامكان الخاص فانه مرضى بلا شبهة ويصدق عليه الحد المذكور لان الامكان بغير معلل ١٢ لان نظام الدين معاشد عنه

الجزء للتصل المتعد وهو الصورة الجسمية على ما بين تقريره في محله فلزم اتحاد الاجزاء المتصلة من حيث الحقيقة النوعية لان المتباين حقيقة كاعاصر لا يتصلان بل يكون بينهما تماس فقط ويكون المسطح بينهما فصلا بالمثل وهذا الحكم مع انه ضروري حكم بالوجوه من مرج بقوله ابن سينا تقريرا لاذان القليلين لان النقل عن رجل مسلم بعد ما ذهبه وقد تفهم ١٢ **قوله** في جميع الايرادات التماس المنع والعرض العارضة باعتبار دعاوى ضمنية فلا يتوجب على التعريف من حيث هو بول من حيث تنمذ دعاوى ضمنية من كونه حادا او سادا او جامعا او ناقلا فكلها اللوازم كما هو الذي يلقى في جواب هذه الايرادات المتشابهة اذ منع مورد جابية التعريف فانه ادعى التعلق فيلزم في جماها لا نسلم فتختلف ١٢ **قوله** بالذاتيات هذا بطلان الاصطلاح المشتهر في النطق فان الحقيقة عندهم مقابل اللفظي ومناول للحد والرم مولانا عبد العلي **قوله** وينقض بالامكان الخاص فانه مرضى بلا شبهة ويصدق عليه الحد المذكور لان الامكان بغير معلل ١٢ لان نظام الدين معاشد عنه

قوله فلو لم يورد ولا يظلم بالكتساب بالتعريفات ان تعريف الشيء اما نفس ماهيته او متولفت من اجزائها او من العوارض ١٢ مولانا محمد العلي رحمه الله قوله يحصل الى اصل فيكون
 باطلين لما على الاول فظاهر وما على الثاني فلان نفس الشيء عبارة عن جميع الاجزاء ١٣ مولانا عبد العلي رحمه الله قوله فلا يتحصل بها الحقيقة فبطل اقسام التعريفات باسمه فبطل
 المكتساب بالتعريفات ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله قوله لم يكن حاصلها فالمراد ان اراد بالعينية مع الماهية العينية بجميع الوجوه فهو محتم وان اراد بالعينية بالذات وان كان هناك
 تغيير لوجوهها فظاهر فبطلانها والجواب ايضا يمكن بان اختيار شق العوارض وقولك لا يتحصل بها الحقيقة فلانها لم ندرح تحصيل الحقيقة بل ندعى انه يتحصل بها بالوجوه وقس عليه
 مشرق الاخر وهذا التقدير كاف فيما نحن فيه ١٢ ملا نظام الدين رحمه الله قوله في المطلوب خبري كالعالم واعلم ان الاصوليين زعموا ان الدليل هو الاصح فهو مفرد فما حصله ان
 الدليل المفرد الذي يحصل النظر في جوهره الى المطلوب

واورد تعريف الماهية بنفسها واجزائها يحصل المحاصل والعوارض

خارجة فلا يتحصل بها الحقيقة والجواب ان التصورات المتعلقة

بالاجزاء تفصيلاً اذا ثبتت وقيدت فهذا المجموع هو المحاصل

الى الصورة الوحدانية المتعلقة بجميع الاجزاء اجمالاً والمحدود

تفصيل امراً لم يكن حاصله فتدبر ثم الدليل ما يمكن التوصل

التفريغ الى مطلوب خبري كالعالم وقد ينجز بالقطعي ويسمى القطعي

امارة والانتاج مبني على التثليث اذ لا بد من واسطة فوجبت المقد

ومن ههنا قال المنطقي قولان يكون عنه قول اخر وهو

يتناول الاستقراء والمثيل وقد يقال لبيدزم من لذة قولاً

اخر فنحقق بالقياس له خمس صور قريبة الاولى ان يعلم حكم لكل

افراد شيء ثم يعلم ثبوتها للاخر كلاً او بعضاً فيلزم ثبوت

ذلك الحكم للاخر كذلك بالضرورة فلا بد من يجاب

الصغرى وما في التخيير الا في مساواة ط في الكبرى فليس شيء

المورد هو الاصل الذي يحصل النظر في جوهره الى المطلوب
 حمزي سوار كان النظر فيه بطريق الشرطية او الجزئية
 فلي هذا لا يكون قوله لم اقيم الصلوة دليلاً الا ان التميم
 انفر فيقال اريد الاثم من ان يكون حقيقياً او
 عليها في القول بان الدليل الاصح او الواسط غير صحيح
 وعلى ما ذكره سمس الائمة السرى بظاهري يدل على
 ان اقيموا دليل حقيقة فالاستدلال الذي اورد
 ابن الحارث قسماً للاولى اربعة لا يصح ان يكون
 بهذا التفسير فهو دليل على تفسير المنطق وهذا التفسير
 اثم من المنطق والقطعة ١٢ ملا نظام الدين رحمه الله
 قوله اذ لا بد من واسطة وتفصيله ان الذي يخرج
 من المطلوب لا بد من ان يكون مشتملاً على طرفي
 المطلوب ضرورة ان الاشياء المتقابلة لا يلزم منها
 شيء ليس لو قصدت تحصيل زيد قائم من ثمرة
 ضاحك بكر قائم لو كتبت سططا وكذا ذلك من
 ضاحك بكر قائم فلا بد من اشتراك على الطرفين
 ولا شبهة الاضائي ان الطرفين غير ثابت فلا بد
 من تماثل بينهما بالطرفين وهو المنه من الطرفين
 ١٢ ملا نظام الدين رحمه الله قوله قولان اي تعقيبات
 اطلاق الامة على الاخص ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله
 قوله والاستقراء والتشيل وفيه من المزايا والعيوب
 مما فيه لزوم له واسطة تفريغ اجنبية ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله
 فالاستقراء هو تتبع الجزئيات الكثرة في الاشياء
 الكلية والتشيل هو بيان مساواة الفرق الحاصل في
 علة الحكم مثلاً الحكم حرام بالاسكرو والنبي صلى الله عليه وسلم
 الاكس ١٢ قوله قريبة التراب والافعال القريبة
 لشيء فاشمل اللاحق وفي القياس الا انه اني اشتمى
 ولا يفتق اليه اني الاكس ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله قوله
 بالضرورة وما صدر ان شيئا من المقاييم الثابتة
 او سلب لطل فذمن اذا شئ آخر ومن غير ذلك
 هذا الشيء الاخر سواء كان واحداً او اثنين او زيداً

منه بالضرورة الواجبة ان الشيء الاول ثابت لهذا الشيء الاخر او مطلوب منه فلما ثبت شيء لكل فرد من شيء وسبب هذا الشيء من غير لزوم من شيء احد فيكون
 اثابت اثم من اوله وما على الاول لا يصلح السلب على الثاني لا يصلح الايجاب ١٢ ملا نظام الدين رحمه الله قوله في صورة مساواة ثبوت الحكم فان سلب احد المتساويين
 مستلزم لسلب الاخر الا في تلازم الطرفين فان المساواة يجوز ان يكون مع التناقض كما في ان اثم واستيقظ والاخفا من ان سلب احدهما لا يستلزم سلب الاخر الا ان يكون احدى
 المقدمين مشتملاً على الدرهم ولعدا او بالمساواة الملازمة ١٢ ملا نظام الدين رحمه الله قوله في مجموع الخلال ان كان منظر فيه فاس الا ان الذي لا يتخذ ليس دليلاً على ان
 فان كان دليلاً على المنطقين وقوله في المطلوب خبري الترتيب من الحد الموصل الى العلم المقصود ليس في المطلوب خبري ١٢

له قوله ليس لذاته بل بلاحظته ان حكمه يتاخر عن حكمه من ماحد هذا مقدمه اجنبية وهذا انما يد عليه لو كان قيد بقيد لذاته والا لا ١٢ مولانا عبد العلي ١٤ قوله وهو عليه ان
 القياس للركب من سابعة صفري وموتية سالبه الموضع كبرى مع اتفاقا بباب الصفري ١٢ مولوى عبد العلي ١٤ قوله عن ملاحظته ثبوت بامكان اذ بالاطلاق
 من معنى القضية ان ما صدق عليه العنوان كذا اوليس كذا ١٢ مولانا عبد العلي ١٤ قوله فلان دراج للاصغر تحت الاوسط وليس الا بلاحظته مقدمه اجنبية ١٢ مولانا عبد العلي
 ١٤ قوله تبادل هذا هو الشكل الثاني وما صدق ان شيئا واحدا يسلب او يثبت عن كل واحد من افراد شئ آخر او لا ثم يسبب او يثبت الكل لانه انما يكون بخلافه
 السابق يلزم منه ان هذا المصغر الآخر مسلوب مع كل اذ لا يشي الاول ان كل الحكم الاول كذا والافضل في فتره من ان الشرط في كونه الكبرى والافضل في كونه ثبوت فلا استلزام فان ما صدق

لانه ليس لذاته وادد اليه كل ما ليس بجزء الجواب
 اي بما اقتضاه ١٢
 ان السلب من حيث هو هو رفع محض عقدا الوضع في الكبرى
 لا
 يخرج ملاحظته ثبوت فان لاحظته في الصغرى فلا سلب بل
 لها الورد ١٢
 يجاب سلب الافلا اندراج والثانية ان يعلم حكم لكل افراد شئ و
 وكالت الصفري محدودة او سابقه اكمل ١٢
 مقابله للتحركه او بعضه فيعلم سلبه لك الشئ عن التحركه لك
 بما عمل الصفري ١٢
 بتأمل وما في المختص ان لا يتبع الا بالاول فاذ علوان اللزوم لا
 من غير دليل ١٢
 لمقدمه اجنبية يجوز ان يكون مع متعدد الدوران مع الاول بينه
 والثالثة ان يعلم ثبوت امرين الثالث واحد ما كفي فيعلم التقادها
 في عدد المقدمين ١٢
 هي اذ يعلم ثبوت امر له مع عدم ثبوت الاخره كذلك فيعلم
 في الثالث ١٢
 عدم التقادها فيه فلا يكون اللازم الاجزيا موجبا او ساليا
 والدرج ان ثبت لللازمة بين امرين فينتج فيه وضع للمقدم
 في عدد المقدمين ١٢
 وضع التالي والافلا لزوم ولا عكس لجواز اعمية اللازم والرفع با
 يلزم وجود المقدم من غير وجود التالي ١٢
 وادد رفع استلزام الرفع الرفع لجواز استحالة انتقاله اللازم فاذا
 على قول الرفع بالانكس ١٢

لأن شيئا ثابتا لسان خلا وسلوب من بعض
 اذ هو الفرس او الحيوان لم يلزم منه ثبوت الفرس ١٢
 او سلبه من الانسان ضرورة وقوله تبادل اشياء الى ان
 ما نتاج منه وسدقها لثبوت مستلزما للاخر غاية الامر لا
 يتعدج الى تبادل وغيره اشارت على انه يدعي ما في قوله
 الهمدي نفي كما قال شيخ المقتول في حكمة الاشياء ١٢
 نظام الدين ١٤ قوله الا بالاول لان الصغرى هاتية
 تمتد اليه بالعكس في دائرة مع الاول وجودا وعدما ١٢
 مولانا عبد العلي ١٤ قوله يكون مع متعدد وما صدق
 ان ثبوتها في القياس ان يستلزم القولان للثبوت
 اجنبية وهي التي لا تشارك مقدمي القياس في
 الاطراف فلا استقامة ان كان الاقتران في بعض
 بلا مقدمه مثلا وكان في الاخر مقدمه في اجنبية كما
 في الفصل الثاني فان الاقتران فيه وان كان مقدمه
 لعكس الكبرى لكنها ليست اجنبية فيجوز ان يكون
 الاقتران مع التعدد ١٢ لان نظام الدين ١٤ قوله
 والدوران مع الاول لا ينافيه جواب لسؤال مقدم
 قائل ان الاقتران في الاشكال الهاتية وان مع
 للاول فهو المنع فاجاب عنه بان الدوران لا ينافي
 في اتجاها ضرورة ان الاقتران لما كان مع متعدد
 واحد لازم للاخر فالدوران في مضمون ١٢ لان نظام الدين
 ١٤ قوله التقادها في في الثالث ضرورة ان
 اذا ثبت لكل راج وبعضه بقد ثبت ب بعض
 ج ١٢ لان نظام الدين ١٤ قوله فيلزم في ثبوت
 هذا هو الشكل الثالث الذي يكون الحد الاوسط مشتركاً
 في الصغرى والكبرى جميعا فيحصل ان يعلم ثبوت
 لمرين ا في الاصغر والكبرى الثالث هو الحد الاوسط
 التقاد الاضغر والكبرى في الحد الاوسط فيلزم ثبوت
 الاكبر لبعض افراد الاصغر بشرط ان يكون احد المقدمين
 عليا فان في صورة جزئيتها يكون ما ثبت له احداهما في
 ما ثبت له الاخر فلا يلزم ثبوت احدهما الاخر ١٢ مولانا

محمد بن ١٤ قوله عدم التقادها في في في الامر الثالث فيلزم صدق سلب هذا الامر الاخر هو الاكبر من بعض افراد الامر الاول وهو الاصغر ١٢ قوله ولا عكس اي وينتج
 وضع التالي وضع المقدم ١٢ قوله لجواز اعمية اللازم فلا يلزم من تحققه تحقق اللزوم للاخص ١٢ قوله والرفع بالعكس اي ينتج رفع المقدم واللازم من تحققه اللزوم
 المدد من اللازم فلا لزوم ولا ينتج رفع المقدم رفع الثاني لجواز اعمية اللزوم فلا يلزم من ارتقاده ارتقاع اللازم ١٢ مولانا عبد العلي ١٤ قوله الرفع اي
 رفع المقدم باناسلم ان رفع التالي مستلزم الرفع المقدم بل يجوز ان يكون رفع التالي مع عدم ارتقاع المقدم ١٢ مولانا عبد العلي ١٤ قوله ارتقاع اللازم اي
 يجوز ان يكون رفع التالي مستلزما مولانا عبد العلي ١٤

قوله مع بقاء اللزوم وكيف لا والحال يجوز ان يستلزم محالاً ۱۲ مولانا عبد العلي ^ع قوله فلا يلزم انتفاء اللزوم فانت تعلم ان حاصل الاستنتاج من وضع الثاني ان التالي
 مراد في الواقع والواقع ليس يستعمل قطعا في استنتاج انتفاء اللزوم بحوز ان يكون مستتباً من حيث انه لازم اي مع وصفت اللزوم فعلى هذا يرد على الاستنتاج من وضع المقدم
 اي كان المقدم بحوز ان يكون محالاً في الواقع مع وصفت اللزوم فافترق لارتفاع اللزوم فلا انتزاع منه في وضع الثاني فتدبر ۱۲ ان نظام الدين ^ع قوله داخل
 في الجميع فقرر عدم بقاء اللزوم على تقدير تحقق انتفاء الواقع في نفس الامر فرض منع اللزوم ۱۲ ان نظام الدين ^ع قوله مع وصفت اللزوم ان وضع الثاني قد برز في الواقع انما هي
 في الملازمة وانت تنفيها فلا يلزم ان نظام الدين ^ع قوله قد برز في الواقع انما هي في المنطق ان المعنى في كلمة الشريعة اللزوم على جميع التقادير الممكنة الاجتماع
 مع المقدم وبحوز ان يكون هذا التقدير مستعمل الاجتماع
 فلا يلزم المنع صدق الشريعة واليقين في
 زير للتأخيرين الشرط ان الجارية مع الاستثناء الكلية
 فتح الرفع الرفع وعلى هذا التقدير لا يتوجه الجواب كقول
 فالصواب في الجواب ان كلامنا فيما اذا كان الملازمة
 والاستثناء صادقين في جميع تقادير استنتاج انتفاء اللزوم
 بجميع المنع صدق الاستثناء فلا يلزم هذا والله
 اعلم ۱۲ مولانا عبد العلي ^ع قوله فلا يلزم الانتزاع
 بغيرها اما اذا كان المناقاة في الصدق فقط فينتج وضع
 كل مدعى الاخر والملازم صدقها ولا يمكن لجواز انتزاعها
 في الثاني فينتج وضع كل صدق الاخر والاكبر باسناد
 ومنع كل وضع الاخر لجواز اجتماعهما في الصدق وفي الثاني
 فينتج وضع كل وضع الاخر وضع كل وضع الاخر ۱۲ مولانا
 عبد العلي ^ع قوله لان الجزم انت تعلم ان
 هذا مقصود بالحكم الحسن فانها ضرورية عند عدم وطورية
 مع وقوع الغلط فيها كما في شرح المواقت القول
 يمكن ان يقال انتم اذ عليم ان مجرد النظر مستلزم للعلم
 بخلاف الحسن اتفاقاً فان جزم العقل في الحواس
 ليس مجرد الاحساس بالحواس بل لابد مع ذلك
 من امور اخرى يوجب الجزم وان كان لا يعلم
 متى حصلت لنا وكيف حصلت كما ذكرنا في
 جواب القاديين في الحيات فقط ۱۲ من شرح
 قوله بالعادة اي بحري عادة الله تعالى ان يمشي
 فقيب النكر ۱۲ مولانا عبد العلي ^ع قوله
 انه بالتوليد آه وقياس الاشارة في رتبة اجتهاد
 بالتذكر اذ لا فرق بينهما فيما يعود الى استلزام العلم
 من جهة المادة والصورة مدفوع بالفرق بان العلم
 بعد حصول العلم والابتداء قبل كذا في مقدمات العلم
 وفيه الرفع مدفوع بما في النهاية ان هذا هو العلم
 عن النظر والعلم بالتفكير فيه ثم تذكر النظر في الجواب علم
 به بل يكون مقدوراً مباشرة بالقدرة للتأخير الكلية
 بالمرتبة ۱۲ من قوله العليم العليم

وقه جاز عدم بقاء اللزوم فلا يلزم انتفاء اللزوم ^ع اقول اللزوم
 حقيقة امتناع الانفكاك في جميع الازداد والتقادير فوق الانفكاك ^ع
 فقط عدم بقاء اللزوم وادخل في الجميع فهدى المنع يرجع الى منع اللزوم
 وقد فرض ههنا وتدبر والخامسة ان يعلم المناقاة بيننا امّا صدقاً فقط
 امكن بافتقارها فيما يلزم للتأخير مجسها فتفكر مسألة الثمينة نفوا
 افادة النظر العلم مطلقاً قائمين بان لا علم الا بالحس لان الجزم
 قد يكون جهلاً وهو مثل العلم فيما اذا يعلم ان الحاصل بعد علم ويجا
 بانه يتميز بالعوارض فان البداهة تحكم عند النظر للصحة انه علم لا
 جهل اقول فيه انه بما ذا يعلم انه نظر صحيح فان الاحتفال قائم من المبدأ
 الى المقاطع مثلاً جملته والحس لا يفيد العلم اجزيباً وهو لا يكون كاسباً
 بل الحق منع التماثل كما هو من هينا فتدبر مسألة قل الاشعرا
 ان الافادة بالعادة اذ لا مؤثر الا الله تم بلا وجوب منه ولا عليه
 والمعتزلة انه بالتوليد كحركة المقتدر بحركة اليد والحكمة انما
 هي حصول العلم بعد النظر

شرح الميم فتره من مبدء الايمان يقولون بالتنازع وقال الرومي في شرح الطوايح انها طائفة منسوبة الى سومات من الهندية مثلاً مثل الم ان كان
 الجمل في المقاطع ههنا من المبدأ فلا يعلم صفة النظر ابدأ ۱۲ من قوله والحس لا يفيد آه جواب سوال وهو انه يجوز ان يكون مقاطع العلم علوماً حسيّة وقاطع
 الجمل طوماً عقلية فاجلب بان العلوم الحسية علوم تجزيية لا تكون كاسبية فلا كاسب الا وهو حقيقة ۱۲ من قوله للحس قول من التماثل اي ان لا علم ان الجمل مثل العلم
 غير متاخر احداهما من التأخير بل هما وان اشتر كان في نفس الجزم لنفسها اتقانا باعتبار اللزوم وانما من ۱۲ كشف

نه قوله اعدادا تاما فاذا نرا استعداد الذهن لقبول العلم بهذا الاعداد ۱۲ مولانا مولوي عبد العلي **ع** قوله من عام الفيض وهو المبدأ الفياض وهو الله تعالى على ما نقله الطوسي في شرح الاشارات او العقل الفعال كما هو المشهور ۱۲ ملا نظام الدين مفي منه **ع** قوله وجوباً منه فان الوجود بلا وجوب باطل فعلى هذا النظر مدة حصول العلم ۱۲ مولانا عبد العلي **ع** قوله واجب عقيبه لانه عقيب النظر بان سببه عاده تعام بايجاب وجود العلم واحالة عدمه بخلاف الاشعري فانه لا يقول بالوجوب اصلا ولا دخل للنظر في هذا الايجاب بل هو والنظر معلولان له سبحانه واجبان به بخلاف قول الفلاسفة ۱۲ مولانا عبد العلي **ع** قوله ليس لقدرة العبد تأثير فلا توليد منه وهو مذموب القاصي الي بكر الباقلائي و امام الحرمين قال في المحصل والاصح الوجوب لا على سبيل التوليد فيكون عقيب النظر واجبا وان لم يكن واجبا منه تعالى ابتداء غير متولد منه لانه ليس لقدرة العبد تأثير اما الوجوب فلان كل من علم ان العالم متغير وكل متغير ممكن فتحتمول من غير العلمين في الذهن يستحيل ان لا يعلم ان العالم ممكن والعلم بهذا لا يقتل عز وري واما ابطال التوليد فلان العلم ممكن في نفسه فيكون مقدور الله نعم فيتمتع وقومه بغير قدرته واخبار المعصوم هذا المذهب وقال بهذا المشبه بالحق ۱۲ ملا نظام الدين مفي عنه **ع** قوله مما لا يشكراه يعني حاصله يهايرحج الے اللزوم ولزوم بعض الاشياء لبعض مما لا يشكراه وهو وجود الاشياء كلها وسببها من الله تعالى لا ينافي الوجوب ۱۲ مولوي مبین **ع** قوله غير معقول وكذلك وجود العقل الاول خلاصه تفطن الاندماج بدون العلم بالنتيجة غير معقول ۱۲ مولانا عبد العلي **ع** قوله ابواب الربعة لان الايجاب المتعلقة اما متعلقة بالحق او الحكم نفسه او المحكوم فيه او المحكوم عليه ۱۲ مولانا عبد العلي **ع** قوله لا حكم الا من الله تعالى اجسام الامه لا كما في كتب بعض المشايخ ان هذا عندنا وعند المعتزلة الحكم العقل فان هذا مما لا يجترى عليه احاديث الاسلام بل انما يقولون ان العقل معرفت لبعض الاسكام المائيه سواء ورد به الشرع ام لا وبذا يوارث عن الكبريتا نحن ايضا لا بد لحكم الله تعالى من صفة محسن او قبح في فعل لكن النزاع في انها عقليان او شرعيان ولما كان لها معان للنزاع في واحد او المعصوم ان يشير اليه بعين فعل النزاع فقال لا نزاع آه ۱۲ مولانا عبد العلي **ع** قوله صفة الكمال والنقصان فانها عقليان بهذا المعنى عند الركائز كما يقال العلم حسن والجهل قبيح ۱۲ مولانا عبد العلي **ع** قوله ومنازعة وهما العقليان كما يقال موازنة السلطان النظام حسن ومنازعة قبيحة ۱۲ مولانا عبد العلي **ع** قوله وعندنا وعند المعتزلة الم والفرق بين مذهب الحنفية ومذهب المعتزلة ان حسن الفعل وقبحه لو حجب الحكم عند المعتزلة واستحقاق الحكم فقط عند الحنفية وان **ع** قوله عقل اي لا يتوقف آه انما سمي بالعقل لانه قد يدرك بالعقل اولان ثبوت لما كان بلا حيل جامل كان من شأنه ان يدرك بالعقل وقيل انما سمي به لان الحسن والقبح كون الفعل بحيث يستحق فاعله المرح او الذم عند العقل وفيه ما فيه ۱۲ منه **ع** قوله بل يصير موجبا الم نظير ذلك العلة بالمتدعية بحكم الاصل مالم يحكم به المجتهد لم يكن هناك حكم ولا مصلحة المتقنية للاسظام في المالك في المدان مالم يحكم به الملك فليس ثم حكم فتدبر ۱۲ منه **ع** قوله لا يرجح المرجوح واذا لا تفعل حسنة في نفسها اتحق العبد لان ينزل عليه حكم التكليف فانه تعالى حكيم لا يخلق مجنونا به تعالى ان يحكم بخلافه وان تيركهم سدى ۱۲ ملا نظام الدين رحمه الله تعالى .

بطريق الاعداد فانه يعيد الذهن اعدادا تاما والنتيجة فيفيض عليه **ع** من عام الفيض وجوباً منه واختر الامام الرازي انه واجب عقيبه **ع** وان لم يكن واجبا منه تعالى ابتداء غير متولد لانه ليس لقدرة العبد تأثير وهذا الشبه فان لزوم بعض الاشياء لبعض مما لا يشكراه الاتزان وجود العرض بدون الجوهر والكلية بدون الاحاطية غير هذا ما يمدوم انكار اللزوم ۱۲ **ع** هذا المقالة الثانية في الاحكام وفيها ابواب الاقل في الحكم لاحكم الامن الله تعالى لا نزاع في ان الفعل حسن وقبيح عقلا بمعنصفته **ع** والنقصان اذ بمعنى ملائمة الغرض لدينا ومنازعة بل بمعنى استحقاق **ع** هذا تعالى وثوانه مقابلهما فعند الاشاعرة شرعي اي يجعله فقط **ع** فما امر به فهو حسن ما نهى عنه فهو قبيح ولو انعكس الامر لعكس الامر **ع** وعندنا وعند المعتزلة عقلي اي يتوقف الشرع على عندنا لا يستلزم **ع** حكما في العبد بل يصير موجبا لاستحقاق الحكم من الحكيم الذي لا يدع المرجوح فما لم يحكم ليس هنا حكم من ههنا اشتراطنا بلوغ الدعوة **ع**

للاعتاب تبرك الاعلام في دمن لفرة ۱۲ **ع** قوله عقل اي لا يتوقف آه انما سمي بالعقل لانه قد يدرك بالعقل اولان ثبوت لما كان بلا حيل جامل كان من شأنه ان يدرك بالعقل وقيل انما سمي به لان الحسن والقبح كون الفعل بحيث يستحق فاعله المرح او الذم عند العقل وفيه ما فيه ۱۲ منه **ع** قوله بل يصير موجبا الم نظير ذلك العلة بالمتدعية بحكم الاصل مالم يحكم به المجتهد لم يكن هناك حكم ولا مصلحة المتقنية للاسظام في المالك في المدان مالم يحكم به الملك فليس ثم حكم فتدبر ۱۲ منه **ع** قوله لا يرجح المرجوح واذا لا تفعل حسنة في نفسها اتحق العبد لان ينزل عليه حكم التكليف فانه تعالى حكيم لا يخلق مجنونا به تعالى ان يحكم بخلافه وان تيركهم سدى ۱۲ ملا نظام الدين رحمه الله تعالى .

له قوله في التكليف انه قال كافر الذي لم يبلغه الدعوة مكلف بالايان اي بالاداء لا يخذل بغيره في الاخرة ۱۲ مولانا عبد العلي **له** قوله بوجوب الاحكام اي على حسب ما فصل
 الآن في الشريعة و اعلم ان المراد بالحكم في هذا النزاع اشتغال ذمته العبد بالفعل وهو اعتبار الشارع ان في ذمه الفعل او الكف تبرأ وهذا الاستدلال خطاباً ولا
 كلاماً ولا بوجوب الحسن والقبح هذا الاعتبار من الشارع لان الحسن والقبح ليس الا الصلوح والاستعداد لوصول الثواب والعقاب واما ان تعلق بوجوب هذا الصلوح
 والاستعداد باعتبار الشارع باشتغال الذمته بالفعل او الكف فلا فائدة من هذا المعنى للنزاع بعد الاتفاق على الحسن والقبح العقليين ۱۲ مولانا عبد العلي **له**
 قوله كيف يحكم بالثواب اسبلاً فما زعموا من دعوى العزلة ليس في موضعها فان الدليل دل على خلافه ولذلك ترى ابن سينا الذي هو متيقن تواتر العقليات يقول
 في الشفاء بما جرى ان تحقق مبهنا ان المعاد منه ما هو مقبول من الشريعة ولا يسيل الى اثباته الا من طريقها
 وتصديق تبرئة النبوة واذ كان المعنى معاً فالأمر المتعلق به كذلك ۱۲ مولانا عبد العلي نظام الدين **له**
 قوله فيجب الجبارة فلا بد من جاز الجزاء سوى هذه الدار الدنيا ۱۲ **له** قوله خصوصية المعاد الجسماني
 سمعنا فان ايدينا بالآخرة مطلق وارجو ان سمعنا في الدنيا فكونه سمعاً ممنوعاً كما ظهر ولذا قالت الفلاسفة
 باليقين مع الكلام المشرك عليه ما هو المشهور وان اريد خصوص المعاد الجسماني فليس له سمع لكنه لا
 يسمع كبقية مطلق وارجو ان مولانا عبد العلي **له** قوله قد يرفق الجواب هو الاول وهذا الوجه
 من غير معنى العقل وحا سقطت حديثاً ووجوب العدل واكتفى بمنع كون معلق وارجو ان سمعنا فيكون
 جواباً عنه ولو ارد على معنى الحقيقة العاقبة ووجوب الايمان بالفعل قيل ورد في الشرع ان اولئك فقد
 ۱۲ مولانا عبد العلي **له** قوله لكن الشرع كشدت
 اه لا يخفى انه تعصب بل العقل حكم بعوم الفرق اذا
 يجعل الشرع دعاية ما يقل ان الواجب عقلاً لغير النفس
 انما هو الصوم مطلقاً وتلازم شهر رمضان بفضله
 مثل نزل القرآن فيه وفيه ذلك فيلزم بالعرض
 كون اول سوال منتهى الصوم ونهاية الشيء يكون خارجاً
 عنه في الحكم فاقابل هذا ۱۲ منه **له** قوله في التمسك
 لاهل المكين جعل الشارع الاجاب حكم بالظاهر
 ما يصلح له علم ان في صوم آخر رمضان كسوم لشركه
 وفي صوم آخر رمضان صلوح للشرب وفي صوم اول
 سوال صلوح للعقاب ۱۲ مولانا مولوي عبد العلي **له**
 قوله اختلفوا في العتة له بعد ما اختلفوا على
 الحسن والقبح عقلياً واثبات اختلفوا في ذلك
 الاول منهما ان الحسن والقبح لذات الفعل لا لصفته
 وقال المتأخرين انها ليست لذات الفعل بل

في التكليف بجلائل المعزلة والامامية والكراهية والبراهمة
 فانه عندهم يوجب الحكم ولو لا الشارع وكانت الافعال **له** ^{اي من الموعود ۱۲} ^{من الله تعالى لا يجوز الحكم الا بغيره ۱۲} ^{اي من كل حسن الفعل وقبحه ۱۲}
 الاحكام قالوا منه ما هو ضروري بحسن الصدق النافع وقبح الكذب
 قيل امر الآخرة سمعي لا يستقبل العقل بادراكه فكيف يحكم بالتوا ^{في حاشي شرح الختم للفاضل برزاهل ۱۲}
 اجلا قول العدل لجب عندنا في الجبارة وذلك كما في حكم ^{في الجواب ۱۲}
 العقل وان كان خصوصية المعاد الجسماني سمعنا على انه بمعنى لو تحقق ^{الآخرة ۱۲}
 لتحقق كات فتدبر ومنه ما هو نظري بحسن الصدق المضر وقبح الكذب ^{في حكم العقل بالحسن او القبح موزنة}
 النافع ومنه ما لا يدرك الا بالشرع كحسن صوم اخر رمضان وقبح ^{فانها لو كان بالتأمل ۱۲}
 صوم اقل شتوال فانه لا سبيل للعقل اليه لكن الشرع كشف عن ^{وهو يوم العيد}
 حسن وقبح ذاتين ثم اختلفوا فقال القدماء لذات الفعل ^{في الجواب ۱۲}
 المتأخرون بل لصفة حقيقية توجب فيها وقوم لصفة حقيقية في ^{على موجهة في الفعل ۱۲}
 القبح فقط والحسن عدم القبح وقال الجبائية ليست ^{منه الحسن ۱۲}
 صفة حقيقية بل اعتبارات والحق عندنا الاطلاق الاحمر ^{على اهل السنة ۱۲}

في الشفاء بما جرى ان تحقق مبهنا ان المعاد منه ما هو مقبول من الشريعة ولا يسيل الى اثباته الا من طريقها
 وتصديق تبرئة النبوة واذ كان المعنى معاً فالأمر المتعلق به كذلك ۱۲ مولانا عبد العلي نظام الدين **له**
 قوله فيجب الجبارة فلا بد من جاز الجزاء سوى هذه الدار الدنيا ۱۲ **له** قوله خصوصية المعاد الجسماني
 سمعنا فان ايدينا بالآخرة مطلق وارجو ان سمعنا في الدنيا فكونه سمعاً ممنوعاً كما ظهر ولذا قالت الفلاسفة
 باليقين مع الكلام المشرك عليه ما هو المشهور وان اريد خصوص المعاد الجسماني فليس له سمع لكنه لا
 يسمع كبقية مطلق وارجو ان مولانا عبد العلي **له** قوله قد يرفق الجواب هو الاول وهذا الوجه
 من غير معنى العقل وحا سقطت حديثاً ووجوب العدل واكتفى بمنع كون معلق وارجو ان سمعنا فيكون
 جواباً عنه ولو ارد على معنى الحقيقة العاقبة ووجوب الايمان بالفعل قيل ورد في الشرع ان اولئك فقد
 ۱۲ مولانا عبد العلي **له** قوله لكن الشرع كشدت
 اه لا يخفى انه تعصب بل العقل حكم بعوم الفرق اذا
 يجعل الشرع دعاية ما يقل ان الواجب عقلاً لغير النفس
 انما هو الصوم مطلقاً وتلازم شهر رمضان بفضله
 مثل نزل القرآن فيه وفيه ذلك فيلزم بالعرض
 كون اول سوال منتهى الصوم ونهاية الشيء يكون خارجاً
 عنه في الحكم فاقابل هذا ۱۲ منه **له** قوله في التمسك
 لاهل المكين جعل الشارع الاجاب حكم بالظاهر
 ما يصلح له علم ان في صوم آخر رمضان كسوم لشركه
 وفي صوم آخر رمضان صلوح للشرب وفي صوم اول
 سوال صلوح للعقاب ۱۲ مولانا مولوي عبد العلي **له**
 قوله اختلفوا في العتة له بعد ما اختلفوا على
 الحسن والقبح عقلياً واثبات اختلفوا في ذلك
 الاول منهما ان الحسن والقبح لذات الفعل لا لصفته
 وقال المتأخرين انها ليست لذات الفعل بل

صفة حقيقية كما فصل المصنف رحمه الله تعالى **له** قوله وقال المتأخرون منهم ليس المراد بالقبح لذات الفعل **له** قوله توجيه فيها اي في الجاه والقبح ليس في ذاته
 لصفة ثابتة له وقبح الفعل كذلك ۱۲ مولانا مولوي نظام الدين **له** قوله فلانما لصفة حقيقية ونقل عن العلامة لا يلزم بهذا القول بوجوب **له** قوله بل اعتبارات
 وقال العلامة قلب الدين الشيرازي في شرح المحقراني لم يظفر بسبب صالح تخصيص القبح بصفة حقيقية وان كان عدم القبح وكذا بين على ما ذهب اليه القائل من
 تساوي الصفات وتمازها بالصفات فتوجب فعل لذاته بوجوب القبح التامة لتساوي الافعال في الذات ۱۲ لان نظام الدين **له** قوله الامم من كونها لذات الفعل
 لوصفة الوجود واعتبارات كما يشكك لك ۱۲

قوله فلا يرد النسخ علينا في اشارة الى منعه من غير تادم الذين قالوا ان الحسب والقبح من
 قد يغيب عليه غيره وكبره وادوية الحسب او لست اعتباره كما امره بلقية عند الحسنة والى ذلك ان
 وصا مشاكلة مخالفة له بالحقيقة المتعبرة شرعا واصلا اعتبارا بالاعتبار في مظهر من المقتلين يعيدان حقيقين فتعفين ولا يخفى ما فيه **قوله** على من حال
 هذا قول معظم الحنفية كما شيخ الامام علم الهدى الى المنصور الماتريدي والامام فخر الاسلام وصاحب المنزلة واقطاره صدر الشريعة وغيره **قوله** على من حال
 على من الدلائل التي يشهد في خلق السموات والارض وخلق خلقه ونحوها من الدلائل على وجوده تعالى وثبوت وحدانيته بحيث لا مجال للاعتراض فيها **قوله** مستر
 اليا في شامق الجبل اه يعني من بلغ في البيان
 الشائقة ولم يبلغ الدعوة ولم يتحقق بيقينه ولم
 يعلم يا شرايح فخذ المعنى وخالقه من الحنفية
 يعاقب في الاجتهاد ما يستقل به العقل وعند المشافه
 وجهه الحنفية لا يعاقب لان الحكم التام هو بالشرع
 وقد فرض ما لم يبلغه **قوله** من اتفق
 عليه العقلاء اه فك ان تقول ان اتفاهم على ذلك
 يجوز ان يكون لانهما من صفات الكمال والتقصان
 كوجوب الصديق والاعتناء الكذب في حق تعالى و
 بما بالعبارة المتعارفة فيه ربما يمنع **قوله**
 والجواب بان يمنع كون الاتفاق لا لاجل ذاته الحسن
 واقع **قوله** مولانا محمد ابي بكر **قوله** يجوز من كان
 المصلحة العامة لجميع الخلق فان في الحسن نفعا مانا
 مرهونة **قوله** نظام الدين **قوله** من بالفرقة
 والى اصل ما تنقل الكلام الى رعاية المصلحة العامة
 فان الكل متفق على حسنهما من المتدين وغيره **قوله**
 نظام الدين **قوله** وانما يعبرنا لو او بينا انه
 الى كل واحد من الحسن والقيح لذات الفعل لله
 لاحد ان يقول لا نسلم ان حسن الفعل الذي هو
 الاحسان لذات الفعل بل هو الرعاية المصلحة
 العامة ونحن لانذميه حتى يعبرنا **قوله** نظام الدين
قوله بل الدعوة عدم التوقف على الشرع
 سوار كان ثبوتها له لذاته او لصحة لازمة الا غير
 ويمكن ان يقرر الكلام بان اثرات حسن الاحسان
 وقبح الاسائة في مقابلة مثبت لطلبنا فان لم يجر
 بالحسن ما يكون مقتضى ذات الحسن فان مدعا ان كما
 قد مرو فيه شائبة من الوهن فان اتصاف الحسن
 بالحسن حقيق ليس في نفس الامر فان رعاية المصلحة العامة
 واسطة في العروض فحاصل الايراد ان حسن الاحسان
 غير مسلم وانما الحسن غيره الوجه ان الشبهة تحتمل التقدير
 بين الاول ان حسن الاحسان يجوز ان يكون لرعاية
 بعض انها الواسطة في الثبوت فالجواب ما ذكر في
 ان منع الاتفاق المذكور عما منه ان يكون الحسن ملزوم بثبوت الحكم كما هو الظاهر من تعريف الواجب ما امكن تاركه العقاب وقاطعه الثواب والحق
 ايضا كذلك بناء على ما عرفت من تحريم حمل النزاع ان الحنفية لا يقولون بالحكم لا يستلزاما **قوله** بل ذلك بالسمع ولم يورد العلم
 الاثبات عقيدية الحسن والقيح **قوله** مولانا محمد العلي **قوله** والاستدلال فيه اشارة الى ان هذا الدليل على المذهب المختار ضعيف ومزيف وما
 وقع هذا اللفظ فمراد المسنف به بالاستدلال على المذهب المختار بدليل مزيف **قوله** مولانا محمد العلي

فلا يرد النسخ علينا ثم من الحنفية من قال ان العقل قد يستقل

في احكام بعض احكامه تعالى فواجب الايمان وحزم الكفر وكل ما لا

يليق بجنايه تعالى حتى على الصبي العاقل وردى عن ابي حنيفة لا

عند احد في الجهل يتخالف لما يردى من الدلائل اقول لعلى المراد بعد

مضى من التأمل فانه بمنزلة دعوة العمل في تنبيه القلب تلك

لذات مختلفة فلا العقول متفاوتة وبالحزننا من اللذات يتفرع

البالغ في شامق الجبل لانا ان حسن الاحسان وقبح مقابلة الاحسان

بالاسائة مما اتفق عليه العقلاء حتى من لا يقول بلاسال الرسول

كالبراهمة فلولا انه ذاتي لم يكن كذلك والحوار بانه يجوز ان يكون

لمصلحة عامة لا يضرننا لان رعاية للمصلحة العامة حسن بالضرورة

وانما يضرنا لو ادعينا ان لذات الفعل بل الدعوى عند التوقف

على الشرع ومنع الاتفاق على ان مناط حكمه تعالى لا يمتنع

لا نقول باستلزام حكمه تعالى بل ذلك بالسمع واستدل

ما ذكر سابقا في **قوله** نظام الدين **قوله** ولا يستلزاما
 ما امكن تاركه العقاب وقاطعه الثواب والحق
 بالسمع ولم يورد العلم
 المختار بدليل مزيف **قوله** مولانا محمد العلي

له قوله فيمنع الاشارة على ذلك التقدير لانه تقدير مستعمل واستعمل بازان تحقيق على تقديره المحال وما صله ان اريد الاستواء في نفس الامر فلا تسلمه وان اريد
 يوم العرض فلا يمنع ١٢ لان نظام الدين عليه قوله على ذلك التقدير في وقوع المساواة بجزا استكرام المحال للمحال وهو معلوم ان عدم الاشارة ليس بمحال بالنظر
 في الاستواء فتدبر ١٢ منه قوله والجواب بالانتم انه تخلف بهتابل الكذب باق على قيمه والوجوب بما لا يقتضيه من اعظم منه قبحا ١٢ مولانا عبد العلي عليه قوله
 الكذب عار له حسنا الخ بل الاضطرار مستقط لزمه والردول على الامون موجب لمدحه والى هذا اشار النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقوله من لبس بلبتين فليختر
 اليه ١٢ قوله فيدخل في حد الحسن والحسن لا
 يكون عند الحكم الذاتيا لهذا الحسن فاقى فلا يجامع مع
 القبح ١٢ مولانا عبد العلي عليه قوله اقول في وقته
 ليس بهتامن الكذب بالذات بل بواسطة حسن
 انقاد على اى بالعرض ١٢ مولانا عبد العلي عليه
 قوله يتبع المذورات على جعل المنوعات الشرعية
 مباحا فانه اذا ليس الحجة الشديدة بالخطو بحيث
 لا ينفي مخلص منه فحينئذ ليس مباحا بل واجبا بالغير
 فاجتبه بالغير لا ينافي قدومه بالذات ١٢ مولانا
 ميبين عليه قوله وبه اى بما ذكرنا من ان كل واحد
 من الحسن والقبح كما يكون بالذات يكون بالغير ١٢
 مولانا ميبين عليه قوله يمكن لهم التخصص من المنع
 فانه لما جاز ان يكون الحسن بالذات قبيحا بالغير
 والقبح بالغير حسنا بالذات يمكن انقلاب الوجوب
 الى الحرمة والحرمة الى الوجوب وعلى هذا فتكاح
 الاغت كان قبيحا بالذات سارحنا بحسن البقار
 النفس فكان مباحا والآن لما زال استلزام ذلك
 الحسن بقى على قبحه فعادرتا ما ١٢ عبد العلي عليه قوله
 على ان لا يتم على الجبائية وعليها ايراد على الدليل
 بالعلاوة وما صله انه انما يدعى على المعتد لانه القابض
 بان الحسن والقبح ثابتان لذات الفعل بما هو
 فانه يرد عليهم ان التحصيف ينافيه مع انه يتحقق واما
 الجبائية القائمة بان حسن الفعل وقبحه ليس بالذات
 الفعل بل بسبب اعتبارية فلا يرد ولا يرد علينا وبينما
 لم نقل الا بالاطلاق الا ان ١٢ لان نظام الدين عليه
 قوله وبالعكس اى كذبه يستلزم عدم الكذب في التقدير
 فعدته ملزوم الكذب القبح بالذات وكذبه يلزم
 عدم الحان بالذات ١٢ مولانا عبد العلي عليه قوله
 والمملزوم حكم الملازم فيكون صدقه قبيحا مع كونه
 حسنا مع كونه قبيحا ولا يتصلب عليهم بان يلزم عليهم ان
 يكون صدقه حسنا قبيحا وقبيحا حسنا فانه لو كان
 فابن المفضلان لهم ان يقولوا يجوز ان يدخل صدقه
 كقولنا لا يكون حسنا بالذات مثلا البر والصدق
 حيث هي كيفية ولا بالقياس على اهل موجهية له وانما هو
 شتى اولاد بالذات بل انما يتصلق اولاد بالذات بايجاد
 تعلق التقدير الا ترى انما تعلق اولاد بالذات بالغير
 قد الشرفا وجهه ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله تعالى

اذا استوى الصدق والكذب في المقصود اترك العقل الصدق وفيه
 قوله ان حسن ذاك لا اثر ١٢

انه لا استوى في نفس الامر لان لكل منهما الوازم وعواضل فهو تقدير

مستعمل فيمنع الاشارة على ذلك التقدير وقالوا اولاد لو كان ذاتيا
 الجواب في قوله لا شارة ١٢

لم يتخلف وقد تخلف فان الكذب مثلا يجبل عصمة بنى وانقاذ
 فان ما بالذات لا يدخل ١٢

برى عن سفاك والجواب ان هناك ارتكاب اقل القبيحين لان

الكذب صار حسنا قبل يرد عليه ان هذا الكذب واجب فيدخل
 لهما في بيان على شرح المحقق ١٢

في الحسن اقول الحسن لغيره لا ينافي القبح لذاته وهذا معنى قولهم

المذورات تبين المحذورات غاية الامر انه يلزم القول بان منها

كما انه بالذات كذلك بالغير ولعلم يلزمونه به امكن لهم التخصص

عن التسمية على انه لا يتم على الجبائية وعليها وتايبا لو كان ذاتيا لا
 الجواب في قوله لا شارة ١٢

القيضان في مثل لا كذب بن حذافان صدقه ليستلزم الكذب وبالعكس

وللملزم حكم اللازم وبما يمينه ذلك الاتري ان للفضي الى الشر
 اى كونه حكم الملازم حكم الملازم بغير بالذات ١٢ جلال الدين

لا يكون شرابا بالذات قلل الشبه في الاشارات الشرخ دخل في القدر

البر ١٢ قوله فيدخل في حد الحسن والحسن لا
 يكون عند الحكم الذاتيا لهذا الحسن فاقى فلا يجامع مع
 القبح ١٢ مولانا عبد العلي عليه قوله اقول في وقته
 ليس بهتامن الكذب بالذات بل بواسطة حسن
 انقاد على اى بالعرض ١٢ مولانا عبد العلي عليه
 قوله يتبع المذورات على جعل المنوعات الشرعية
 مباحا فانه اذا ليس الحجة الشديدة بالخطو بحيث
 لا ينفي مخلص منه فحينئذ ليس مباحا بل واجبا بالغير
 فاجتبه بالغير لا ينافي قدومه بالذات ١٢ مولانا
 ميبين عليه قوله وبه اى بما ذكرنا من ان كل واحد
 من الحسن والقبح كما يكون بالذات يكون بالغير ١٢
 مولانا ميبين عليه قوله يمكن لهم التخصص من المنع
 فانه لما جاز ان يكون الحسن بالذات قبيحا بالغير
 والقبح بالغير حسنا بالذات يمكن انقلاب الوجوب
 الى الحرمة والحرمة الى الوجوب وعلى هذا فتكاح
 الاغت كان قبيحا بالذات سارحنا بحسن البقار
 النفس فكان مباحا والآن لما زال استلزام ذلك
 الحسن بقى على قبحه فعادرتا ما ١٢ عبد العلي عليه قوله
 على ان لا يتم على الجبائية وعليها ايراد على الدليل
 بالعلاوة وما صله انه انما يدعى على المعتد لانه القابض
 بان الحسن والقبح ثابتان لذات الفعل بما هو
 فانه يرد عليهم ان التحصيف ينافيه مع انه يتحقق واما
 الجبائية القائمة بان حسن الفعل وقبحه ليس بالذات
 الفعل بل بسبب اعتبارية فلا يرد ولا يرد علينا وبينما
 لم نقل الا بالاطلاق الا ان ١٢ لان نظام الدين عليه
 قوله وبالعكس اى كذبه يستلزم عدم الكذب في التقدير
 فعدته ملزوم الكذب القبح بالذات وكذبه يلزم
 عدم الحان بالذات ١٢ مولانا عبد العلي عليه قوله
 والمملزوم حكم الملازم فيكون صدقه قبيحا مع كونه
 حسنا مع كونه قبيحا ولا يتصلب عليهم بان يلزم عليهم ان
 يكون صدقه حسنا قبيحا وقبيحا حسنا فانه لو كان
 فابن المفضلان لهم ان يقولوا يجوز ان يدخل صدقه
 كقولنا لا يكون حسنا بالذات مثلا البر والصدق
 حيث هي كيفية ولا بالقياس على اهل موجهية له وانما هو
 شتى اولاد بالذات بل انما يتصلق اولاد بالذات بايجاد
 تعلق التقدير الا ترى انما تعلق اولاد بالذات بالغير
 قد الشرفا وجهه ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله تعالى

كقولنا لا يكون حسنا بالذات مثلا البر والصدق
 حيث هي كيفية ولا بالقياس على اهل موجهية له وانما هو
 شتى اولاد بالذات بل انما يتصلق اولاد بالذات بايجاد
 تعلق التقدير الا ترى انما تعلق اولاد بالذات بالغير
 قد الشرفا وجهه ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله تعالى

قوله الى الالتزام المذكور من ان كما يكونان بالذات يكونان بالغير فان حسن الملزوم وان لم يكن مستلزماً لحكم اللام بالذات لكنه مستلزم له بالعرض الثبوتية وكذا قوله يستلزم تيمم بالعرض ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** وهذا التقدير حسن واخصر مما في المختصر قال في المختصر فاستعمل فعل البديهي مختاراً فلا يكون حسناً ولا تقيماً لذاته اجمالاً لانه اذا كان واجباً فواضح وان كان جائزاً فان اقتصر الى مرتبة عاداً تقسيم والافعال التفاضلية وتقرير ذلك في شرح العنصر والليغني عليك انه مني على نفع الاولوية عدماً يمنع كونه التفاضلية لوجود السبب وفيه ما فيه ۱۲ منه **قوله** والجواب انه قد يدفع بان قد يقرر ان الولاية ليست اعتبارية محضه فلها موثر وليس امادة اخرى ضرورة قد تلك الموتر موجب فوجب الفعل التفاضلية اقول اقامه على الاشتاقية ثم فانهم الكفر بالوجود قدرة متوجهة ومن ههنا قالوا ان وجود الاختيار العصورى كان في التكليف وان العبد مجبور في صورة مختار فانهم ۱۲ منه **قوله** على انه منقوض بفعل البار تعالى وان فعله ان تنجح فقد وجب والا احتمال صدوره ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** وهذا سفسطة فان كل ما قبل العلم من وجه انه ان له نحو من القدرة والذي يجمعهم على هذه السفسطة روية نصوص خلق الاعمال ولم يعمروا فيها ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** في افعاله كلها سيئاتها حسناً تمام العبد خالق لا فعاله ويرده نصوصها طاعة محكمة في رقابة التاويل ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** وهم محسوس الخ لانه المعترضة محسوس الامة المحمدي فانهم المبتوا خالقين الله تعالى والعبد كما اثبت المحسوس خالقين احدهما للخير وهو المسمى بزادان والثاني للشر وهو المسمى باهر من وفي الحديث القديمة محسوس هذه الامة نواه الدار ظنني والمختار لانه روى العبد قادراً مستقلاً فصاروا قد روية واكتشف ۱۲ **قوله** وجود قدرة متوجهة من ههنا قيل في رسم الكسب ظهور اثر القدرة القديمة في محل القدرة المحمدي ۱۲ منه **قوله** بلاهية اصلاً في شئ فنقدم افعال الله تعالى ان يخلق في العبد فلا يخلق اولاً صفة تومر اول الامراتها قدرة على شئ ثم توجب الله تعالى الالف الفعل ثم لوجد الفعل فثبته الفعل الالفية المكتابه الالف القلم ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** كقولهم الخ فانهم لما قالوا بالقدرة المتوجهة فلم يكن في العبد قدرة حقيقية فامى فرق بينه وبين غيره وهو الجبر فانهم ان كانوا محترزين عن القول بالجبر لفظاً لكنهم قالوا ان به معنى ۱۲ **قوله** وهذا الحق الكسب انه والمنقرة بين الخلق والكسب على ما قال صدر الشرعية بان الاول امر اضاني يجب ان يقع به المقدور لاني محل القدرة ولا يصح انفراد القادر بما يجاوز ذلك المقدور والثاني امر اضاني يقع به المقدور في محله ولا يصح انفراد القادر بالاياد واليود الى حصل يتحقق به في هذا المقام كما لا يخفى على دقيق القائل ۱۲ منه رحمه الله تعالى

بالعرض قول هذا يرشدك الى الالتزام المذكور سابقاً فافهم ^{لأنه في الجواب ۱۲}
وثالثان فعل العبد اضطرارى فان الممكن ما لم يتبرح لم يوجد ^{لأنه قالوا في الاستحلال ۱۲}
وتزجيم المرجوح حال فما لم يجب لم يوجد فلا يكون حسناً ولا ^{تجده على مداره ۱۲}
تبيهاً عقلاً اجمالاً وهذا حسن لخصر ما في المختصر والجواب ^{لان الاضطرارى لا يوصف بها ۱۲}
ان الوجوب بالاختيار لا يوجب الاضطرار ضرورة الفرق ^ي
بين حركتي الاختيار والرعشة على انه منقوض بفعل البار ^ي
لغالى فائدة عند الجهية الذين هم الجبرية حقاً لاقدرة ^ي
للعبد اصلاً بل هو كالجباد وهذا سفسطة وعند المعتزلة ^{لا على السبب ولا على الايجاد ۱۲}
له قدرة مؤثرة في افعاله وهم محسوس هذه الامة وما فهموا ^{في تحقق صدوره الافعال الاختيارية للعبد ۱۲}
ان الامكان ليس من شأنه افادة الوجود وعند اهل الحق ^{بما لا يخفى ۱۲}
له قدرة كاسبية لكن عند الاشعرية ليس معنى ذلك الوجود قد ^{من الشافية ۱۲}
متوجهة للفعل بل امد خلية اصلاً قالوا ذلك كافي التكليف ^{لأنه الاشارة ۱۲}
والحق انه كقول الجبر ^{بأنه} عند الحقيقة الكسب صرف القدرة ^{منه ۱۲}

من رحمه الله تعالى

قوله ونحن لا نقول به فان التعذيب من خواص ارتكاب الوهم والمعارض من الواجب بها سكان وهو قبل البعثة لا ثبوت له بل انما الاحكام بعد ١٢ لان نظام الدين
قوله على معتزلة القائلين بثبوت الاحكام قبل البعثة والاسس مافي الشهور انه دليل الزام على علم معتزلة على ثبوت الحكم وحاصله ان العرفه واقع
 عند ريم والوحيد غير منقطع فلو جاز الحكم قبل البعثة لوقع القبة لا تقام العرفه واصلح اليه ان يتبدل به على نفى الحسن العقلي فانهم ١٢ لان نظام الدين **قوله** انما
 الدنيا كمنعني وما كنا معذنين آه ما كنا معذبين في الدنيا حتى نبعث رسولا ١٢ لان نظام الدين **قوله** يدلالة السياق وهو قوله عز من قائل اذا ارسلنا اليك
 قرية امرنا مترجما ففقروا فيها فتح عليها القول فدمرناها تدميرا ١٢ عبد العلي **قوله** فانه رسول باطن في تنبيه القلب فالعقل اذن فالعقل اعلم وليس شائتا التعذيب

الى العقل لا ينافي عدم الجواز نظرا الى الحكمة كيف وجه قد كان لهم

العدو ينقصان العقل خفاء المسلك ولهذا قال الله تعالى **قوله**
 الدليل من حسن الاعمال ١٢

يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَايضا الملازمة ممنوعة

فانه في الحكم ونحن لا نقول به انما يتهض على المعتزلة فخصصوا
 الدليل المذكور ١٢

لجذاب الدنيا بدلالة السياق واقلوا بالعقل فانه رسول باطن

الى غير ذلك قالوا اذ لا لو كان الحكم شرعا لزم افعال الرسل عند
 اي المعتزلة ١٢

امرهم بالنظر في المعجزات فيقول لا انظر ما لم يجب ولا يجب ما لم انظر

قالوا لا يلزم علينا الان وجوب النظر عندنا من القضايا القطرية
 في جواب العارضة ١٢

القياس وفيه ما فيه والجواب اننا لانسلم ان الوجوب يتوقف

على النظر فانه بالشرع نظر او لم ينظر وليس لك من تكليف

القائل فانه يفهم الخطاب اقول لو قال لا امتثل ما لم اعلم وجوب
 الكلف حين قال الرسل انظر ١٢

الامتثال اذله ان يمتنع عما لم يعلم بوجوبه ولا اعلم الوجوب

ما لم امتثل لكان يحمل من المساء فيلزم الاجحاف والحق

من غير اعطال العقل الذي به تنبيه الانسان ١٢ مولانا
 عبد العلي **قوله** الصغير ذلك من تاويلاتهم
 ان خصوص الرسول ليس مراد بل المراد المنبئ من قبيل
 اطلاق الجزئي على الكل ومنها ان المعنى وما كنا معذبين
 تبرك الشرايع التي لا يسيل اليها الا المتوقفت ولا يتحقق
 ان هذه الكلف منهم على اوليهم العقلية لو تمت
 لصحت ١٢ منه **قوله** بالنظر في المعجزات
 يعني اذا ادعى النبي نبوته فينظر عليه فيقول لي بينة
 ونجزة فاستمع وانظر فانما حجة موصلة الى المطلوب
 ١٢ لان نظام الدين **قوله** ما لم يجب النظر على لان
 لانسان ان كيف عمالين واجنا عليه ولا يجب على ما لم
 يصدر على لسان النبي ولا نبوة الاميرة ولا يعلم العبرة
 الا بالنظر في لا يجب النظر ما لم ينظر لزم افعال الرسل
 لسبب انهم يروج لانهم يعرفون الغرض من
 الرسالة ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** من القضايا
 القطرية التي لا يمتنع من القضايا النظرية التي قيامها
 معها مثل الاربعة زوج فوجوب النظر يعلم بالعقل
 بدون الاستئذان بالشرع ١٢ **قوله** وفيه ما
 فيه اشارة الى ان وجوب النظر موقوف على افادة
 العلم مطلقا في الالهيات خاصة وعلى ان معرفة
 الله تعالى واجبة وان المعرفة لا يتم الا بالنظر
 وان ما لم يتم واجب الاله فهو واجب والكل لا يثبت
 الا بالنظر الذي هو الموقوف على النظر نظري قائل
 ١٢ منه **قوله** والجواب والحاصل دفع
 الدوران المترافض انما يخل بالاشياء بالاشياء
 ويحقق الفائدة للبعثة قد بر ١٢ منه **قوله**
 انظر ولم ينظر لان تحقق الوجوب في نفس الامر لا
 يتوقف على علم المكلف بالوجوب وان توقف في
 الدور لان العلم بالوجوب في نفس الامر ضرورة مطابقة
 اليه ١٢ **قوله** اقول لو قال لا امتثل ما لم اعلم ان
 قيل ان احتمال الوجوب كان لوجوب النظر فالا
 احتمال الضرر في المال والحوت في الحال قلنا لو سلم ذلك فهو من قضية العقل
 عكسك لينظر البنية الى عقبة الكار ذلك مكابرة ومناوأة لذلك الحسن ما يقال في هذا المقام لكنه يعود الى الجواب الحق قد بر ١٢ منه **قوله** فيلزم الاجحاف والوجوب عن ان الرسول
 ان يقول الحق واليقين في الاشياء ثابتة واما علم المضرة في بعض الاشياء فاصح الى اذ ليس من شأن العاقل ان لا يعنى الى تامج مدح للمضرات الشديدة بل شأنه ان يعنى
 حقيقة الحال فان صدق فيطيع وان ظهر الكذب فلا يطيع هذا كما هو جواب على تقدير عقلية الحسن واليقين كذلك تياتي على تقدير كونها شرعية فان للرسول ان يقول
 القول قولي واني اثبت في بعض الاشياء من الاخلاص لك عنه وليس من شأن العاقل ان لا يعنى عن صدق كما قرر ١٢ مولانا عبد العلي -

قوله اعادة كما يراه الاشاعة والحقيقة ومعنى الوجوب عادة ان السنة الاية قد جرت في العادة بان يوجه من الله تعالى ولكن اطلاق الوجوب ياتي عنه قوله ان الله
 تعالى لا يحب عليه شيء ۱۲ لان نظام الدين ر ۱۱ قوله لولا لم يمتنع وقد يجاب باننا لانعلم امتناع الكذب على الله تعالى وامتناع اظهار المعجزة على يد الكاذب
 امتناعا عقليا لانها من الملكات وقدرة شاملة ولو سلم الاقناع فلا نسلم ان انتفاء القبح العقلي يستلزم امتناع الجواز ان يمتنع لمدرک آخر وهو العادة اذ لا يلزم من انتفاء
 دليل معين انتفاء العلم بالدلول ولا يخفى منعها ۱۲ منه ر ۱۱ قوله والجواب انه اى الكذب نقص وقد مر انه لا نزاع فيه اى في عقليه فاللزام القاطن بان لولا
 لجاز الكذب هم ۱۲ لان نظام الدين ر ۱۱ قوله في
 نزاع فيه اى في النزاع في القبح بمعنى منقصة العقاب
 اى في عقليه بل النزاع في القبح بمعنى استحقاق الذم
 والعقاب ۱۲ قوله اى القبح العقلي المتنازع
 فيه لا يلحق تغييره باستحقاق العقاب فانه لا ثواب
 ولا عقاب للباري نعم بل ما به يستحق ان يلزم لكن
 هذا استحقاق في افعال العباد يكون باستحقاق
 العقاب فشرعية القبح يوجب شرعية النقص في
 جاز عقلا الكذب وقبحا الفساد ۱۲ مولانا عبد العلي
 ر ۱۱ قوله من الاستحالات العقلية اى يستحيل
 ان تصعب به الواجب بالذات فالقول بان
 بعض الاشياء كالصفات يمكن ان تصعب بالكلية
 والنقصان كما وقع من صاحب المواقف والا
 يقضيه القواعد المحقة ۱۲ مولوى معين ر ۱۱ قوله
 ائمة الحكماء اى اثبت كونه نقصا مستحيلا تقاض
 نعمها الفلاسفة مع كونهم لا يستندون باقوالهم
 الى مبنى من الانبياء فضلا لزوم بين النفس والقبح
 ۱۲ مولانا عبد العلي ر ۱۱ قوله يستحيل عقوبة
 التقضية يمنع عندهم على الله تعالى ولا سيما
 في ان تعذيب الطالع واظهار المعجزة على يد
 الكاذب سواسية في التقضية فيمتنع ويوحدان
 المذموب ۱۲ لان نظام الدين ر ۱۱ قوله
 واستعمل اشارة الى ان ما تمسكوا به شعيت ودل
 لم يذکر بل سواه اشار الى ان راجح
 فتارة عند ۱۲ منه ر ۱۱ قوله في ذلك
 ان الاخرة فان امرهم متساو من ادراك النفس
 فلا وجوب تقاض هو المطلوب ۱۲ مولانا معين
 ر ۱۱ قوله اتول كقول امير القضاة علم الظاهر
 في هذا المسئلة قوله في ما في ر ۱۲
 ر ۱۱ قوله ما ادركه من العلم من العلم
 العقليين وثبوت العلم مستقلا ۱۲ لان نظام الدين
 ر ۱۱ قوله مثل كيف لا يمتنع من العلم
 الصمد النافع ب ۱۲ في جواب ثواب عليه
 في الاخرة على الترك الثواب على المباشرة على ما هو القول
 بان للعقل مجالان درک الحواقب فبعد تسليم ذلك لا يغير ان يدعى ان العقل لا مجال له في درک الحوائج فهذا الدليل بان الزامها فلا يرد عليهم
 والا فليعلم المنع ۱۲ مولوى نظام الدين ر ۱۱

ان ادعاء المعجزات واجبة على الله تعالى لطفا لعباده عقلا ادعاء
 وهو متم تورية ولو كره الكافرون وثانيا انه لولا لم يمتنع الكذب
 منه تعالى فلا يمتنع اظهار المعجزات على يد الكاذب فيسدد باب
 النبوة والجواب انه نقص وقد مر انه لا نزاع فيه ما في للواقف ان
 النقض في الافعال يوجب اى القبح العقلي فمنوع لان ما ينافي الوجوب
 الذاتي كيف كان او فعلا من الاستحالات العقلية ولدن الاستحالة
 الحكماء لكن يلزم على الاشاعة امتناع تعذيب الطالع كما
 هو مذهبنا ومذهب المعتزلة فانه نقص يستحيل عليه تعالى
 مسألة على التنزل شكر المتعمر ليس بواجب عقلا خلافا للمعتزلة
 استدل بانة لو وجب لوجب بفائدة ولا فائدة له تعالى لتعاقب
 عنها ولا للعبد ما في الدنيا فلان مشقة واما في الاخرة فلان لا
 مجال للعقل في ذلك اقول بعد تسليم ما ادعاه المعتزلة كما هو
 المتنزل القول بان لا مجال للعقل مشكل على انه لو تم هذا الاستلزام

قوله اعادة كما يراه الاشاعة والحقيقة ومعنى الوجوب عادة ان السنة الاية قد جرت في العادة بان يوجه من الله تعالى ولكن اطلاق الوجوب ياتي عنه قوله ان الله
 تعالى لا يحب عليه شيء ۱۲ لان نظام الدين ر ۱۱ قوله لولا لم يمتنع وقد يجاب باننا لانعلم امتناع الكذب على الله تعالى وامتناع اظهار المعجزة على يد الكاذب
 امتناعا عقليا لانها من الملكات وقدرة شاملة ولو سلم الاقناع فلا نسلم ان انتفاء القبح العقلي يستلزم امتناع الجواز ان يمتنع لمدرک آخر وهو العادة اذ لا يلزم من انتفاء
 دليل معين انتفاء العلم بالدلول ولا يخفى منعها ۱۲ منه ر ۱۱ قوله والجواب انه اى الكذب نقص وقد مر انه لا نزاع فيه اى في عقليه فاللزام القاطن بان لولا
 لجاز الكذب هم ۱۲ لان نظام الدين ر ۱۱ قوله في
 نزاع فيه اى في النزاع في القبح بمعنى منقصة العقاب
 اى في عقليه بل النزاع في القبح بمعنى استحقاق الذم
 والعقاب ۱۲ قوله اى القبح العقلي المتنازع
 فيه لا يلحق تغييره باستحقاق العقاب فانه لا ثواب
 ولا عقاب للباري نعم بل ما به يستحق ان يلزم لكن
 هذا استحقاق في افعال العباد يكون باستحقاق
 العقاب فشرعية القبح يوجب شرعية النقص في
 جاز عقلا الكذب وقبحا الفساد ۱۲ مولانا عبد العلي
 ر ۱۱ قوله من الاستحالات العقلية اى يستحيل
 ان تصعب به الواجب بالذات فالقول بان
 بعض الاشياء كالصفات يمكن ان تصعب بالكلية
 والنقصان كما وقع من صاحب المواقف والا
 يقضيه القواعد المحقة ۱۲ مولوى معين ر ۱۱ قوله
 ائمة الحكماء اى اثبت كونه نقصا مستحيلا تقاض
 نعمها الفلاسفة مع كونهم لا يستندون باقوالهم
 الى مبنى من الانبياء فضلا لزوم بين النفس والقبح
 ۱۲ مولانا عبد العلي ر ۱۱ قوله يستحيل عقوبة
 التقضية يمنع عندهم على الله تعالى ولا سيما
 في ان تعذيب الطالع واظهار المعجزة على يد
 الكاذب سواسية في التقضية فيمتنع ويوحدان
 المذموب ۱۲ لان نظام الدين ر ۱۱ قوله
 واستعمل اشارة الى ان ما تمسكوا به شعيت ودل
 لم يذکر بل سواه اشار الى ان راجح
 فتارة عند ۱۲ منه ر ۱۱ قوله في ذلك
 ان الاخرة فان امرهم متساو من ادراك النفس
 فلا وجوب تقاض هو المطلوب ۱۲ مولانا معين
 ر ۱۱ قوله اتول كقول امير القضاة علم الظاهر
 في هذا المسئلة قوله في ما في ر ۱۲
 ر ۱۱ قوله ما ادركه من العلم من العلم
 العقليين وثبوت العلم مستقلا ۱۲ لان نظام الدين
 ر ۱۱ قوله مثل كيف لا يمتنع من العلم
 الصمد النافع ب ۱۲ في جواب ثواب عليه
 في الاخرة على الترك الثواب على المباشرة على ما هو القول
 بان للعقل مجالان درک الحواقب فبعد تسليم ذلك لا يغير ان يدعى ان العقل لا مجال له في درک الحوائج فهذا الدليل بان الزامها فلا يرد عليهم
 والا فليعلم المنع ۱۲ مولوى نظام الدين ر ۱۱

عاطر عندهم بالضرورة فتدبر ۱۲ منه ر ۱۱ قوله مثل فان معنى ثبوت الحكم بالوجوب وهو استحقاق العقاب في الاخرة على الترك الثواب على المباشرة على ما هو القول
 بان للعقل مجالان درک الحواقب فبعد تسليم ذلك لا يغير ان يدعى ان العقل لا مجال له في درک الحوائج فهذا الدليل بان الزامها فلا يرد عليهم
 والا فليعلم المنع ۱۲ مولوى نظام الدين ر ۱۱

سأله قوله عدم الوجوب مطلقا فانه لو تم ان مجال للعقل في امور الآخرة لم يكن شئ واجبا عقليا فانه ما يتأب فاعلم وليأتب ما ذكره في الآخرة وقد تقدم انه لا يدرك بالعقل
وسئلة البالغ في شائق الجبل يدل على خلاف ذلك فان بناء على استقلال العقل كما لا يخفى ۱۲ من قوله في الخاص الذي هو وجوب حاصله النفس
الاجمالي او لغة التعريف لخرج الحاصل ان الدليل مما في عدم كل وجوب فانه ان وجب لوجوب بقاؤه وهي مشتقة والظاهر ان المدعى خاص بعد تسليم المطلق
والجواب الجواب ۱۲ ملا نظام الدين **سأله** قوله مع ان المشتقة الجواب آخر من الاستدلال حاصله من قول المستدل ان المشتقة مسلم لكن لا سلم ان المشتقة تنفي
الزيادة فانه يجوز ان يكون مع المشتقة فوايد كما ستر الصحة وسلامة الامصار وزيادة الرزق الى غير ذلك مما لا يخفى ۱۲ كشف **سأله** قوله والذين ما هووا فينا لنهدهم

سئلنا والله مع الصابرين مع ان الجبار من اعظم
المشاق والناهر ان الهداية بداية السبل في الدنيا
فان الآخرة دار الجزاء والمكافاة لا الا ابتلاء ۱۲ ملا
نظام الدين **سأله** قوله تبرك فانه يحتمل عند العقل
العصم ان المنعم الحقيقي الذي نعم نعم كثيرة لو كفره
المنعم عليه ينزل عليه الخط العظيم فان كفران المنعم
تبع العنة وفيه ما فيه فتذكر ۱۲ ملا نظام الدين **سأله**
قوله كل ما كان كذلك فهو واجب فكل المنعم واجب
فيكون كونه مقبول ما كان كذلك فكل المنعم واجب
فمن بالشرع لم يكن الوجوب عقليا بل صار شرعا
۱۲ مولا عبد العلي **سأله** قوله بغير اذن لان العبد مع
جميع القوس في ملك الرب والشكر لا يكون الا بما
وصفها فيكون تعرفان في ملك الغير لغيره وهو حرام
في الشرع ۱۲ مولا عبد العلي **سأله** قوله ويجاب
بأنه ليس بما هو عن هذا المعارضة بانا صلنا ان الشكر
في الشكر فان كان تعرفنا بغير الاذن الشرعي لكن
لا يكون له في بغير الاذن مطلقا بل هو تصرف
بالاذن العقلي وهذا الاذن من الله تعالى فان العقل
رسول الله من عند المعتزلة ۱۲ **سأله** قوله مثل الاستقلال
والاستقلال فان العقل يحكم ان صاحب الجدار
والمعبود انما هو بها ۱۲ **سأله** قوله شبه الاستعداد
وعلم ما يشبه الاستعداد فهو حرام وشبه بالاستعداد لان
نسبة ما اعطى الى ما في ملك المنعم اقل من نسبة
لقره اعطاء الذي ملك خزان الشرق والمغرب
وان اخذ من مطار تلك القرعة في الحافل بل ذكر عطلة
ويشكره في العباد مستهزا ۱۲ عبد العلي **سأله** قوله ان
المعتبر عند الله الاخلاص حاصله المنع ان الشبيه به
حرام فان المعبر عنه تعالى الاخلاص بالنية
المخالفة فكل العبد من العبد وهو صالح للتنظيم
بالنية الخاصة فهو خير النية ۱۲ مولا ناصر العلي **سأله**
قوله بعض منه بخصوصه يعني انه لا خلاف لاحد من
الفريقين الذين يقولون ان الحكم من الشرع والعقل في ان الحكم يجوز ان لا يعلم منه بخصوصه قبل البعثة بل قبل الاطلاع على ما ابانه الشرع وان كان الحكم قدما كما هو
الذي ذهب عنده فان الحكم هو الخطاب الالهي وهو قديم ۱۲ ملا نظام الدين **سأله** قوله مله الحسن والتعجب فيه اسي في العقل الحسن والتعجب فلا يعلم الحكم فان بناءه كوجوب
صوم رمضان وحرمته صومه اول شوال ۱۲ ملا نظام الدين **سأله** قوله فلا حكم شخص قبلها بل لا حكم اصلا لا بالوقوف عليه فان سكان الجبال غير مكلفين مع ان البعثة
حادثه ۱۲ ملا نظام الدين **سأله** قوله فلا يخرج عندنا في شئ من الفعل والترك حتى الكفر والشكر ومشاغنا لا يتفقون عليه ويقولون قد ظهر بعد ما يوجب الكلام المنع
بالعقل بعد مضي ما اتت من حرمة الشرك وجوب الايمان كما قدم ۱۲ مولا ناصر العلي .

عدم الوجوب مطلقا والظاهر ان الكلام في الخاص بعد تسليم المطلق

مع ان المشتقة لا تبقى الفائدة فان العطايا على متن البلايا قال

الله تعالى والذين جاهدوا فينا لهدايتهم سبنا قالوا ان لم ينزلنا

الامن من احوال القناب ينزلنا وكل ما كان كذلك فهو واجب

بانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه ويجاب بل بالاذن العقلي

لانه مثل الاستقلال والاستصباح وثانيا بانه يشبه الاستعداد هو

ضعيف فان المعتبر عند الله الاخلاص ايضا كيف يقال ان

ورد بوجوب ما يشبه الاستعداد اعقد برمسئلة لا خلاف في ان الحكم وان كان

في كل فعل قد بما لكن يجوز ان لا يعلم قبل البعثة لبعض منه

بخصوصه اما عند المعتزلة فلا بد وان كان ذاتيا لكن منه ما لا يدرك

بالعقل علة الحسن والقبح فيه واما عند غيرهم فلان الموجب ان الكلام

النفس القديم لكن بما كان ظهوره بالعلق هو حاد بمحدث البعثة

فلاحكم شخص قبلها فلا حرج عندنا وما الخلا المتقول بين اهل

لستة

له قوله اكثر الحنفية انه منهم العراقيون قالوا اليه اشار محمد بن هاد وقاتل على اكل الميتة او شرب الخمر فلم يفعل حتى قتل بقوله خفت ان يكون امثالان اكل الميتة وشرب الخمر يحرم بالابا انتهى فعمل الابا حجة اصلا والحكمة بعارض النهج كذا في التقرير ١٢ منه **قوله** غيرهم منهم ابو منصور والمنازعي وصاحب الهداية وعامة اهل الحديث **قوله** والحظ في النفس قتل النفس وقطع العفو والظاهر بالعرف والتعرف على فروج بيقين على حرمة الامانص منها يدل كالعصا وكفح ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** قيل ان غير لقوله الخلفات لم وهو جواب سوال تقريره انه لما تحقق انه لا حكم عند الامانة قبل الشرع فكيف يصح منهم القول بان الاصل الابا حجة او الحرمة لان كلاهما سلم قبل الشرع وحاصل الجواب ان الخلاف واقع بعد الشرع بالادلة السميعة لا قبله ١٢ **قوله** او ممنوع عنه بدلالة دليل اخر كما عند غيره فلا ينافي

بعدم الجرح قبل البعثة ١٢ عبد العلي **قوله** وفيه ما فيه اشارة الى ان الذي يظهر من تتبع كلامهم هو الخلاف قبل الشرع ومن ثم لم يجعلوا رفع الابا حجة الاصلية نسخا لعدم خلاف الشرع بما فتى به ١٢ منه **قوله** كمال قاطبة مثلك في عظم العمرة والبقاء التي غداها اليها الثمار والفراخ فهو ليس من قبيل الاختيارية ويمكن ان يراد به التفكك والتعمير بما هو في الاقتدار وفي ايراد التفسير اشارة الى ان الاختيارية ليست بمعنى سبق فيها سبق فيما تقدم وهو المشهور ١٢ لان نظام الدين **قوله** حجة حسنة مستأشرا يدرك تركه قبحا وذا ما صنعت بحيث ما يثبت على الفعل ولا يعاقب بالترك او اضعفت منه حيث يامن العقاب بالفعل والترك ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** او مقبحة قبحا شريدا حيث ياتى بى الفعل او معنى لا يوجب الجرح بل تركه الاولية ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله **قوله** الخمسة المشهورة الواجب والحرمة والمكروه والمنذور والميل لانه ان اشتمل فلكا وترى على حسن وتوج فهو الواجب ان كان بالعكس فهو المنذور الا ان اشتمل الباطنة على الحسن والشرك فهو المنوي وبذلك المكروه وان كان على العكس فهو المباح وهذا الذي يوافق ما في الاصول ١٢ **قوله** فيما العبد حتى لو لم يكن مباحا فان غاية الحق التي هي اتقاع العبد فضايا مولانا عبد العلي رحمه الله الابا حجة تحصل العبد ومباحا بغير العبد فقولنا عبيدا مقبول في الامانة او لا في مقبول في الامانة **قوله** في ما في شرف الحق من انما اتفق الله سواه الاشياء ليست مباحا بل في غير ذلك على ما في من من لا حجة في حيث **قوله** في ما في من من سلافة فانه يجوز ان يكون في ذات الحق من في اتقوا الابا حجة وبطلان الثاني فانما

ان اصل الافعال الابا حجة كما هو مختار اكثر الحنفية والشا فجتاد الحظ كما ذهب اليه غيرهم وقال صد الاسلام الابا حجة في الاموال والحظ في النفس قبيل بعد الشرع بالادلة السميعة حتى لت على لم يتم فيه دليل الخمر يرمادون فيا ومنوع عنه وفيه ما فيه واما المعتزلة فقاموا افضل الاختيارية وهي التي يمكن البقاء والتعيش بدونها ككل لفاكهم مثلا الى ما يدرك في حجة حسنة او مقبحة فينقسم الى الاقسام الخمسة الشهوة والى ما ليس كذلك ولم فيه قبل الشرع ثلثة اقوال الابا حجة تفصيلا لحكمة الخلق دفعا للبعث وربما يمنع الاستئذان والخمر لا يلزم التصرف في ملك الغير لغير اذنه وقد مر ولا يرد عليها ان كيف يقال بالابا حجة والخمر العقليين قد فرض ان لا حكم له فيه لان الفرض ان لا علم بعلة الحكم تفصيلا ولا ينافي ذلك العلم اجمالا قول عليها انه يلزم جواز التصرف في ملكين متضادين في نفس الامر لا يتفق الاجمال والتفصيل لان اختلاف العلة لا يرفع التناقض

والا متصليح كمدان الغير حبان ١٢ لان نظام الدين **قوله** ولا يرد على ما هو حاسن الايراد ان العلم في فعله العقلية في حجة حسنة او مقبحة وهو خلاف المفروض فلا يرد على التباين ١٢ لان نظام الدين **قوله** يرد عليها لان الفرض ان لا حكم في الامور العقلية ان الامور مستحرم وجود الحكم وينعكس بعضه في بعض الى ان لا حكم في الامور العقلية وينعكس بالاستقامة الى ان بعض الامور العقلية لا يرد على ما لا يرد على بل ان لا حكم في الامور العقلية المتضادين مجبول الحكم بالعرض ومعلومة بالقول بالابا حجة او الحظ ١٢ لان نظام الدين **قوله** متضادين في نفس الامر وهو عدم العلم في نفس جواز ان يكون الوجوب مثلا والآن اتمت الابا حجة ١٢ ولانا نحن العلي **قوله** لا يرفع التناقض ومنها الاجمال في معلومة لا في كل الحكم ١٢ ولا يرد على

۱۰ **قوله** قال اشارة الى ان معنى الابرار على زعم اهل المذاهب وهو العلم بالحكم مع عدم العلم بالعلم بخصوص نظر الشارع نظر الى خصوصية الفعل ويمكن ان يجاب بان الحكم الاجمالي موقت الى ورود الشرع بخصوص فكان كالاختصاص والاذان خطأ فهناك يجب العمل به في ظهور العوالم مع عدم العوائق العقل بالحكمين قد بر ۱۲ من ر ۱۲
 ۱۱ **قوله** اقول هذا يقتضيه اي بمعنى ان المفروض انه لا يدرك العقل نظر الى الفعل بخصوصية جهة فلا يكون القضية المحكوم فيها على ذلك التقدير بل اتم منه لا يلزم من هذا ان لا يكون حكم ذلك الفعل مستبطن من قاعدة كلية معلومة مطلقاً ويكون ذلك حكماً واقعياً لا يوقف على ورود الشرع ومن هنا لا يخفى على الفطن ان الابرار غير الابرار المورد على المذاهب السابقين اذ لم يرها على انتظار حكم الشرع فيرد عليها ما اورد قد بر ۱۲ من ر ۱۲ **قوله** قد بر ۱۲ من ر ۱۲ اشارة الى دفع الابرار الى

۱۲ **قوله** **قائل** والثالث التوقف لان ثمة حكماً معيناً من المختص لا ادري

۱۳ **قوله** **قائل** وهذا يقتضي الوقف في الخضوع ولا ينافي العلم الاحمال

۱۴ **قوله** **قائل** فتدبر تبيينه الخفية فتتموا بالاستقرار الى ما هو حسن لنفسه

۱۵ **قوله** **قائل** لا يقبل السقوط كالايمان ويقبل كالصلاة منعت في الاوقات

۱۶ **قوله** **قائل** للكراهة والى ما لغيره ملحق بالاول وهو فيما لا اختيار للعبد فيه

۱۷ **قوله** **قائل** كالزكاة والصوم والحج شريعت نظر الى الحاجة والنفس البيت وغيره

۱۸ **قوله** **قائل** ملحق كالجهاد والحد صلوة الجنازة فانها بواسطة الكفر والمعصية

۱۹ **قوله** **قائل** واسلام الميت وهكذا اقسام الفجر الامر المطلق مجرد عن القرينة

۲۰ **قوله** **قائل** هل للحسن لنفسه لا يقبل السقوط كما اختاره شمس الاعجاز وغيره

۲۱ **قوله** **قائل** كما في البديع لثبوت الحسن في الامور باقتضاء فيثبت الاول

۲۲ **قوله** **قائل** الباب الثاني في الحكم وهو عندنا خطاب الله المتعلق

۲۳ **قوله** **قائل** يفعل المكلف اقتضاء لتجديده فهو والله خلقكم وما تعملون ليس منه

۲۴ **قوله** **قائل** وههنا الجهات الاول انه لا يتعكس فانه يخرج عن الاحكام الوضعية

القائلين بالتوقف يقولون بالتوقف بالنظر في الفعل بخصوصية فانما بالنظر الى القاعدة الكلية فلا

يقولون بالتوقف ۱۲ اكشف المصنف **قوله** كالايمان في التصديق العقلي فانه لا يسقط ولو

لا كراه فانه كمال النفس هذا قد بر ۱۲ من ر ۱۲ **قوله** لا يقبل السقوط كالايمان ويقبل كالصلاة منعت في الاوقات

لا يقبل السقوط كالايمان ويقبل كالصلاة منعت في الاوقات

للكراهة والى ما لغيره ملحق بالاول وهو فيما لا اختيار للعبد فيه

كالزكاة والصوم والحج شريعت نظر الى الحاجة والنفس البيت وغيره

ملحق كالجهاد والحد صلوة الجنازة فانها بواسطة الكفر والمعصية

واسلام الميت وهكذا اقسام الفجر الامر المطلق مجرد عن القرينة

هل للحسن لنفسه لا يقبل السقوط كما اختاره شمس الاعجاز وغيره

كما في البديع لثبوت الحسن في الامور باقتضاء فيثبت الاول

الباب الثاني في الحكم وهو عندنا خطاب الله المتعلق

يفعل المكلف اقتضاء لتجديده فهو والله خلقكم وما تعملون ليس منه

وههنا الجهات الاول انه لا يتعكس فانه يخرج عن الاحكام الوضعية

۲۵ **قوله** **قائل** خطاب الله الخطاب الختم توجيه الكلام نحو النية لانها لم تقبل في الكلام الموجبه كذا ذكر قدس سره قيل قول شارح المحرر حيث قال الحكم كما علمت نفس خطاب الله تعالى فاليجاب نفس قوله افضل بالانتم تفسير الخطاب بالتوجيه بالكلام الموجبه فلا حاجة الى العقل اقول المراد من قوله افضل المقول الذي هو افضل لا المعنى المصدر ويبدل عليه قوله فيما يبدان في تسمية الكلام في الازل خطاباً خلافاً له هو بمعنى على تفسير الخطاب فان قلنا انه الكلام الذي علم انه خطاباً وان قلنا انه الكلام الذي انهم لم يكن خطاباً قد بر ۱۲ من ر ۱۲

قوله فمن زاد او نقصا في صل المدونه الخطاب المتعلق بفعل المكلف اقتضاء او تخيير او وصفا فيدخل الوضعي ۱۲ ملا نظام الدين **قوله** فان الاقتضاء اى سلطان ان السببية مثلا في الاقتضاء لكنه مقتضى لفان سببية الزنا لا يجب الجلد في قوة وكوب الجلد عند الزنا عليه فمقتضى لا يبرد النقص بالقصص ح على ما وجه لان القصة من حيث هي خير لا يدل على الحكم التكليفي الا في غير من مثل قوله اعتبروا ۱۲ منه **قوله** الم من الصريح والضمني والوضيحات فيها اقتضاء ضمنى فانه يفهم من سببية الوقت للصلوة انها واجبة عنده وبكذا فان قيل في غير ذلك من القصة اذ في اقتضاء ضمنى فانه يفهم من الاجتناب عن اشغال العالم العبيد ذاتيان امثال الحسة اجاب بقوله والقصة كما هي قصة لا اقتضاء فيها ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** لا اقتضاء فيها وما سلم ان القصة لها اعتباران اعتبار انها حكايه مما وقع فهذا الاعتبار لا اقتضاء فيه اصلا لا صريحا ولا ضمنا واعتبارا انها واجبة الاعتبار ما لم يدل دليل مانع عنه في هذا الاعتبار حكم ۱۲ ملا نظام الدين **قوله** لا يضر فان الاقتضاء الاثم يصدق على السببية مثلا وان لم يصدق عليها الاقتضاء الصريح فالاثم لا يتاخر عن الوضعي بل هو موجود بغيره ۱۲ منه **قوله** لصدق الاثم الخ ليعنى للاقتضاء حينا الاول خاص والثاني عام وما هو مؤخر عن الوضعي معنى خاص ويقال لا اقتضاء صريحا وهو شامل للوضعي معنى عام شامل لاقتضاء الصريح والضمني والمأخوذ في التعريف هو بالمعنى العام لا بالبا معنى الخاص ۱۲ كشف المبهم **قوله** ولا مشارة بزيادة دخل مقدار تقريره ان الوضعي داخل في الحكم فانه قد قيل ان الحكم تسامان فكيف ووضعي حاصل الدفع بذا على اصطلاح ۱۲ مولوى محمد عبيد الدين **قوله** قوله تقدم فان الخطاب هو الظاهر والكلام الاكبر ليس تقنيا حادثا بل هو كلام قائم بذات الله تعالى ليس من جنس الحرف والصوت وهو قائم كسائر صفاته ۱۲ ملا نظام الدين **قوله** ان تقع من غير ما لم يثبت قد ثبتت عاودت فالحكم اذن مبني على الخطاب فلا يجوز ان يرد ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** ان الحادث هو التعلق حاصله المنع على الكبرى فهو بالحقائق منع على ثبوت المنع وتفسيره ان ايراد الحكم الاذلي مسوخ بمعنى ان الحكم الثابت بذات تعالى يرتفع عن الثبوت فهو مدموم وان اريد غير ذلك فان مذمونا ان الاحكام كلها قدسية من صفات الله تعالى كالعلم والقدرة ولكن تعلقها بالعبيد ليس في القدم بل في الحادث فذلك هو العمود القديم واما تعلقه بالانسان بحيث انما يكون له هو بعد التبع والوقوف على التبليغ ۱۲ ملا نظام الدين **قوله** منقول حاصل النقص بان بعض الاوامر

فمنهم من زادوا وضعا ومنهم من لم يزد فتارة يمنع خروجها عن الحدان الاقتضاء اعلم من الصريح والضمني والقصة من حيث هي قصة لا اقتضاء فيها وما في التخيرات الوضعي مقدم عليه لا يضر لصدق الاثم وتارة يمنع كونهم للحدود فانما لا تسام حكما وان سمي غيرنا ولا مشاحة الثاني من المعتزلة ان الخطاب عندكم اى الكلام النفسى قد اثير والحكم حادث لثبوت المنع وما ثبت فقامه امتنع عدمه والجواب ان الحادث وهو التعلق فافهم الثالث منقول باحكام افعال الصبي من مندوبية صلوة وصحة بيعة وجوب الحقوق المالية في ذمته او لا واجب بانه لا حظا للصبي اذ لا يولى التفرغ له والثواب وعليه الاداء والصحة عقله لانها تتم بالمطابقة وفيها ما فيه الرابع انه يخرج ما يثبت بالاصول الثلاثة غير الكتاب والجواب انها كاشفة عن الخطاب فالثابت بها ثابت به واقامه عدمه نظم القرآن منه مع انه كاشف

فمنهم من زادوا وضعا ومنهم من لم يزد فتارة يمنع خروجها عن الحدان الاقتضاء اعلم من الصريح والضمني والقصة من حيث هي قصة لا اقتضاء فيها وما في التخيرات الوضعي مقدم عليه لا يضر لصدق الاثم وتارة يمنع كونهم للحدود فانما لا تسام حكما وان سمي غيرنا ولا مشاحة الثاني من المعتزلة ان الخطاب عندكم اى الكلام النفسى قد اثير والحكم حادث لثبوت المنع وما ثبت فقامه امتنع عدمه والجواب ان الحادث وهو التعلق فافهم الثالث منقول باحكام افعال الصبي من مندوبية صلوة وصحة بيعة وجوب الحقوق المالية في ذمته او لا واجب بانه لا حظا للصبي اذ لا يولى التفرغ له والثواب وعليه الاداء والصحة عقله لانها تتم بالمطابقة وفيها ما فيه الرابع انه يخرج ما يثبت بالاصول الثلاثة غير الكتاب والجواب انها كاشفة عن الخطاب فالثابت بها ثابت به واقامه عدمه نظم القرآن منه مع انه كاشف

المحذو خارج من الحدان الحكم تعالى بان صلوة الصبي مندوبية وبغيره صحيح عند الاذن كما هو مذهبنا ووجوب الحقوق الاذنية كضمان التلذذات من الخيال والاشواق على تركها كالتباعد وليس متعلق بفعل المكلف فان الصبي ليس كذلك كما سيأتي في باب الحاكم بدين الله تعالى ۱۲ ملا نظام الدين **قوله** وفيه ما فيه اشارة الى ان صلوة الصبي من شاب مبرور ولا يمتنع عليه تركه فكيف لا يكون مندوبا والقول انه لا ثواب للصبي اصلا ليعنى في غاية البعد كيف يلزم ان يكون صلوة الصبي الذمى ما لم يولد له حواء الاثم ان يقاتل ان ترتب ثواب ليس موقوف على التكليف بل جرى عادة تعالى بان لا يضيع اثم من اثم ملاقاته ۱۲ منه **قوله** في كتاب من السنة والايام والقدس لانه ليس بكتاب الله تعالى بل هو من كتاب الرسول صلى الله عليه وسلم ۱۲ منه قوله الله

له قوله فان قلت سلمنا ان عدم مدغم القرآن من الماشق مما خلف لما عليه الخفية من ابن القياس مظهر وان السنة والابحار كان الكفر من الماشق فالتفرد تحكم اجاب عنه بقوله وما من الخفية اه لان نظام الدين **له قوله** صرح في الفرقة فانه يحتاج الى اصل مقص عليه حال اخذ الحكم بخلافها اذ لا يحتاج في اخذ الحكم منها الى شئ سواها فبسط اثبات الحكم اليها وكشف الحكم اليه ۱۲ مولانا عبد العلي **له قوله** فسر بما فهمه آه المراد من صيغة نعيم مطلق الاتصاف الشامل بحال الكلام والبعده وكذا المراد من صيغة انهم الاقوام التي بالفعل علم من الماضي والحال ثم اعلم انه وقع في شرح المحقران قلنا انه الكلام الذي علم انه نعيم كان خطاباً وذكر السيد قدس سره انه اشار الى ان المعبر فيه العلم بكونه نعيم في الجملة فما لا يفهم في الحال ولم يعلم انها مني الحال فلا يكون خطاباً بل سواها عبر العلم من جانب الخطاب او من جانب المشكك ليس شئ منها معتبراً في مفهوم كون الكلام خطاباً بالفعل احد الامر من اما الافهام بالفعل او العلم في الحال بافهامه في الحال واما النعم او العلم في الحال بافهامه في الحال واما النعم والقوة مع عدم العلم في الحال بكونه كلف فليس الاضطرار بالقوة بالافهام الغريبيين وهذا معنى صحيح لا يكره الوجوه ان قتال ان وقتي ۱۲ منه **له قوله** ويتبين عليه انه حكم في الازل او فيما لا يزال فهو قال الكلام خطاب في الازل قال انه حكم فيه ومن لم يقل لا يقول به ۱۲ مولانا عبد العلي **له قوله** لعل فعله كلف والجراب من كلف ففعلك من لا تترك سيجي في تعريف الامر والنهي فتوقف ۱۲ منه **له قوله** فالاجاب اى الحكم للايجاب وعلى هذا يلزم ان لا يكون الكلف من الحرام واجباً ولا يصلح الدخول في باقى الاقسام فيتميز المحصر فالصواب ان لا يفيد تغير الكلف ۱۲ مولانا عبد العلي **له قوله** وهو نفس الامر نفسه فان الايجاب هو الخطاب المقصود لم يتم فعل وهو عين الامر نفسه وعلى هذا من الاحكام الباقية ۱۲ لان نظام الدين **له قوله** والخفية هي الخفية لما وجدوا احكام ما ثبت دليل قطعي من اللغة لما ثبت يقيناً لاخطوا آه ۱۲ مولانا عبد العلي **له قوله** وذكر انه التحريم ان كان ذلك الطلب المكلف فالاحكام اذن سبعة الاقران والواجب والحرام والمكروه التحريمية والندب والكرهية والتنزيهية والاباحة ۱۲ مولانا محمد معين الدين **له قوله** وحاصله ان الواجبات والحرامات تختلف احكاماً من الواجب كالصلوة كيف جاحد وجوبها بالاتفاق بين الخفية وغيره وكذا من الحرامات كشرب الخمر كيف جاحد حرمتها ومنها ما ليس كذلك كوجوب التعديل والترتيب وحرمة الريوا في غير المطعومات فما ولو ان تميز ما بين القبيلتين فقتلوا الحال فوجدوا منكرات ثابتة للوجوب بلا شبهة فرض الثابت به دليل فيه شبهة فاجب وكذا الثابت الحرمة بدليل لا شبهة فيه حرام والثابت الحرمة بدليل فيه شبهة كرامة التحريم والندب والاباحة والكرهية على حالها لكن الكرامة مقيدة بالتنزيهية تميزها عن غيرها من الكرامة المقيدة بالندب والكرهية

عن النفسى فليس الذل كانه المدلول فما عن الخفية ان القياس

مظهر بخلاف السنة والاجماع فبقي على انه اصح في الفرقة فتأمل

تحر في تسمية الكلام في الازل خطاباً بالحق والحق انه ان فسر بما فهمه كما

خطاباً فيه ان فسر بما فهمه لم يكن فيما لا يزال ويتبين عليه انه حكم في

الازل وفيما لا يزال ثم الاقتضاء ان كان حتم الفعل غير كلف فلا يجزى

وهو نفس الامر النفسى او ترجيحاً فالندب والكف حتماً فالتميز جواد

ترجيحاً فالمكروه والتحريم والاباحة والحقيقة لاخطوا حال الدليل فقالوا

ان ثبت الطلب المجازم بقطعي فالافتراض والتحريم او بطني فلا يجزى

وكرهية التحريم وليشاركها في استحقاق العقاب بالترك ومن

ههنا قال محمد كل مكروه حرام تجوزاً والحقيقة ما قاله انه

الى الحرام اقرب هذا واعلم انهم جعلوا اقسام الحكم موزنة

الاجباب والتحريم واخرى الوجوب والحرمة فحمل

بعضهم على المسامحة وبعضهم على انهما متحدان

والكرهية على حالها لكن الكرامة مقيدة بالتنزيهية تميزها عن غيرها من الكرامة المقيدة بالندب والكرهية مشاركان في استحقاق العقاب بترك فعلها والتحريم وكرهية التحريم مشاركان في استحقاق العقاب بترك الكلف ۱۲ عبد العلي **له قوله** تجوز ان لا ينفذ الحرام بارادة استحقاق العقاب بترك الكلف المقطع بان محمداً لا يكفر جاحد الوجوب والمكروه تحريمياً كما يكفر جاحد الفرض والحرام ۱۲ كشف الميهم **له قوله** على المسامحة الخ اى باستعمال لفظ الحكم في غير المعنى الحقيقي وهو الوجوب والحرمة بلا قصد بارادة المعنى الحقيقي وهو الاجباب والتحريم اعتماداً على ظهور الفهم وهو المراد بالمسامحة ۱۲ -

فليس كاشفاً كما روي ۱۲

فليس كاشفاً كما روي ۱۲

ان القات بلفظ ۱۲

في الازل خطاباً اذ لم يتحقق الاقوام ۱۲

لا يفرغ من المد شرع في التقييم فقال لا تقتضاه الخ ۱۲

لأنه فاعلم التحريم ۱۲

لأنه فاعلم التحريم ۱۲

لأنه فاعلم التحريم ۱۲

لأنه فاعلم التحريم ۱۲

لأنه فاعلم التحريم ۱۲

لأنه فاعلم التحريم ۱۲

لأنه فاعلم التحريم ۱۲

لأنه فاعلم التحريم ۱۲

لأنه فاعلم التحريم ۱۲

لأنه فاعلم التحريم ۱۲

له قوله وتعلقان بالاعتبار فلا بأس بجعلها من اقسام الحكم لانه ليس ههنا صفة حقيقة كقوله بالفعل حتى يسمى وجوباً وحرمة فان الفعل معدوم ولا يتصف المعدوم بصفة حقيقية
قانون ليس الاصفة الحاكم وهو معنى الفعل ولها اعتباران اعتباراً قيمياً بالفاعل ونسبتها اليه مرجح لسمى ايجاباً واعتباراً تعلقياً بالفعل فانه متعلق بالفعل وبهذا الاعتبار
سمى وجوباً وبهذا معنى قوله فان معنى الفعل اذا نسب الى الحاكم ا.هـ ١٢ مولانا عبد العلي ١٢ قوله ان حتى قيل انه وحقق بان الحكم هو الايجاب وهو قوله فعل مثلاً وليس الفعل من
صفة حقيقة فان القول ليس متعلقاً فيه صفة متعلقة بالمعدوم وهو اذا نسب الى الحاكم ا.هـ واورد ان ما ذكرنا يدل على ان الفعل لا يتصف بصفة حقيقة فانه يرد
انه لا يتصف بصفة اعتبارية وهو كونه بحيث يتعلق به الايجاب فالدليل لا يدل عليه بل انها هو الظاهر فيكون كل من الموجب والواجب متصفاً بما هو قائم به حقيقة فتأمل

اقول ليس الوجوب صفة للفعل الخيالي في مرتبة حقيقة بل انما يحدث بالجعل مقدماً على وجوده والمعدوم مادام معدوماً لا يتصف بصفة ثبوتية حادثة ورجح لاخط مع الفعل من الوجوب الوجودي فعل متعلقاً به تعلق الطلب بالمعدوم لان الانتزاع لا يوجد له الا الوجود المنزه عن فوجده فعل هو الايجاب وهو الوجوب الابدائي بقا رتبة من قوله ا.هـ
الا اعتباراً بين على الآخر فان العقل لا ينقبض عن تجرؤه بل له مراد يتردد فانه الماهية بلا شرط شئ من مع الماهية بشرط مع ان الثانية متناهية عن الاولى كما قال الشيخ ابو علي ابن سينا وما صل الجواب ان اراد المراد بالمغايرة بالذات فنحن نمنه وان اراد في غلظية لتاد لا ينفعه واوردوا ايضا بان الايجاب من مقولة الانفعال والمقولات ثبوتية بالذات فلا يصح القول بالاتحاد وشار الى جوابه بقوله قال السيد ا.هـ ١٢ لان نظام الدين قوله تصادق المقولات ا.هـ بل الخطاب النفس الذي هو الكلام النفس من مقولات الكيف عند عدم الفعل لا انفعال حقيقة ا.هـ ١٢ منه قوله ليس يمتنع فلا بأس بان يصدق عليه باعتبار انتساب الى الحاكم الفاعل فعل اي يثبت تأثيره وانتسابه الى الفعل المعقول الفاعل اي يثبت تأثيره ١٢ مولانا عبد العلي ١٢ قوله لا يمتنع في الجواب ان يقال من قال بان الوجوب هو نفس الايجاب اراد اتصال الفعل به لانه من حيث قيامه بالفعل بل من قبيل اصناف شئ حال متعلق به قال بعض الاصحاب معنى قوله الفعل واجب اذ لا يوجب لان الوجوب قائم به وكيف يسلم بان الوجوب من مقولة الانفعال اذ يصدق على ان كون الايجاب من مقولة الفعل فخط لان المراد من الوجوب هو التأثير لا انما جاءه من قبيل اصناف لان من قبيل اقسام الكلام النفس من جملة الاصل فخط في ظاهره ولا يمتنع في ذاته لان المقدم الغزوي ١٢ كشف قوله لا يرد اليه فان مراد الشيخ من المقولات الحقيقية لا الاعتبارية ١٢ قوله بل انما يحدث بالجعل من غير الاعتبار كقولنا في قسم الوضو فقال ثم خطاب الوضو ا.هـ ١٢ قوله بالبيان السبب المصطلح هو الوضو من المنفصل الذي دل السمع على كونه مؤثراً في حكم شئ ١٢ قوله لا اسكار التحريم ا.هـ بقوله عليه ا.هـ وصاحب الصلوة والسلام كل مسابقة ا.هـ ١٢ قوله لا لاولة في القصاص فانها منعت القصاص من ان يوجب وهو اتفق على ١٢ قوله كالدين في الزكاة فانه منع القصاص من كونه سبباً فان اداءه سبباً من صليته والنجاس صار شراً فلا يمتنع فاصلاً معناه ان يكون مغنياً الى وجوبه وانما تقدم الفسخ الفرق بين هذا والله فان الشرع جعل في باب الزكاة النجاس المغني سبباً او اما القصاص فالسبب فيه القتل ا.هـ والعدوان وانما يمتنع الحكم في البعض لان قائم ١٢ مولانا عبد العلي ١٢ قوله بل انما يحدث بالجعل

بالذات ومختلفان بالاعتبار فان معنى الفعل اذا نسب الى الحاكم
سمى ايجاباً اذا نسب الى الفعل سمي وجوباً واوردان الوجوب متناهية
على الايجاب فكيف الاتحاد واجب مجاوز ترتيب الشيء باعتبار على نفسه
باعتبار آخر ومرجعاً الى ترتيب احد الاعتبارين على الآخر قال السيد
وهذه ايجاب عما قيل بان الايجاب من مقولة الفعل والوجوب من
مقولة الانفعال ودعوى امتناع صدق المقولات على شئ
باعتبارات شئ محل مناقشة انتهى اقول للحاصل ان تصادق
المقولات الحقيقية لم يلزم وتصادق الاعتبارية باعتبارات مختلفة
ليس يمتنع فلا يرد مما قيل ان الشبهة في الشفاء صرح بان المقولات
متباينة فلا يتصادقان ولو بالاتحاد ثم خطاب الوضع اصناف
منها الحكم على الوصف بالثبوتية وهي الاستقرار ووثية كالدلوك
لو جوب الصلوة ومغضوية كالاسكار للتحرير ففيها الحكم بكونه مانعاً
اذا الحكم كالاتية في القصاص والسبب كالدين في الزكاة ومنها الحكم

ولا يمتنع في ذاته لان المقدم الغزوي ١٢ كشف قوله لا يرد اليه فان مراد الشيخ من المقولات الحقيقية لا الاعتبارية ١٢ قوله بل انما يحدث بالجعل من غير الاعتبار كقولنا في قسم الوضو فقال ثم خطاب الوضو ا.هـ ١٢ قوله بالبيان السبب المصطلح هو الوضو من المنفصل الذي دل السمع على كونه مؤثراً في حكم شئ ١٢ قوله لا اسكار التحريم ا.هـ بقوله عليه ا.هـ وصاحب الصلوة والسلام كل مسابقة ا.هـ ١٢ قوله لا لاولة في القصاص فانها منعت القصاص من ان يوجب وهو اتفق على ١٢ قوله كالدين في الزكاة فانه منع القصاص من كونه سبباً فان اداءه سبباً من صليته والنجاس صار شراً فلا يمتنع فاصلاً معناه ان يكون مغنياً الى وجوبه وانما تقدم الفسخ الفرق بين هذا والله فان الشرع جعل في باب الزكاة النجاس المغني سبباً او اما القصاص فالسبب فيه القتل ا.هـ والعدوان وانما يمتنع الحكم في البعض لان قائم ١٢ مولانا عبد العلي ١٢ قوله بل انما يحدث بالجعل

قوله العظيم ابانته ثم ردت شرطت بطهارة بها لاجل لان التعظيم لقدم فقد ان الطهارة ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** ولقد تم عليها تعريف الواجب لما فيه من التعجب وان كان علم سابقا في ضمن التقييم ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** تاركه آه زواجر الحاسب قول في جميع وقت لا وصال الواجب للوسع والقاضي قوله بوجه يد عمل الموسع والكفاية والحج ان لا حاجة له لاجل ان انتباه من تركه سببا للعقاب في الجملة كاي قول قيل مينا نظر لانه ان اريد بالترك عدم الفعل فهو في مقدوره فلا يكون سببا للعقاب وان اريد بالترك الواجب لا كلف النفس من قول لا نسلم ان غير المقدور لا يكون سببا للعقاب وسبب تحقيق في مسئلة ان كلف لا بالفعل فتوقت ١٢ منزه **قوله** عقليا او ماديا تميز لا استحق بيان لا احتمال الاول فانظر الى مذهبنا فان الحسن والقبح يفرق عندنا وهما استحقاق الثواب والعقاب

بكونه شرطا للحكم كالفدرة على التسليم للبيح او للسبب كالطهارة في الصلوة وهو لا يكون مذهبنا من الشيء ١٢

وسببها العظيم الباري تعالى هذا والآن نشأ في مسائل الاحكام لنقد اي استقراء

عليها تعريف الواجب وهما استحق العقاب تاركه استحقاقا عقليا او عاديا اي استقراء

والعفو من الكرم وقيل ما اوعد بالعقاب على تركه ولا يخرج العفو في قوله

لان الخلف في الوعيد جائز دون الوعد ورد بان الابدان الصلوات فان الخلف فيه نقص شئ من غير سبب تعالى

خبر فهو صادق قطعا وتجويز كونه انشاء للتخويف كما قيل عدل عن استقراء كلف بهما ١٢

بلا موجب على انه مثله يجري في الوعد فينبغي باب للعاد اقول لو تم اي يجوز كونه اشارة للرب ١٢

على بطلان العفو مطلقا والكلام في خروج بعد تسليم جودة فلا بد ان في قوله

يقال ان الابدان في كلامنا على مقيد بعد العفو مسئلة الواجب على في قوله

الكفاية واجب على الكل اي كل واحد يسقط بفعل البعض ولا يلزم النسخ اي ان السقوط لا يكون لان سببه علة الوجوب وقيل على

لان سقوط الامر قبل الاداء قد يكون لان سببه علة الوجوب وقيل على اي ان السقوط لا يكون لان سببه علة الوجوب وقيل على

لنا ان الكل بتركه اذا اخطوان غيرهم لم يفعل قالوا ولا يسقط بفعل اي ان السقوط لا يكون لان سببه علة الوجوب وقيل على

البعض ولو كان على الكل لم يسقط قلنا المقصود وجود الفعل وقد سقط يقض البعض كسائر العبادات ١٢

والثاني فانظر الى المذهب الاستثنائي فان عندنا لا استحقاق للعباد الا باختيار الثواب والوصول التارك

العذاب ١٢ لان انعام الدين **قوله** والعفو من الكرم هذا وقع وعمل مقدر تقر به انه اذا كان الواجب موجبا للعقاب على التارك كلف من لا يتخلف عنه العقاب في لا ينفع التوبة والشفاعة اجاب بقوله والعفو من الكرم اي من الكرم الاكبر وهذا لا ينافي الاستحقاق والصلوة وذلك لان النفس الانسانية كدرت بالانعام المادية واذا تابنت وكملت بالمليحة الحسنة زالت تلك الكسرة فاستحق العفو اذ هو لها

رحمن وعفو روي منه تعالى من يعفو ١٢ مولانا معين الدين **قوله** لان الخلف في الوعيد جائز فتجوز

من يؤخذ العقاب ولا يتاخر به فان اهل العقول المسوية بعد ذلك فضلا لا نقصد وهو مروي عن عبد الله بن عباس

رضي الله تعالى عنها ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** وتجوز آه واخذوا بان كونه غير ممنوع بل هو اشارة

للتجويز فلا بأس في الخلف رده لقوله وتجوز لونه انشاء ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** لو تم آه

اي كونه اشارة للتجويز وان على انه لا يجوز ان فلا عفو حقيقة لانه فرغ الجزاء ولا يجوز على هذا التجويز فان

على ما يدل عليه تجوز ان يكون اشارة للتجويز والبرر والاندلج قلنا على ١٢ منزه **قوله** بطلان العفو مطلقا

لانه المتبقي من استحقاق الموازنة وعلى هذا ليس الموازنة موعودة ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** الواجب

على الكفاية لا هو الواجب الذي تفرغ ذمته الكل منه يقبل لبعض المكلفين ١٢ **قوله** اي كل واحد آه

فيه وما ذهب اليه بعضهم من ان الواجب على الجميع من حيث هو اذ لو كان على كل واحد كان اسقاطه

لجميع الياقين دفعا للطلب المتخالف مع الخطاب الجدير وهو باطل بخلاف الايجاب على الجميع من حيث هو اذ لا يلزم

منه الايجاب على كل واحد ويكون الاثم للجميع بالذات ولكل واحد بالعرض ووقع هذا بقوله ولا يلزم النسخ

ولكل واحد بالعرض ووقع هذا بقوله ولا يلزم النسخ ١٢ منزه **قوله** ان السقوط لا يكون لان سببه علة الوجوب وقيل على

لنا ان الكل بتركه اذا اخطوان غيرهم لم يفعل قالوا ولا يسقط بفعل البعض ولو كان على الكل لم يسقط قلنا المقصود وجود الفعل وقد سقط يقض البعض كسائر العبادات ١٢

قوله اذا اخطوان غيرهم لم يفعل هذا الفعل الواجب اثم فلو لم يكن واجبا على الكل لما اثم الكل عن الترك فان ترك الواجب ليس موجبا للاثم ١٢ منزه **قوله** قلنا المقصود آه حاصله منع الملازمة القائمة لو كان على الكل لم يسقط وقد يجب ايضا بان لو سلمنا ان الاختلاف في ظرف الاسقاط لوجب الاختلاف في الحقيقة النوعية والواجب العيني والكفائي مختلفان نوعا فلا نسلم ان الواجب للاختلاف الجبني حتى يلزم ان يكون الواجب الكفائي واجبا على الجميع اذ اقول السقوط بفعل البعض في الكفاية من ثمرات الوجوب ومنقرعاته وما يتفرع على الشيء لا يكون مقوما للحقيقة ورجح ان يكون الاختلاف العيني والكفائي في نفس تحقق الوجوب تحصل وقد قلتم انها سواء في الوجوب على الكل وقيل ان الوجوب على الكل نحو ان يطلب فيه وجود الفعل من كل واحد وهو وجوب العيني وهو يطلب وجود الفعل من الكل لا من كل واحد وهو الوجوب الكفائي قلنا هذا معنى الوجوب على البعض اكنهم فالشرع في التسمية قد بر ١٢ منزه رحمه الله تعالى

قوله لا إلهام في المكلف به تقريره على ما في شرح المنهاج وبعض شروح المحققين حاصله القياس على الواجب الخيرة وتقريره ان الإلهام في المكلف كما في الشارع
 لا إلهام في المكلف به كما في خصال الكفارة وهو جائز فهو كذلك هذا في مفتح المطلوب فان قصود امره الجواز والمقصود ان الواجب الكفائي لذلك لان كوزان يتحقق
 في العام واجب والواجب عليه مبهم مع انه قياس مع الفارق فالامر على شرح المحقق وتقريره ان ذلك الواجب لا يشبهه في انه يسقط لفعل البعض ويؤدى لفعل الكل
 الضامن وجب عليه امر مشترك بين الكل والبعض ولا مانع عنه الإلهام وهو لا يصلح المانع فان إلهام المكلف به وهو جائز فهو جائز ١٢ طان نظام الدين
قوله تأييم المبهم غير معقول بخلاف تأييم العين تبرك المبهم فإلهام المكلف مانع دون المكلف به ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** ثانيا وبالعرض لعدم اولوية البعض دون
 البعض بل نقول لا يصح تأييم الكل بالعرض الا اذا
 كان واجبا على الكل بالعرض وهم غير تأييمين به ١٢
 مولانا عبد العلي **قوله** فيلزم تأييم المبهم وهو
 البعض وهو غير معقول هذا جواب عن الروايات انه
 يلزم تأييم المبهم لان ترك البعض يقتضي اولاد بالذات
 انه لان فمن وجب عليه معصية عنه وليست بمعصية من
 غيره فهو الاثم بالذات وهو غير معقول وان كان ترك
 البعض المبهم من حيث الانتشار يستلزم ترك الكل
 واثمة ثانيا وبالعرض وعدم مقتضية بالذات يستلزم
 عدم مقتضية بالعرض من جهة ما هو بالعرض ١٢ مولانا
 محمد حسين **قوله** فتفكر ولا يخفى ان الواجب على
 البعض المبهم انما يوجب تأييمه وهو يدعي الاستمالة
 فان قلت ان التأييم انما يتحقق بالترك وترك
 البعض المبهم ليس بتحقيق التبرك المبهم قلنا لا يشبهه في
 ان المترك متعددة فهي ان نسب الى كل في المترك
 الكل وان نسب الى البعض المبهم فهو ترك بالذات
 ترك القطع مقدمه الواجب وليس فيها معصية ١٢
 نظام الدين **قوله** ولا يخرج من كل وقت من جهة
 يقتضون الدين وينذروا قوله اذا ارجوا ان يجرى
 بلا خرج من كل جماعة عظيمة جماعة عظيمة في
 الدين وينذروا قوله والظاهر انهم جماعة عظيمة
 فانادت ان التفتة والانداز اذا جعلوا في
 خرج من كل جماعة عظيمة في كل وقت من جهة
 الدين وينذروا قوله على كل لغة لاسي على كل
 ١٢ طان نظام الدين **قوله** قلنا ليس في الدين ما
 يدل على الواجب على البعض بل فيه بعض ترك البعض
 يحصل به فائدة التفتة ١٢ مولانا عبد العلي **قوله**
 ما دل على الواجب على البعض بل فيه بعض ترك البعض
 على انهم لا فرقان فلا يكون الواجب على البعض بل
 يتم معصية في كل جماعة عظيمة في كل وقت من جهة
 لا يخرج من كل جماعة عظيمة في كل وقت من جهة

ما على الكفيلين بادا واحد هما ثانيا الإلهام في المكلف لاجتماع في المكلف
 اذا المقصود وصل الحال قالوا وقد وصل ١٢

قلنا تأييم المبهم غير معقول قبل من إلهام الكل لسبب ترك البعض
 قياس مع الفارق ١٢

قلنا ترك البعض يقتضي اولاد بالذات اترك البعض ان كان يؤل الى اثم
 في ذلك المذهب انه اذا كان مؤثما اثم المبهم ترك وليس كذلك ١٢

لجميع تأييم وبالعرض فيلزم تأييم المبهم اقول الكل من فرد البعض
 المبهم

فان الكل اذا التوا به اتوا واجبت عليهم اتفاقا فاتم الكل فرد من اثم البعض
 المبهم

هذه النجوم تأييم المبهم مقول البتة لانه لا ينافي التخصيل لعدم
 المبهم غير الجامع لكل اى من حيث انه مبهم غير معقول فتفكر

وثالثا قال الله تعالى لولا نفر من كل فرقة قلنا ما قل بالسقوط
 اى تارة اخرى ١٢

لفعل البعض جمعا بين الأدلة ثم في التخصير يسقط بسقوط الجحازة
 بفعل البعض

لفعل الصبي العاقل كما هو الامر عند الشافعية مع انه لا وجوب عليه
 المصطفى

اقول لا اشكال فان ذلك يسقط الدين بادا المتبرع مسئلة
 السقوط

ايجاب امر من امور معلومة صحيح وهو الواجب الخيرة كخصال الكفارة
 المسئلة

وقيل ايجاب بالجميع ويسقط لفعل البعض فلو
 السقوط

العلم في حقه على كل مسلم مسلمة ١٢ طان نظام الدين **قوله** لا يسقط الدين بادا المتبرع مع
 في الوعد فان وجد نفسه او باء من له وجوب عليه يسقط الواجب وبما انه يتحقق في حقوق العباد فان المقصود وصول كل من شئت فان وجب الدين ما على اليونان وتركوا من غير
 اذ ادى للتبرع الدين بسقط الواجب عن ذمة المدين كذلك في حقوق الله التي يكون المقصود منها وقوع المصلحة دون العقاب بالذات بل الاتعاب لا يوجب وقوع التبرع فقط
 وقوع المصلحة بنفسها لما اذا سلم الكفارة او التوا او اقبلوا فيما بينهم وتلقوا عينا سقطت عنهم الجهاد من الذمة ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** كخصال الكفارة التي هي في قوله تعالى
 كفارة اطعام عشرة مساكين من اوسط ما طعمون اليك او كسوة او تبريرة فبها ايجاب احد الامور الثلاثة من الاطعام والكسوة او التبريرة فبها ايجاب احد الامور الثلاثة لانها تارة
 فعل فاعلموا انهم كوا لا يسقط الدين بالكلية

العلم في حقه على كل مسلم مسلمة ١٢ طان نظام الدين **قوله** لا يسقط الدين بادا المتبرع مع
 في الوعد فان وجد نفسه او باء من له وجوب عليه يسقط الواجب وبما انه يتحقق في حقوق العباد فان المقصود وصول كل من شئت فان وجب الدين ما على اليونان وتركوا من غير
 اذ ادى للتبرع الدين بسقط الواجب عن ذمة المدين كذلك في حقوق الله التي يكون المقصود منها وقوع المصلحة دون العقاب بالذات بل الاتعاب لا يوجب وقوع التبرع فقط
 وقوع المصلحة بنفسها لما اذا سلم الكفارة او التوا او اقبلوا فيما بينهم وتلقوا عينا سقطت عنهم الجهاد من الذمة ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** كخصال الكفارة التي هي في قوله تعالى
 كفارة اطعام عشرة مساكين من اوسط ما طعمون اليك او كسوة او تبريرة فبها ايجاب احد الامور الثلاثة من الاطعام والكسوة او التبريرة فبها ايجاب احد الامور الثلاثة لانها تارة
 فعل فاعلموا انهم كوا لا يسقط الدين بالكلية

قوله للامامة في الكبري فانه واجب ونصيب لكل حرام فكيف تحقق الآتي بالكل ثواب واجبات بل يستحق الآثم ۱۲ مولانا محمد الطهر **قوله** ثم هذا الاحتمال انه قد نصب
 هذا الاحتمال الى بعض المعتزلة لكن المشايخ منهم يدعون ان الوجوب بالجميع بمعنى انه لا يجوز الاخلال بالكل وانها فعل يخرج من مهمة التكليف ولا يوجب ولا يقاب الا على
 فعل واجب واحد وتركه ۱۲ منه **قوله** وقيل معين آه سمي هذا قول التزم لان الاشاعة يردونه عن المعتزلة عن الاشاعة ولهذا قال السبكي لم يقل به قائل ۱۲ منه
قوله فختلف الواجب لمن اتى بالاعتناق فهو الواجب عليه ۱۲ مولانا محمد الطهر **قوله** قبل الفعل آه علم ان الوجوب طلب الطلب انما يكون قبل المطلوب والتعيين
 ولو في علم الباري تعالى فرع الوجود لان العلم تابع للمعلوم فقدر بر ۱۲ منه **قوله** حتى تشيكل اذا امتثال من غير العلم بالوجوب غير معقول فانه الايمان بالواجب من انه

اتي بالتمتع يستحق ثواب واجبات اقول ذلك فرع جواز اجتماع الجميع
 الملتف ۱۲ على هذا الرأي للاذات بواجبات ۱۲

وقد لا يجوز كضبا حد المستعددين للامامة ثم هذا الاحتمال ما لم يشهر
 مجمع الجميع ۱۲

قائله وقيل معين عند تعالى وهو بالفعل فيختلف ورد بان الوجوب
 ۱۲ التبيين ۱۲

ان يكون قبل الفعل حتى يمثل فافهم وقيل معين لا يختلف لكن
 ۱۲ التبيين ۱۲

ليقتضيه وبالاخر لنا الجواز عقلا والنص دل عليه قالوا في نفي التحيز
 من الذمة باثباته ۱۲ لان الامر الوجوب لوقال اوصيت عليك واما من هذه الامور وما فعلت فقد

او لا غير المعين مجهول وليستحيل وقوعه فلا يكف به قلنا انه
 اي غير المعين ۱۲

معلوم من حيث انه واجب هو مفهوم الواحد من الثلثة
 ۱۲ التبيين ۱۲

بوقوع كل واحد استيصال لو كلف بايقاعه غير معين في الخارج وثانيا
 ۱۲ التبيين ۱۲

كون الواحد احدهما والتحيز فيه يتناقضنا قلنا الواجب المبهم والتحيز فيه
 الم واحد واجب والتحيز بذكره ۱۲

المتعينات فذلك جائز وجوب احد التقيضين مع امكان كل
 ۱۲ التبيين ۱۲

فقالوا الوجوب بالجميع في التحيز كالواجب على الجميع في الكفاية فان
 ۱۲ التبيين ۱۲

للمقتضى فيها واحد وهو حصول المصلحة بمبهم قلنا ثانيا واحدا
 ۱۲ التبيين ۱۲

لا بعينه غير معقول بخلاف التأييم بترك واحد
 ۱۲ التبيين ۱۲

واجب بيزية في اكثر الواجبات خصوصا في الكفاية
 ۱۲ مولانا محمد الطهر **قوله** والنص دل عليه آه
 مثلا قوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين من
 اوسط ما تطعمون البيك او كسوته او تحريم رتبة بقوله
 اطعام ايجاب الاطعام وعطف عليه كسوة والتحيز
 يادوهي احد الشيعيين او الاشياء بهما فالشخص دل
 بقا به على وقوع ما يجوز العقل فلا يجوز تاويله
 منه **قوله** في نفي التحيز آه اشارة الى
 ان في هذا المذهب لا تحيز اصلا بخلاف المذهبين
 الباقين المتعلقين فان في احدهما الاعتقاد بحسب
 الفعل وفي الاخر بحسب الاستمساك فارجع الكل الى
 نفي التحيز كما في شرح المحقق لا يخفى ما فيه وفيه ما فيه ۱۲
 منه **قوله** اولاً في المعين آه اقول هذا مقصود
 بالواجب المبهم لان الطبيعة الكلية غير متعينة الا بعد
 الوجود فيلزم ان يكون جميع افرادها واجبة وليست قبل
 البعض ولم يقل به احد قائل ۱۲ منه **قوله** فلا
 يختلف به لانه يجب استلزام التكليف به وبه تكون
 البطال العين المختلف لانه مجهول فلا يقع التكليف به
 ايضا ۱۲ مولانا محمد الطهر **قوله** انه معلوم آه
 اشارة الى ان غير المتعين ليس مجهولا مطلقا ولا من
 الوجوه المطلوب وجوده فان كان غير معين باعتبار
 ما صدق عليه لوجبه دون وجه فلا يلزم الجهالة ولا الا
 ستماله فقدر بر ۱۲ منه **قوله** يتناقضان ضرورة
 ان الواجب احد واحد وهو امر واحد معلوم ولا تحيز
 في امر واحد فانه يقتضيه التحددها متناقضان ۱۲ ط
 نظام الدين **قوله** قلنا ولا منقوض بذكره
 الواجب الكل والواجب التحيز متناقضان وقلنا ثانيا
 فان ان الواجب لو كان احدا لم يكن تحيزا ان اريد
 بسبب التحيز السلب على الاطلاق وانما يلزم لو كان
 محل التحيز والوجوب واحدا وهو ممنون ليس الواجب
 بواجب المبهم والتحيز في المتعينات فلا ينافي ۱۲ ط نظام
 الدين **قوله** مع امكان كل منها اى من التقيضين
 محال بالذات فمحقق احدهما يكون واجبا مع ان
 الجميع في الكفاية فيكون الواجب فيه الكل كما كان
 فاما ان يجب على البعض المعين وهو بالكل لانه ياتم
 على كل وهو المطلوب ۱۲ ط نظام الدين -

قوله قالوا علمه اقول يلزم من ان لا يفعل شيئا لم يكن واجبا وذلك باطل اتفاقا الا ان يقال المعنى انه لو فعل علمه فعل ذلك الشيء نعم المتوحد والمعدوم ولا يخفى ما فيه ١٢ منتهى
 قوله فهو الواجب حاصله ان الواجب تعالى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بالجميع ففعل المكلف لوقوعه ولعلمه بالاعتقاد لعدم وقوعه فالواجب هو المفعول لا متعلق ايجاب ما علم عدم وقوعه
 ١٣ لان نظام الدين قوله فهو الواجب اقول يلزم منه انه لو لم يفعل شيئا لم يكن كشيء واجبا وذلك باطل اتفاقا الا ان يقال المعنى انه لو فعل فعل ذلك الشيء نعم المتوحد
 والمعدوم ولا يخفى ما فيه ١٢ منتهى قوله قلنا ان الواجب الموقوف لغيره لكونه احد الاجزاء حاصله ان الواجب تعالى يعلم ما اوجبه فاذا كان الواجب احد الاجزاء فيعلم
 ذلك فكل ما يفعله المكلف لغيره تعالى انه وقع وهو الواجب من احد الاشياء لا بخصوصه وجب بحسب ما علم الا ان المكلف به ذلك الواحد الذي هو مصدر اق احد الاشياء

الواجب ولم يعلم ان الواقع هو الواجب بخصوصه ان
 علمه تعالى بعدم الوقوع لا ينافي التكليف فان العاصي
 مكلف ١٣ لان نظام الدين قوله قالوا اولاً انه
 حاصله ان المجهول للواجب يجب ان يكون مستوعباً
 عند الواجب فلا يكون الواجب مبهم بل انما هو لمعين
 من تلك الامور ليس كل واجباً ما عرفت سابقاً
 فالواجب واحد لا يتغير ١٣ لان نظام الدين
 قوله يجب ما اوجبه وهو مفهوم واحد ولا يهاجم فيه انما
 الابهام في افراده ١٢ مولانا عبد الحليم قوله
 اقول لا يلزم ان العلم ان التعيين كما اشار اليه في المثال
 الرابع ان العلة التامة لعدم الكل هو طبيعة عدم الجز
 مطلقاً ان سواد كان متحققاً في عدم جز واحد في
 عدم جزين تلك الامثلة حينئذ تطلقاً من حيث
 اللاتيان لواحد واثنين مرتباً او متتابعاً فيهما
 معاً فانما تحقق الامثلة بالكل لان مطلق الامثلة
 تتحقق في هذا النوع من الغائب لئلا يلزم وجوب العلم
 بالامثلة بالكل ١٢ منتهى قوله هو العلة التامة
 لان العلة بالحقيقة عدم العلة التامة فاذا عدم جز
 تحقق عدمها في حصة فهو العلة لا شتماله عليها واذا عدم
 الجز ان فالعلم علة لا شتماله على عدم العلة التامة
 فكذا ههنا الواجب حقيقة واحد لا بعينه فاذا وجد
 واحد معين فهو الواجب لا شتماله عليه واذا وجد كل
 فهو الواجب لا شتماله عليه بل هو ممكن ان يتغير
 بانتشار الاخره ومنه كون الواحد لا يغيره غيره
 بل هو موجود في ضمن وجود الكل وبه الامثلة وانما
 انظر ١٢ مولانا عبد الحليم قوله واما في المثال
 الثاني تلك الامور ليست علة حقيقية لانها لا
 بل هي على شريطة محتملة بل هي على شريطة
 فلو كان العلم التام في جميع الاحتمالات لكانت
 واحداً فانه الامثلة للمعنى وانما المستوعب بعد
 العامل الحقيقي العلم الحقيقي هو الواجب بوجوده

قوله قالوا علم ما يفعله فهو الواجب قلنا لكونه واحداً لا بخصوصه قالوا
 في الله تعالى ١٣

اولاً يجب ان يعلم الامر الواجب فيكون معيناً عندنا تعالى قلنا اجل
 واللام للعلم بالامر ١٣

حسب ما اوجبه فان العلم تابع للمعلوم وثانياً لواتي بالكل معاً
 اذ انما قوله ١٣

فلا امثال اماً بالكل فيجب الكل او بكل واحد فيلزم تعدد العلة التامة
 في الامثلة ١٣

او لو احدث لا بعينه وهو غير موجود متعين للتعيين اقول لا يلزم وجوب
 في الامثلة ١٣

الكل بالامثال بالكل واذا يلزم لو لم يكن الكل بدلاً الا ترى
 في الامثلة بالكل ١٣

ان عدم الجزء علة تامة لعدم الكل فاذا عدم الجزء ان كان مجموع
 في الامثلة ١٣

هو العلة التامة ولذا في المنهاجر بان الامثلة بكل ذلك معرقات
 في الامثلة بالكل ١٣

وفي نظر ظاهر تقسيم الوقت في الوقت امان يفضل فيسمى ظرفاً
 اي تقسيم للوقت ١٣

وموسعاً وقت الصلوة وهو سبب للوجوب في ظرف المؤدي شرط
 في الامثلة بالكل ١٣

للاداء وهو الحكم في كل موقت وليس المظروف عين للشرط فلا
 في الامثلة بالكل ١٣

الداء غير المؤدي وما في التحريم المراد بالاداء الفعل المفعول فيتحقق
 في الامثلة بالكل ١٣

لا فعل الفاعل لانه اعتباري لا وجود له فنندفع لان المحادث
 في الامثلة بالكل ١٣

ولا تعد في الامثلة ١٣ قوله في الامثلة لان هذه الامور اسوة بالعلل العقلية ويلزم من الاتفاق فيها الاتفاق بينها وهذا ما لا يخفى على المتفكرين
 باب القياس ١٣ قوله في الوقت ان كان لا فانه وقت مقرر شرهاً لوقت والآخر موقت ١٣ قوله لان الاطراف المؤدي لان الاطراف الاموال والمقتضى
 الصلوة الواردة والاداء غير المؤدي ١٣ قوله ما في التحريم حاصل ما قال في التحريم ان من قال في التحريم بين الشرط والمقتضى زعم ان الاداء فعل الفاعل وهو المؤدي
 والمؤدي هو المقتضى فالاداء الذي يفرضه هو الشرط فينمى به وفي المقتضى وهذا الزعم فاسد لان المراد بالاداء الفعل المفعول في فعل الذي فلهذا من وادقته في الخارج
 وهو المؤدي في الشرط وهو المؤدي والمؤدي هو المقتضى فاداء المقتضى ليس الاداء فاعل المقتضى بل هو المقتضى لانه اعتباري لا وجود له في الخارج والمقتضى
 لا بد ان يكون موقفاً عليه ١٣

قوله ان كان او راعى ان فعل الفاعل بالمعنى للصدقة حادث واذا كان الافار عبارة عنه يكون حادثا بحدوثه والحادث وان كان اعتبارا فيرمود في الخارج المشروطية
 قالوا من كونه اعتباريا صلح المشروطية والقول بان الاعتباري لا يصلح المشروطية في حكم غيره باقال المعهد ليس المنطوق عين المشروطية مماثل فانه دقيق ١٢ مولوي محمد معين
قوله بغير النسيان اي لا اذ الصوم المفروض لكونه معيارا وكل معيار فهو معين لذلك ولذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما اشحن شعبان فلا صوم الا من
 يقا ١٢ ملائي الدين **قوله** علم يقين غيره من غير الصوم الوقت الوجوب بذلك الوقت مشروفا ليس لو كان غيره مشروفا فلا يخلو من ان يكون مشروفا مع مشروفا
 وهو في المعيارية حيث اوضح استظهار المشروفة وهو ايضا خلف ١٢ ملا نظام الدين **قوله** خلافا للجمهور انه قال ابن الهام مذموب الجمهور هو الحق لان الملازم عدم صحة

قوله وان كان اعتباريا يصلح للمشروطية واما ان يساوي فيسمى معيارا و
 مضيقا وهو قد يكون سببا للوجوب كرمضان عين شعاع الفرض
 الصوفى يبق غيره مشروفا فلا يشترطية للتعين بل لصحة بدنية
 مبانة عند الحنفية خلافا للجمهور والابنية للسافر للترخيص وقد
 لا يكون سببا كالنذر للمعين فتاوى بطلاق البنية وبنية النقل الا
 في رواية ولا يتاوى بنيتها واجبا خلافا لمجلاذ رمضان
 فرق بين ايجاب تعالى وايجاب العبد والحج ذو شهرين بالمعيار والنظر
 فانه لا يسع في عام الا واحد لا يستغرق فعلة فقتة ومن ههنا تادى
 بطلاق البنية ويقع عن النقل اذا نواه مسئلة اذا كان للواجب موسعا
 فجميع الوقت وقت لادائه قال القاضى اكثر الشافعية الواجب في كل
 وقت الفعل او العزم بدلا لا يتعين اخر اولا يجوز تجديد
 العزم في كل جزء بل الاول ينسحب انسحاب النية فلا يرد ما في
 المنهاج ان البديل متقد والمبديل لاحد على ان ايقاعا الفصل

التي ولا يلزم منه صحة ما يصح لان الامثال بالنسبة
 اقول اذا بنى جهة مخصوصا فربما يبقى مطلق النية المصنوع
 او هو والفعل مشروفا معلوم ان النوع اذا اختلف في فرد
 واحد فان ذلك الفرد متحققا بتحقق ذلك النوع و
 مقتضى له مماثل ١٢ مزور **قوله** لما بنى المسافر
 آه ذكر الكافي ان الثواب في المربط والمسا في مسافر قال
 السنن في هذا هو لان المرض الذي لا يفرض الصوم
 في معنى للفظ باجماع من يقتضاه جملة قول الفرق
 بين المرض الذي لا يفرض وبين سفر الملك المفروض قطع
 اجرم المشقة علم قد بر ١٢ مزور **قوله** لا يترخص
 في رمضان في صحة شعبان فلا يتاوى بنية فاجب آخر ولا
 نقل في رواية وذلك لانه لما رخص للفظ لمصلح بنية ..
 نال اولي ان يترخص صلح وبنيته بدالة النص ومن جملة
 مصاح وبنية ان تفرغ فترغ من اوار واجب آخر ١٢ ملائي
 عبد العلى **قوله** لا يترخص في شعبان وقته ليس
 سببا للوجوب بل سببا لانه فلا قال علي بن ابي حمزة
 فبنا لوقت الصوم المتدور وليس سببا للوجوب الصوم
 اذ هو لا يفرضه الا وانما مقتضى الير النذر وهو قوله على
 ان الصوم هذا **قوله** الا في رواية غير مختارة لانه
 كان للناظر في ذلك اليوم صوم واحد وكان له ان
 يصوم بصفة النفلية وغيره او ما نذره صار واجبا فلا
 يتصف بالنفلية ولا يصح فيه حتى يتصف بالنفلية
 فهذا اليوم بالقياس على النقل كاليالي بالقياس الى
 الصيام كلها فيلغو النفلية ويبقى نية الصوم في هذا اليوم
 ومصادقه ليس الا للمنفذ فيصح ١٢ مولانا عبد العلى **قوله**
قوله فرق بين ايجاب تعالى آه ما صلح من تعين الوقت
 المنذور انما حصل من جهة الناظر فله ان لا يعرف له
 باعية بل يعينه شئ اخر بخلاف تعين الشارع فله
 ثابت لا مجال للمجد ان يرد ١٢ ملا نظام الدين **قوله**
قوله وقت لادائه غير المكلف ان ياتي في اي
 وقت شاء من وقته المتقد ولا يترك في كل الوقت ١٢

قوله ملا اي ان لم يفعل في الوقت ذلك الواجب فعليه ان يعزم عليه في الثاني فوضا من الفعل فالواجب احدا لمر ١٢ ملا نظام الدين **قوله** منسحب
 الفية في سائر العبادات الطولية كالصوم فلان النية في اول النهار كات ولذا يصح الصوم مع النوم كذلك فيما نحن في وقت الاول يجب ان يشترط في العزم المصدرة فان لم يصحها فعليه ان يعزم
 على ان يفعل في هذا الوقت لانه ان يتصنق ولا يجب تجديد العزم بل هذا العزم الواحد كات الى التصنق واما اذا بلغ التصنق وجب الفعل ١٢ ملا نظام الدين **قوله** والمبديل
 وذلك لم يوجد في الشرع وجه عدم العدول لانه لم ينص عليه فجز ان يكون واحدا منسحبا انسحاب النية فاما اذا وجد العرفان فليس كل بدلا بالذات بل
 البديل احدهما الموجود في ضمنها كما في خصال الكفارة او مخصوص الاول والثاني لا دخل له في البدلية ١٢ مولانا عبد العلى

قوله بعد الاجزاء... **قوله** بل عن بعض المتكلمين... **قوله** فنقل ليقطبه الفرض... **قوله** بل عن بعض المتكلمين... **قوله** فنقل ليقطبه الفرض... **قوله** بل عن بعض المتكلمين...

قوله اجزاء فتساوي الاخر اهم وعن بعض المشافعية وقيل بل عن بعض المتكلمين... الايقاعات ۱۲ فيقصد والمبدل كالمبدل ۱۳

المتكلمين قلة اوله فان اخره ففضله وعن بعض الخفيفة بل اخره

فان قدمه ففعل ليقطبه الفرض قال الكرخي ان لصفة التكليف لغة كنه في قوله وسع وقت الفعل ۱۲

الى اخر الوقت فما قدمه واجبلنا ان الامر وسع وقت الفعل لانه لو اعا انه قبل الاخر ۱۲ على صيغة اسم الفاعل ۱۱ والافتقار ۱۲

اتي في اي جزء لا يعد عاصبا بالاجم والبعين تصديق والتخير لغة كنه في قوله وسع وقت الفعل ۱۲

بين الفعل والعزم زيادة واستدل بان المصلي في غير الاخر لغة كنه في قوله وسع وقت الفعل ۱۲

ممثل لكونه مصليا قطعاً لكونه ايها باحد الامرين وربما لغة كنه في قوله وسع وقت الفعل ۱۲

يمنع المقدمة فقيل انها مجمع عليها اجماعاً قطعياً قول الاجماع على لغة كنه في قوله وسع وقت الفعل ۱۲

الامثال بها بخصوصها في كل جزء فخرج الاجماع على جوبها فيه و لغة كنه في قوله وسع وقت الفعل ۱۲

قد تقدم الخلاف فيه فامل ثم اقول الخصم لا يقول بالبدلية لغة كنه في قوله وسع وقت الفعل ۱۲

من الطرفين كخصال الكفارة بل اصل وخلف فالامثال بالصلوة لغة كنه في قوله وسع وقت الفعل ۱۲

مخصوصها لا يضرك قالوا الواتي باحدهما الجزاء ولو اخل بها عصى لغة كنه في قوله وسع وقت الفعل ۱۲

قلنا العصيان ممنوع كيف وكثيرا ما لا يوجد في اول الوقت الفعل لغة كنه في قوله وسع وقت الفعل ۱۲

وهو ۱۲ مولانا محمد معين الدين **قوله** واجب حاصل مقاله ان الآتي بالواجب في اول الوقت... **قوله** بل عن بعض المتكلمين... **قوله** فنقل ليقطبه الفرض... **قوله** بل عن بعض المتكلمين... **قوله** فنقل ليقطبه الفرض... **قوله** بل عن بعض المتكلمين...

لا يكون آتياً باحدا للبرين فان من ذهب الى ان ۱۲ لان نظام الدين **قوله** تقدم الثلاث في كل اجماع... **قوله** بل عن بعض المتكلمين... **قوله** فنقل ليقطبه الفرض... **قوله** بل عن بعض المتكلمين... **قوله** فنقل ليقطبه الفرض... **قوله** بل عن بعض المتكلمين...

قوله المراد عدم اعادة الترك اه واطلم ان الاكثر من حملوا العزم في قول القاضى على الارادة والقصد على الفعل في ثانياً الحال وهو الظاهر فمنهم من منع وجوبه ومنهم من جعله من احكام الايمان ولا يخفى ومنه وظاهره حملوه على عدم اعادة الترك ورجح وجهه توابح الايمان ولا يخفى صنف كون عدم الارادة بدلاً عن الفعل واليقين في ما اشتره من القاضى ان الواجب احد الايقامين القارع الفعل والقارع العزم فغيره ۱۲ منه رجح قوله من الاحكام الايمان لا يدخل فيه الوقت ولا يصلح بدلاً عن الفعل فان المزمون يجب عليهم ان لا يريدوا الترك للواجب ۱۲ مولانا عبد العلى **قوله** وان لم يدخل الوقت مع ان الكلام في هذا المقام في الاغلال بالعزم بعد دخول الوقت فنلوقت خصوصية في مجلات المعنى المذكور فانه لا خصوصية للمذكور لوجوب العصيان وان لم يدخل الوقت مع ان الكلام في هذا المقام في الاغلال بالعزم بعد دخول الوقت فنلوقت خصوصية في مجلات المعنى المذكور فانه لا خصوصية للوقت فيه فهذا العزم واجب عليه ليس يبطل من الواجب ۱۲ مولانا عبد العلى **قوله** كما ان الابدال ما ليس كذلك فهنا فان الصلوة لا تسقط حتى قال انه يتبين ان مولانا عبد العلى **قوله** وقد التزموا فانه يسقط الترتيب في تلك المصالح فاما في الاثر فلا يدل ۱۲ مولانا عبد العلى **قوله** لو كان اه لما علم من عمل الحقيقة وتوابعها من الشافية وتوابعها من التمسك بها في الحقيقة ۱۲ منه **قوله** معنى بتأخيرها فانه اخل بالواجب في وقتها وكل فعل بالواجب كذلك فهو خاص فالمراد بالاول ما قبل الاخر فالواجب انما هو في الاخر وهو المطلوب ۱۲ ملا نظام الدين **قوله** بل مورثا ولا ينافي فان الترتيب المومع مانع عن الترتيب في كل الوقت والتغيير انما هو في اجزاء الوقت بشرط ان لا يخل به في كل الوقت ۱۲ مولانا عبد العلى **قوله** قوله الجزء الاول الجزر الاول بعينه لوجوب امر مورثا فلا انتقال بسببه وانتارة ابن الهمام من الحقيقة ۱۲ منه **قوله** وسماهي منقطعاً من الاول ان لم يتصل به الاشارة الى الجزر الثاني فان اتصل به الاداء فهو السبب والا اتصلت الى الثالث وهكذا الى الاخر فينبغي انتقال السببية بعد الاجزاء مثل الاداء للمؤخر ۱۲ **قوله** له ما يسع الاداء وبعده لا سببية لمن صالها في الجزر الذي لا يسع لاجب الصلوة عليه هذه عندنا كما يجب سبب ان شاء الله تعالى ۱۲ مولانا عبد العلى **قوله** واستدل اه حاصل الاستدلال انه اذا سلم في الجزر الاول جماعة بعد الاجزاء الباقية للوقت وكان اسلامهم مرتباً متتابعاً فاجبوا على الواجب على كل واحد مع تعلق الاضافة الى الجزر الاول السابق على الاسلام فعلم ان كل واحد صلوا لسببية كالاول والاضافة الى المتصل اولى للاتصال ولانه كما هو متروك بعد الخروج فكل سواء في الانفصال والاندماج قائل ۱۲ منه **قوله** في حقها قد بر

ادادته ولو قبل المراد عدم ارادة الترك قلنا هو من احكام الايمان من الفعل يتبين ان الواجب ۱۲

الاترى لو اخل بالعزم بان اراد الترك عصي ان لم يدخل الوقت فيه من الواجب ۱۲

وفي البديع لو كان العزم بد لا يسقط للبدل كسائر الابدان والجواب قال ۱۲

منع الملازمة بل اللازم سقوط الوجوب قد التزموا قالوا لو كان القائمة بان لو كان بد لا يسقط الدليل ۱۲

واجباً اذ لا عصي بتأخيرها قلنا ممنوع وانما يلزم لو كان مضيقاً المعصيان ۱۲

بل موسعاً مسألة السبب في الموسع الجزء الاول عيناً عند المعصيان ۱۲

الشافية للسبق وعند عامة الحقيقة بل موسعاً الى الخير ليس السبب الجزر الاول عيناً ۱۲

كالمسبب عند زقر الى ما يسع الاداء وبعد الخروج فالكلام كانه مرسوخ ۱۲

روى عن ابى اليسر ان الاجير متعيبين اي بعد خروج الوقت ۱۲

الوجوب على من اسلم او بلغ في وسط الوقت وتبين ان يقال انما الجزر ۱۲

الاول في حقهما قد بر فرغ اي من المزمون لسببية ۱۲

لان سببه اى الجملة ناقص من جهة فلا يتأدى بالناقص من كل من الوقت ۱۲

وجه اعترض بلزوم صحة اذا وقع بعينه في الناقص

صاحبه المنع على ان وجوب الصلوة على كل يوجب سببية الاول هو معادل يكون ان يكون السبب هو الاول من الاوقات وذلك الوقت اول ۱۲ نظام الدين **قوله** قد يراد لعلنا اشارة الى رد الجواب بان الشافية انما يقولون بسببية الجزر الاول من الوقت لا بسببية اول الاوقات بالنسبة الى المدرك فليس الوسط باول الاجزاء الذي هو السبب عن الشافية ۱۲ **قوله** في الناقص وهو وقت احرار الشمس لان السببية قد انتقلت اليه فقصاصه اوجب ناقصاً فادى كما وجب ۱۲ مولانا عبد العلى **قوله** ناقص من وجه دون وجه فالواجب به لا يكون ناقصاً من كل وجه ۱۲ مولانا عبد العلى **قوله** فلا يتأدى بالناقص من كل وجه بخلاف عصر اليوم فان سببه الاخر فان السببية انتقلت الى الاخر كما في فوجيت ناقصة فاديت ناقصة واما عصر الامس فقد وجب كائنه فيجب ان يردى كذلك ۱۲ ملا نظام الدين -

قوله اعتبارا بالغلبة فان اكثر الاجزاء كاطمة ولاكثر حكم الكل **قوله** مولانا عبد العلي **قوله** فالواجب به كامل من كل وجه وحاصله ان الوقت وان كان متضمنا لكامله وانما نقص
 لكن لانم ان الكل ناقص من وجه فان الاعتبار للغلبة والغالب من الاجزاء كامل فوجب كاطم الغلب ان يؤدي كذلك **قوله** لان نظام الدين **قوله** في الكل فانه في
 الاوائل لم يكن مسلما فيكون السبب في حقه ذلك الوقت الناقص فينبغي ان يؤدي ذلك اي ينبغي ان يعرج الاداء **قوله** لان نظام الدين **قوله** في حقه الصحة تختلف
 المتأخرين فذهب فخر الاسلام للصحة وشمس الآخرة وغيره لسه عدما كذلك في التقرير ۱۲ منه **قوله** والحق لانه نقص في الوقت لذاته فان الوقت وقت كسائر الاوقات
 ولذا يعرج عبادات اخر ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** بالعرض لوقوع التشبيه بعبادة الكفار فان الشمس تطلع وتغلب مع قرن الشيطان فيجذب فيه ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله**

قوله ودون غيره لسه غير الاداء فان في اختيار
 النقصان مع امكان الاحتجاب عنه فلا يعرج هذا ۱۲
 مولانا عبد العلي **قوله** كالزكاة فانها حقه
 قبل الحول كانت نفسها واجبة دون ادائها فانه يجب
 بعد الحول ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** بان تأخير
 اسه من وقت تملك الفضايل لسه حولان
 الحول فان مات قبله لا يؤخذ بها ۱۲ مولانا عبد العلي
قوله فالسقوط بالتعجيل قبل حولان الحول غير
 الفرض لعدم ان نفسها واجبة قبله وليست مطلوبة
 الاداء ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** قول روي
 ان يقال الكلام بعد تحقق السبب فيه ما فيه ۱۲ منه
قوله قبل الوقت فانه لا ياتي بالتأخير لسه
 الوقت ويسقط بالاداء قبل الوقت فيجب ان يفتى
 فيه ايضا وهو يدعى ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله**
 فمن حاصنته آه قيل ذلك مبنى على ان اصل الوجوب
 يثبت باول الوقت ووجوب الاداء باخروه اقول
 فيه دليل على ان القضاء يتفرع على الاخر وفيه
 الدليل الاخرى يتفرع على الاول فمائل ويمكن ان يفهم
 اصل الكلام بانها لما حاصنت اخرا فيها اتفقت سبب
 الوجود ان عدمت فلا قضاء لانه بعد وجود السبب
 بخلاف من حوت اخرا اي في الجزء الاخرى مع ان الوجوب
 فيها عدمت السبب الاول لم يحدث اخرا عليها
 القضاء فمائل الوجوب فقط لا وجوب الاداء
 اتساع الوقت وهو الشرط وياتي في وقت
 المشروط تدبر ۱۱ منه **قوله** وهو من الوجوب
 لان ما لم يكن الذمة مشغولة لا يتدارك وهو الوجوب
 الوجوب او وجوب الاداء ۱۲ مولانا عبد العلي
قوله لعدم الخطاب اقول في بيان على عدم
 وجوب القضاء لان مختار الحنفية كما سياتي ان
 وجوب القضاء ليس بامر عيني بل بوجوب الاداء فانما
 اتفق الخطاب للوجوب لا الاداء اتفق الوجوب للقضاء

ولبعضه في الكامل فعدل الى ان الكل كامل اعتبارا بالغلبة فالواجب
 به كامل من كل وجه فورد من اسلم في الناقص فلم يصل فيه لا يصح
 في ناقص غيره مع تعدد الاضافة في حقه الى الكل فاجيب بحجة
 عدم الصحة فانه لا رواية عن المتقدمين فيلزم الصحة والحق ان
 لا نقص في الوقت لذاته وانما لزم الاداء بالعرض فيتحمل في
 الاداء لشرفه دون غيره مسألة لا يفصل الوجوب عن وجوب
 الاداء في البدني عند الشافعية بخلاف المالى كالزكاة بدليل
 حد الاثر بالتأخير والسقوط بالتعجيل اقول بذكر الوضوء قبل الوضوء
 واما الحنفية فقالوا بالانفصال مطلقا من حاشا اخر لا قضاء عليها
 بخلاف من ظهرت اخر واستدلوا بوجوب القضاء على زائمه
 كل الوقت وهو فرع الوجوب والاتفاق على اتفق وجوب الاداء
 عليه لعدم الخطاب حدا عن اللغو قيل وانما يلزم اللغو
 كان مخاطبا بالفعل الان بل هو مخاطب به بعد الانتباه

هنا حمل فخر الاسلام القضاء على الاداء حيث قال ووجب في انما والاصل تراخي وجوب الاداء الى الخطاب لكن فيه ان حقيقة الامار بعد انقضاء الوقت طفت اجامارا لا يجب ان يقع
 في تيم السبب مقام وجوب الاداء ليطهر اثره في وجوب القضاء وايرد سبب ابن الهمام والاداء اقامة الغيبة الخطاب مقامه فان التام ۱۲ في زمان النوم وان لم يكن ليطهر
 ۱۲ منه **قوله** من اللغو اي من كون الخطاب لغوا لان التام خالف فيه فانهم للخطاب فالخطاب هو لوجوه مثل الاستدلال على ان الوجوب الاداء ان زيد مثلا لو نام كل وقت
 الاظهر لم يستيقظ في جزر من اجزائه وجب عليه قضاء هذه الصلوة وهو فرع الوجوب اذا القضاء اداء فان مات في اوانه فلو كانت مندوبة او مباحة قبل القضاء الوقت لا يجب
 الاداء كما بعد ۱۲ مولانا جبين **قوله** بعد الانتباه فالخطاب تعليقه وهو غير منقطع التعلق بالتام ۱۲ مولانا عبد العلي

قوله والجواب انه حاصل الجواب ان النائم ما دام نائماً ليس يحتاج طلب فليس عليه الاداء فالوجوب وجوب باصله وقوله ان المعدم مخاطب قلنا لا نسلم بمخاطب بالافان وقت المعدم بل هو مخاطب تعليقاً فلا تعليق في العدم والنوم في الاول اذ الفعل اداء فلا دليل فيه على المطلوب وفي الثاني اذا الفعل قضاء وهو تلو الوجوب فليتم الدين ۱۲ ملا نظام الدين **قوله** ولا فرق في هذا الخطاب اهـ يعني ان الخطاب التعلقي فيه غير المكلف والمكلف سواء بخلاف الخطاب التخييري فالخطاب لو كان وارداً على النائم لكان مثل دروه على المعدم وليس الكلام فيه ۱۲ ملا نظام الدين **قوله** فلي هذا الوجبة الصبي بالغالا قضاء عليه الا احتياطاً تفريح على ما سبق وتفسيره ان الصبي ان كان قد بلغ في اخر الوقت او قبله فعليه القضاء ليتحقق الوجوب عليه وان لم يكن وجوب ادائه ان ائتمه بالغالب بعد الوقت فلا قضاء عليه حقيقة لانه ما وجب عليه شيء حتى يوتر باستدراك ما فات هذا ان علم حال بلوغه واما اذا لم يعلم كما اذا وجد آثار البلوغ بعد الامتياز بعد الوقت ولم يعلم حدثه فهو في الوقت او بعده فنياً بينه وبين الله تعالى ليس عليه القضاء اذ ليس عليه شيء لكن في عالم القضاء والولاية عليه القضاء احتياطاً لان امره اذ بين الذم والمدح فبالاوسى ان يتزلفه من الذم وهذا ما يقتضيه الضوابط العلمية ومعه الرواية الصريحة في ذلك ۱۲ ملا نظام الدين **قوله** بعقبة الحسن لان استحقاق الثبوت لا يشترط من نوع مثل الذمفة وعقبة الحسن حتى ۱۲ مولانا جلال

كالمخاطب للمعدم والجواب ان الكلام في الخطاب تخييراً والخطاب للمعدم

انما ليجر تعليقاً ولا فرق في هذا الخطاب بين الصبي والبالغ

بخلاف الاول فعلى هذا الوانته الصبي بالغالا قضاء عليه الاحتياط

وقيل ان الوجوب لازم بعقبة الحسن كما هو من هنا فيرد عليه انه

يلزم ثبوت به بدون الشرع ولحقه بل به احد منا كيف ولنا اصل

خامس ثم اعلم انهم صرحوا بان لا طلب الا في اصل الوجوب بل

هو مجرد اعتبار من الشارع ان في ذمته خيراً للفعل وادد ان

الفعل بلا طلب كيف يسقط الواجب هو انما يكون واجباً

بالطلب وقصد الامتثال انما يكون بالعلم به والجواب اننا

لا نسلك ان الواجب انما يكون واجباً بالطلب بل بالسبب

والشيء قد ثبت ولا يطلب كالدين المؤجل والثبوت المطار

الى انسان لا يعرف مالاً والامثال يتفرع على العلم بثبوته فلا

لقتضى السقوط سبق الطلب اقول فقه المقام ان الخطاب وضع

شئ حتى يوتر باستدراك ما فات هذا ان علم حال بلوغه واما اذا لم يعلم كما اذا وجد آثار البلوغ بعد الامتياز بعد الوقت ولم يعلم حدثه فهو في الوقت او بعده فنياً بينه وبين الله تعالى ليس عليه القضاء اذ ليس عليه شيء لكن في عالم القضاء والولاية عليه القضاء احتياطاً لان امره اذ بين الذم والمدح فبالاوسى ان يتزلفه من الذم وهذا ما يقتضيه الضوابط العلمية ومعه الرواية الصريحة في ذلك ۱۲ ملا نظام الدين **قوله** بعقبة الحسن لان استحقاق الثبوت لا يشترط من نوع مثل الذمفة وعقبة الحسن حتى ۱۲ مولانا جلال **قوله** اصل خامس وقد عرفت ان معظم اصحابنا قالون بالحكم قبل الشرع ولا يلزم منه اصالة اصل خامس فان هذه الاصول كما شققت عن الشغل الذي كان من الشارع خيراً لكون الحسن فعلياً قد قالوا بعقبة بعض الاحكام بالعقل ايضا ۱۲ مولانا جلال **قوله** ثم اعلم انه علم ان المنقبة مع تصحيحهم بان لا طلب في اصل الوجوب قالوا ان الثابت باول الوقت اصل الوجوب اذ ان يتحقق فاورده عليهم انه يلزم ان يكون الطلب مع المطلوب لان قبل التفتيش ليس الاصل الوجوب وقد قلتم انه لا طلب فيه اقول لعل المراد بهم نفي الطلب المحتم بيان ان الطلب فرع السببية وهي لكونها متعقبة لوجوده وتقدم تدبيرياً فالطلب كذلك الا ان تعيين السبب للسببية وحينئذ يحصل الطلب تحصيلاً قوياً ويقدم على المطلوب مثل تقدم سبب على المسبب فتدبر ۱۲ منه **قوله** لا طلب آه والقول بان الطلب في الدين المؤجل موصول الى حلول الاجل وكذلك في الثواب المطار لا يعرف لانه مثال والظاهر انه لو قيل ان لا طلب في الدين المؤجل قبل حلول الاجل يصح تدبر ۱۲ منه **قوله** كيف يسقط الواجب فان المصلحة لافضل اول الوقت او المترك اذا اوى الزكوة

في اول الحول بعد تمك النصاب يسقط عنها الصلوة والزكوة **قوله** ۱۲ ملا نظام الدين رحمه الله **قوله** فقه المقام آه ولا يخفى انه ينطبق الفروع فحق الزكوة قبل الحول تحقق السبب بالنصاب ولم يتحقق الاقتضاء الا بعد الحول وفي الحيض آخر تعدت السببية بالكتابة بخلاف ما اذا ظهرت اخر اذ في النائم تحقق الوجوب بتحقيق السبب والبلية الخطاب في زمان النوم وان لم يكن بشرطه كان لوجوده اقتضاء من غير احتياج له امر جديد فمثل ۱۲ منه رحمه الله تعالى به

قوله بالسببية للوجوب كقولنا عليه وعلى الصلاة والسلام وقت الصلوة ما بين هذين الوقتين ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** وان لا يطلب في الاول فهو ليس من الاحكام التكليفية بل وجوب الاداء ۱۲ منه **قوله** والا فيكون المفهوم من خطاب الوضع الطلب دين خطاب التكليف فانقلب التكليف وضعاً ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** في وقته بقية ان قلت يدخل فيه القضاء كلج ان وقته بقية العشر شرعاً قلت القضاء وان كان واجباً مرة واحدة العزم كلج لكن الفعل فيه في غير وقته وطلق الوقت من تقنية العقل تا مل ۱۲ منه **قوله** شرعاً يخرج عن الزكوة ليعين له الامام شهراً فمن حيث خصوص ذلك الشهر ليس باداء والا كان بعده قضاء ۱۲ منه **قوله** وقيل القائل ابن الهمام وغيره اشار بصيغة التمرين الى ضعفه لان المعروف الاداء حقيقة وهذا في حكم الاداء في التحقيق وفي المحيط الصلوة يجوز ان يكون بعينها اداءً وبعينها قضاءً قضاءً كصلي العصر غربت الشمس في خلال صلوة وتيمم الباقى ۱۲ منه **قوله** كالتحرير لان العدة النسبة وقد وقعت في الوقت والنسب على الكل ۱۲ منه **قوله** وركعتان شافعية يعني لو وقتت ركعتين في الوقت وبلغت الصلوة في غير الوقت لم يدار عند الشافعية ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** لخلل المراد بالخلل ما يورث نقصاً في الصلوة يجب بسجود السهول ما يفسده بترك ركن او شرطه لانه في حكم عدم شرعاً فليس الفعل مما يتاثر بغيره ۱۲ منه **قوله** والاصح انه اختلف في وجوب الاعادة فصرح غيره واعد من شرح اصول فخر الاسلام كما في التقرير بانها ليست واجبة بل تخرج عن النية بالاول والثاني جائز سجداً وسهواً فليس باداء ولا قضاء وذهب الى حسن والاولى له الوجوب حتى قال ابو اليسر طيوان الغرض هو الثاني وعلى هذا دخل في الاداء والمحقق ان الغرض هو الاول اذ عدم سقوطه بترك الركن لا الواجب لكن الاعادة واجب ببقاء بعد صلوة او بترك كراية الجزء الاول فوقت الاول وقته من ثمه كان اعادة القضاء قضاء ۱۲ منه **قوله** فعليه ان قلت الفعل قبل ما هو قبله فعله لا يقدم على وقته والوضوء قبل الوقت مانع من نزومه فيه وليس بذلك والزكوة المعينة لا يجب سبباً بل وقتاً بذلك موسعاً فلا تقيد به **قوله** فتمتية الجمع هذا دفع دخل مقدر تقريه ماذا يفعل الاصويون في قول الفقهاء ان الواجب بان لا يورث قضاء مع اتيان في وقت وهو شرط القضاء بعد الوقت تقرير الجواب ان تسمية الجمع بالواجب في قضاء على سبيل الجواز لا على سبيل الحقيقة وانما يورث يلزم اذا سموا قضاء تحقيقاً وليس ان كان لا يورث على الغلظن ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** بل الواجب وقتاً على هذا بان الاداء عين ما طلب ثم ما اذا قضاء تسليم المشل ۱۲ منه

السببية للوجوب خطاب تكليف بالاقتضاء فيجب ان يكون الثابت بلحد ما غير الثابت بالآخر ثبوت الفعل حقا مؤكداً على الذمة من الاول وهو الوجوب والطلب بايقاعه في العين من الثاني وهو وجوب الاداء فعلم ان الوجوب شيء ووجوب الاداء شيء اخر وان لا يطلب في الاول بل في الثاني والالزم قلب الوضع قد برمسئلة الاداء فعل الواجب في وقت المقدار شرعاً وقيل ابتداءه كالتحريرية عند الخفية وركعتان شافعية ومنه الاعادة وهو الفعل في ثانياً بالخلل والاصح انه واجب والقضاء فعله بعد استناده كما لمافات عمداً حسهواً يتمكن من فعله كما لمسا فراد لم يرتكن لما نه شرعاً كالمحيض او عقلاً كالنوم فتسمية الحج الحبيد بعد الفاسد قضاءً مجازاً ومن جعل الاداء والقضاء في غير الواجب بديل الواجب بالعبادة مسئلة تلخير الفعل مع ظن الموت في جزء من الوقت معصية اتفاقاً فان لم يجب

قوله معصية اتفاقاً قول غير دليل على ان الاخر الذي تعيين للسببية وتعيين به الموسع المراد ان يكون حسب الواقع او باعتبار اللفظ فانه يجب على البعض طاعة على هذا تركه في البعض بالاختيار وفي البعض بالموت وبيان الموت لا يصلح سبباً للمعصية فلا يلزم على تقدير عدم اتفاق الاداء ان يقع جامل البعض كما انما ظهر الموت نفسه على ان ارتفاع الوجوب قد يكون لوجود المانع كالسفر والمرض والحج في غير ذلك فتا مل ۱۲ منه

القول وقال القاضي أبو بكر الباقلاني المودى بعد ظن الموت قضاء لا لما ظن الموت تعيين له الاداء فاذا لم يؤد فيه بل ادى بعده فقد ادى في غير وقته وهو المعنى من القضاء هكذا في شرح بعض الاساتذة ۱۲ مولانا محمد معين الدين **قوله** ويرد عليه آه حاصل هذا اليراد اما معارضة بالقياس على ظن ان الوقت قد انقضى يانه ان من ظن وقت الصلوة قد انقضى والحال ان الوقت لم يدخل ثم ظهر لهذا الظان ان ظهر خطأ والوقت لم يدخل ثم ظهر لهذا الظان ان ظهر خطأ والوقت لم يدخل ثم جاز الوقت وصلى فيه فهذا اداء للصلوة بالاتفاق فكذا من ظن الموت في وقت ولم يموت وظهر خطأ ظنه وصلى فيما بعد فيكون هذا اداء ايضا واما لقص جمالي بان دليل القاضى غير صحيح فانه لو صح لزوم ان لا يكون صلوة من ظن القضاء والوقت اداء مع انه اداء بالاتفاق واما لقص تفصيله وهو المنع على المقدمة الثالثة ان وقته شرعا يجب ظنه قبله بانالام ان وقته شرعا قبله فان قيلت.

وفعل في وقتها لجهود على اداء لصدق حد عليه وقال القاضي

قضاء ان وقته شرعا يجب ظنه قبله ويرد عليها اعتقاد القضاء الو

قبل دخوله فاذا بان الخطا فعل في الوقت فهو اداء اتفاقا قول

الفرق بين فان في الاول اعتقاد عدم الوقت مطلقا وفي الثاني

اعتقاد عدم وقت الاداء فالاول منفيق من كل وجه بخلاف

الثاني فتأمل ومن اخرج من السلامة ومات فجاءة فالمحقق

ان لا يصحى ذا التاخير جائز ولا تاثير بالجائز والقول بان شرط

الجواز سلامة العاقبة لا العلم به حتى يودى الى التكليف للحال ليقضه

التخييبين ممكن متنع وهو يرفع حقيقة التوسع فتدبر وفق

ابن الحاجب بين ما وقت العمل كما يجب في غير ولا يصح

لست لان الوجوب مشترك عند الفجأة عامة وفيه ما يفسد

اختلف في وجوب القضاء هل هو با مجيد عليه اكثر اذ جائز

الاداء وهو المختار العامة للحقيقة ثم هذا الاختلاف في القضاء يمثل مقو

الوقت انما يجب الظن دون الشرع ۱۲ مولوى

مبين **قوله** مطلقا لانه لا وقت القضاء ولا

وقت الاداء ۱۲ **قوله** قائل اشارة الى ان

هذا الفرق غير نافع لان القاضى جعل المدوران مع

الظن لتحقيق العيبان في الاول وتحقيق القضاء فيما

اعتقد القضاء ثم ادعه في الوقت ويدفع بان

العيبان لا يبان في الاداء كما لو اخرجني الثاني و بان

الظن معتبر فيما لم يظهر فساد فاذا لم يظهر فلا عبرة به بقدر

۱۲ منه **قوله** جائز بخلاف المسئلة الاولى

لان التاخير ليس بجائز مع الموت فان التاخير معتبة

۱۲ منه **قوله** والقول بان شرط الجواز ان

اعلم ان شرطه جواز التاخير بالظن السلامة او العلم

بها اذا السلامة نفسها فان كان الاول فالمراد من

تحققه فتتحقق الشروط اذ لا انتظار لغيره وهو جواز

التاخير فيجب ان لا ياتر وان كان الثاني ادى الى

الفرق الذي ذكره السيد قدس سره من قبل ابن الحاجب هو ان في الموضع الذي وقته العزم لجواز التاخير ايدا واذا مات لم يعص لم يتحقق الوجوب اصلا بخلاف الظاهر فان جواز التاخير الى ان يتبين وقت قبل اذا فرض وقوع الفجأة قبل وقت الضيق للجواز التاخير واذا مات لم يعص لم يتحقق الوجوب اصلا فالاصوب ان يقال ترك الظاهر في الصورة المفروضة ليس في جميع الوقت ولقد مرنا في جملات ما وقته العزم اذا ترك بالفجأة لانه ترك في جميع وقته وهو تمام كقول متقون من ظن الموت في وسط الوقت الموضع واثر فانه يعصى اتفاقا مع انه مات في جميع وقته المقدر شرعا والظن كما جعل البعض كالميل الكلي لبعث لان الفجأة على خلاف الظن والفرق حكم فالاصوب كما في شرح المنهاج التزام جواز انفصال الوجوب عن وجوب الاداء فقال ۱۲ منه رحمه الله تعالى

١٥ قوله كما هو الظاهر فان المسئلة التي حوت لا تخفى بالعقول او غيره غاية الامران المشل الغير العقول فلا يقضى بالقياس فان القضاء ليس المراد العقل كقوله كيف يدرك بالقياس ودين المسئلة منه فان حاصلها ان القضاء سواء كان ثابتاً بالنص او بالقياس او غيره انما هو كما شئت عن بقا الوجوب والقضاء نحو من تفرغ الذمة المشغولة غاية الامران التفرغ لظرفان الاول الاداء في الوقت وهو ما كان ظاهر من النص الموجب الاداء فيما بدليل القضاء والفسخ او غيره دل على ان طريقة تعريبها تسليم المشل ايضا فهذا دليل دفع الاشتغال الثابت للذمة بالايجاب السابق واليه يشير عبارة العلامة وشمس الائمة وغيرهما فانهم لم يقيدوا المسئلة بالقضاء بمثل فهو الاصح بالقبول لان الدليل السابق اليه فانهم **١٢** ما انما نظام الدين **١٥** قوله اءاه وانما كان اءاه لانه يكون بمنزلة قوله صوم يوم الخميس او يوم الجمعة وفي هذا في اي يوم صوم يكون

فقط كما صرح به البعض **١٥** مطلقاً كما هو الظاهر للاكثر ان عدم اقضاء صوم يوم الخميس صوم يوم الجمعة بدعي والا كان اداءً و سواً وهذا انما يتم لو ادعى الالفاظ لفظاً وهو بعيد ولعل

ان مطالبة شيء يقضي مطالبة مثله عند فوته فاجاب الاول ليجاب الثاني لعدم معرفات القضاء بمثل محمول او غيره يجوز ان يكون غيره نصاً كان او قياساً لكن الكلام في اصل سبب الوجوب

فانم مما يجاب به في المشهور ان مقتضاها امران الصوم وكونه الخميس فاذا عجز عن الثاني لفواته بقي اقضاء الصوم مطلقاً ففي غاية السقوط اذا وجب الا بقيد لهن هذا لا يجيب القيد من وجوب القيد لا يلزم

وجوب المطلق مطلقاً بل في شرح المختار هذه المسئلة مبنية على ان القيد هو المطلق والقيد هو المطلق وان جوداً في الخارج

يقيدان فيه اقول القيد ههنا ظرف زمان لقوله مقوله متى بالمظهر وان لا يلزم من انتفاء القيد انتفاء المعلق بل يلزم من انتفاء المعلق انتفاء القيد واللفظ ١٢ فلا يلزم من انتفاء وقتها انتفاء اتفاقها كامل وتوقفها الحقيقية

مشبهة ببل كما بان فان قلت لعل اصل وجهها مع تقصير قول ربه فانها ما يلزم الصيام بالتحقيق فتدبر مع ان حركة الالوت كما في التدوير يكون صيغة اتفاقاً فاقول **١٥** قوله صوم يوم الجمعة بدعي والا كان اداءً و سواً وهذا انما يتم لو ادعى الالفاظ لفظاً وهو بعيد ولعل

اذا نفيكونان سواء ايضا في عدم لزوم الصيام **١٢** قوله الاتظام لفظاً فان عدم اقضاء صوم الخميس صوم غيره انما لوجب عدم الدلالة عليه لفظاً **١٢** مولانا عبد العلي **١٥** قوله لبيد منهم كيف ولا يسق بحال احد من الناس ما ظنك باصحاب الابهى الطولية في العلوم ولو كان الدعوى هذا ما احتجوا في ايجاب القضاء على دليل زائد وحكموا بالوجوب فنصار كل واجب كالجمعة والعيد وتكبيرات التشرية **١٢** مولانا عبد العلي **١٥** قوله ولعل مقصودهم آه هذا دليل عليهم ان الوقت ظرف لا يؤثر اختلافه في سقوط وانما المأمورية كالاصل للدين وادود على هذين ان لو كان كلك لجاز تقديم وقدير يقع بان الوقت نظراً الى انه محذور في جواز التقديم عليه لكن انما المانع سبب الوجوب ثم عادوا لتقديم السبب على السبب **١٢** منه **١٥** قوله في ايجاب الاول ايجاب الثاني آه يدل على ان ذمة مشغولة والشغل لم يسقط الدلالة النص الدال على القضاء فان القضاء لا يلزم الا حيث يقع ان ذمة مطلوبة الاداء تضمن مطالبة مشغولة هذه لكن ربما يكون مطالبة شئ متقنناً للمطالبة مشغولة الفتوت كصلوة العترة الاخرية مثلاً وان كان المطالبة ان مطالبة كلك بل ان المطالبة ربما يكون مشغولة وقد لا يكون كذلك لما نصنا سابقاً فاذا جاز الغرض القاضي بالقضاء علمنا ان المطالبة باقية لمن تعلقت الى المشغول ولا يكسب لغيره التفرغ فعلمنا ان وقتية الايمان بالشغل واليه اشار القبول ثم مدوات آه **١٢** نظام الدين **١٥** قوله اذ لا وجوب الالباقيد الاداء الصوم قبيد كونه في الخميس وانما اطلق الصوم الاداء في يوم غيره في غير فلا وجوب الا طلب ل **١٢** مولانا عبد العلي **١٥** قوله في شرح المختار ان الامة ان الاختلافات منه على ان المعلق العباد لفظاً لا الوقت من كونها ان يكون شرطاً لا يلزم ما بدت به من نفيها

قوله والجواب ان النذر يقتضيه الصوم غير المقصود للاعتكاف قوله فان التقييد يدل على ذلك قلنا لان بل الظاهر ان غداً ١٢ لان نظام الدين **قوله** لانه شرطه بقوله عليه وعلى آله الصلوة والسلام للاعتكاف الا بصوم بعاه الدار قطنى والبقيته وصحة النقاد واجاب الشيرازى وموجب لا يجاب الشرط ١٢ مولانا عبد العلى **قوله** قلنا ان المانع والبقى النذر موجباً للاعتكاف مطلق على الذمة ثبت شرطه الذى هو الصوم ١٢ مولانا عبد العلى **قوله** في حكم الاصل وهو الاعتكاف في رمضان الاول وهو ان كان يجوز اداؤه مع صوم رمضان فينبغي ان يكون القضاة كذلك ١٢ لان نظام الدين **قوله** العاجب المطلق انه استرا من واجب اذا كان مقيداً بالمقدمة كالزكوة

بند اعتكاف رمضان اذا لم يعتكف حيث يجب قضاء بصوم جديد

ولم يوجب النذر والجواب ان نذر الاعتكاف كان موجبه لانه

شروطه لكن ما ظهر اثره لمانع وهو وجوبه قبله فلما زال ظهر اثره

ولهذا لا يقضى في رمضان لغيره واجبا خرسوى قضاء

رمضان الاول اذ الخلف في حكم الاصل هذا مسئلة مقدمة

الواجب للمطلق واجب مطلقا اى سبباً وشروطاً شرعاً كالوضوء و

عقلا كترك الصدق او عيادة كغسل جزء من الرأس بغسل الوجه وقيل

في السبب فقط وقيل في الشرط الشرعى فقط وقيل لا وجوب مطلقاً

ان التكليف به يبدن التكليف للمقدم متيودى الى التكليف بالمحال

لا تزحميل اسباب الوجوب واجبا بالحوام حرام بالاجماع وما قيل

ان يكون جوبها لغيره كالايحان فبين الكلام بالنظر اليه ان قلت لا يلزم

الامر بقدر ما قلت لا تزحميل ذلك بل للمرجحة ليستتبعه وهو معنى

قولهم اجاب الشرط واجبا لانه لا يلزم الامعينة ولحد

بذلك النصاب واجبا بالاستطاعة وكذلك كل لا يمكن تحصيله من الآلات فالواجب به مقيد ١٢ منه **قوله** لغسل جزءه فانه في العادة لا يتم غسل بالوجه الا مع غسل جزء من الرأس وان كان يمكن عند العقل ان يغسل الفاسل الوجه بدون غسل ذلك الجزء كما لا يخفى ١٢ مولانا محمد معين الدين **قوله** فقط ان السبب الذى هو المقدمة واجب وليس غيره واجبا ١٢ لان نظام الدين **قوله** مطلقاً سواء كان المقدمة شرطاً شرعياً او مقيداً او سببياً او غيره ١٢ لان نظام الدين **قوله** لانه لو لم يكن المقدمة واجباً لكان باطل والملازمة غنية عن البيان ١٢ لان نظام الدين **قوله** بالاجماع اى قد اجمع على وجوب اسباب الواجب وحرمة اسباب الحرام لسلك طريق التكليف بالمحال لان هذه المقدمة ثبتت بالاجماع لير عليه ان قد ثبتت بدليل اخر منفصل عن دليل وجوب الواجب وقد كان الكلام في الوجوب بايجاب ذى المقدمه فتأمل ١٢ مولانا عبد العلى **قوله** وما قيل آه لانم لزوم التكليف بالمحال وانما يلزم لو كان التكليف بالواجب من غير وجوب المقدمة اصلاً في نفس الامر وهو غير لازم ١٢ مولانا عبد العلى **قوله** بالنظر اليه اى ان الكلام في وجوب المقدمة مقدمة له حاصلة انه اذا كان شئ ما واجباً له مقدمة وفرض ان دليل هناك على وجوبها ويلتزم وجوب ذلك الشئ وجوبها ام لا تدبر ١٢ منه **قوله** لان نزاع في ذلك اعلم انه ان كان في وجوب المقدمة بمعنى ان الخطاب متعلق به وكان الوجوب المتعلق بالمقدمة مقصوداً من الخطاب المتعلق بالوجوب والحق ان مقدمة الواجب ليس لواجب مطلقاً واستثناء ابن الحاميب للشرط الشرعى فقط وجعله شرطية بمنزلة الخطاب المتعلق به لوجوبه حكم لان العقل اقوى فانه مندرج في نفس الخطاب المتعلق بالواجب وان كان النزاع في الاثر والحق مع الجمهور ان مقدمة الواجب واجب سلفاً والثانى وهو الحق لان من مضمون المجتهدين متعلق يكون مقدمة الواجب واجبا مطلقاً سواء تعلق به الخطاب ام لا اذ مقصوده استنباط حكم الوجوب مطلقاً كما في الدلالة والاشارة ١٢ منه راج

والاشارة ١٢ منه راج

١٥ قوله في الاسباب والشرايط معنية الواجب الاصل مشهورة اليها بالعرض والظاهر ان المنكرين لا ينكرون هذا بل انما انكروا الوجوب صريحا قالوا لا نكروا هذا المعنى فقد ظهر فساد ما مولانا عبد العلي ^{١٢} **قوله** لو وجب ما يتوقف عليها الواجب من المقدمة ^{١٢} **قوله** لزم تعقل الموجب له لكن الايجاب بدون التعقل غير معقول والثاني باطل لاننا كثيرا ما نرى شيئا ولتعقل عن المقدمات ^{١٢} مولانا عبد العلي ^{١٢} **قوله** لو كان صريحا وبالذات وليس المقدمة مأمورة الابما مأمورة الاول بالعرض ^{١٢} مولانا عبد العلي ^{١٢} **قوله** صريحا في اشارة الى منع دعوى ابن الحاجب من لزوم تعقل الشرط ان الامر بالواجب لانه لا يلزم من جعل شيئا شرطا لتعلقه عند طلب ذلك الفعل

الاذا كان الامر بالشرط صريحا ولا نزاع فيه ولزوم الوجوب مطلقا مشترك بين الشرطي وبينه ^{١٢} منزه ^{١٢} **قوله** ومن ههنا آه وعاصلا ان ايجاب المقدمة اذ هو امر استقبالي فلا يلزم تعلق الخطاب بنفسه بل تعلق الخطاب بايجاب الواجب كالفعل واليضا لم يجيب النية فان النية انما يجيب في الذي وقع الامر فيه صريحا ^{١٢} ملا نظام الدين ^{١٢} **قوله** ولا وجوب نية عليان النية ليدرج الامر بالمقدمة اليها ليس بلازم عند الحقيقة كالوضوء للصلاة ^{١٢} منزه ^{١٢} **قوله** اذا اشتبهت آه اقول صحوة الاشياء انه دخل امران في ميت واحد وقد تزوج احد الامراتين الوكيل لزيد ولا يعرف زيد زوجته بعينها ومات الوكيل قبل البيان ففي هذه الصورة اشتبهت المنكحة بالاجنبية ^{١٢} مولانا محمد عيسى ^{١٢} **قوله** بالكف عنها جميعا للاشتباه ومن ههنا اشتهران اللبس والحرام لا يختصان الا وقد غلب الزام ^{١٢} مولانا عبد العلي ^{١٢} **قوله** احد كما طالق في التحريم بقرينة تحريم الكل في هذه الصورة مناقض لمسئلة انه يجوز تحريم احد اشياء كما يجازيها فعلها لا واحدا اقول المبرر فيما نحن فيه انما يتبين البيان لاجد لاقتناع القائل في الحكم بالتحريم يتوقف على البيان وكان لا اشتباه تدبر ^{١٢} منزه ^{١٢} **قوله** ليعلم وجود المعنى فاعلم وجود المعنى متوقف على وجوده وعموم التوقف في الذوات مما جعله على كل ما هو عليه البعض التي هي عبارات المعنى ^{١٢} مولانا عبد العلي ^{١٢} **قوله** وقيل يقين آه وهو قول فخر الاسلام والاعتماد ان زيد من الائمة الرضوي وسدد الاسلام وابرأه وتبادر من المتأخرين ^{١٢} منزه ^{١٢} **قوله** وقيل نفس النية آه القاضى ومما جوه قائلوا اول انه نفس من شيا من متضمنة لقبيل الثاني نزوح من الاول وقيل ان الثاني لقبيل الاول ^{١٢} منزه ^{١٢} **قوله** في النسي لذلك فالحق انهما من لاه بالعين وقيل نفس الاله به سواء كان حيا او متزويا وقيل اذا كان قريبا فقط وقيل يقين كون

بالنظر الى الواجب الاصل لا المعاصى بالنظر الى الاسباب والشرايط قالوا لو وجب لزم تعقل الموجب قلنا هم وانما يلزم لو كان صريحا ومن لم يلزم تعلق الخطاب بنفسه وجوب النية فرح اذا اشتبهت المنكحة بالاجنبية حرمت لان الكف عن الحرام واجب وهو بالكف عنها ولو قال احدكما طالق حرمتا لان الاجتناب يقينا فيه اقول فالغاية داخلة في المعنى ليعلم وجود المعنى مسألة وجوب الشيء يتحقق حرمة صند وقيل يقين كراهة صند وقيل نفس النبي عن فمهم من عمم في امر الواجب الذي جعله ما يباع عن الضد ثم جازوا ومنهم من خصص الامر بالوجوب وقيل ليس نبيا ولا متفهما عقلا وعليه المعتزلة دعاة الشافعية ثم في النبي كذلك الا ان الامر في عن جميع الاضداد بخلاف النبي فانه امر واحد اضداده وقيل لا لنا ان الامتناع عن الضد من لوازم وجوب الفعل واللوازم مجعولة يجعل الملزوم لا يجعل جديد والا لزم امكن الا نفاك

العند بعض سنة ^{١٢} مولانا عبد العلي ^{١٢} **قوله** وقيل لا اي قالوا ان الامر يقين حرمة الضد او الملائمة مثلا لكن النبي ليس كذلك ولا اذا اذ بعد قوله ثم في النبي كذلك مماثل ^{١٢} منزه ^{١٢} **قوله** لنا ان الامتناع آه والافان ما الاتيان الضد مع جود الفعل به تقع التفناد والافان تقع الوجوب واذا كان من لوازم الوجوب فيتمتع وجوب الفعل بوجوب الامتناع عن الضد للزم حرمة تبعية الوجوب بخلافه وهو الاذن من التضمن كما ان جعل الملزوم هو بعينه جعل اللازم ولا يحتاج الى جعل كذلك لا يحتاج الاقتناع عن الضد الى موجب سوى موجب الفعل والمهم ان هذا المعنى بالتمثيل وقيل واللوازم آه ^{١٢} عبد العلي ^{١٢}

قوله وبشبهه يقال آه أي الاشتغال بعند من لوازم تحريم الفعل لئلا يشتر القدمات ١٢ منزه **قوله** وفيه شيء إشارة إلى أن النهي هو الكف عن الفعل لا التوقف على الاشتغال بفعل أشركا نهى عن الحركة لا يتوقف على إيجاب التسكون لئلا يكون عدوياً القول بأن الكف نفسه فعل مطلوب فيكون مأموراً به خروج عن محل النزاع قد بره ١٣ منزه **قوله** كما في إيجاب القارة فخطئ هذا إذا ترك الواجب مع الاشتغال بالعند المعصية واحدة هي معصية ترك الواجب وإنما ينسب إلى العند العجز وعلى هذا فلا يلحق أن يجازف في هذا الحكم ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** على الممتنع الحرام هذا رد على ما قال من اقتضاه كراهة العند مما سلم أنه يلزم على هذا التقدير الطلاق المكروه على الممتنع وهو الحرام بالحقيقة مع أنها تباينان نوعاً والطلاق أحد المتباينين على الآخر محال وجب لزوم أن عند الواجب يكون مفوتاً له ومفوت الواجب حرام بلا شبهة وقد قيل بكونه فيلزم الطلاق المكروه على الممتنع الحرام ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** ابن قلت

وبشبهه يقال في النبي فيه شيء فالخطاب واحد بالذات والتعاود بالاصالة ^{١٢}

والتبعية كما في إيجاب للقدمات ومن هنا قيل يقتض كراهة تصدده ^{١٢}

فان خطا الضمن انزل من بالصرح لكن يلزم الحلاق للمكروه على ^{١٢}

الممتنع ان قلت فالامر بالشئ نهي عن ضد عينا والنهي عن ^{١٢}

الضد لينتزم الامر بالضد الآخر تحديراً فهذا الضد مني عنه عينا ^{١٢}

وما موربه تحديراً هف قلنا لا مكان بالنظر إلى شئ لا ينافي الامتناع ^{١٢}

بالذات ولا الامتناع بالنظر إلى شئ آخر لا يقال يلزم على الاول حرمة ^{١٢}

الواجب المحرمة الصلوة من حيث انها ضد الحج وبالعكس وعلى الثاني ^{١٢}

وجوب المحرمة ولو تحديراً كوجوب الزنا لانه ترك الواطئة وبالعكس نقول ^{١٢}

في الاول الامر لا يقتض الاستيعاب فلا يكون نهياً عن الضد اما فيمكن ^{١٢}

فعل ضد الواجب في وقت اخرا ومن هنا قيل ان الشرط ان يكون الواجب ^{١٢}

مضيقاً لكن يلزم ان لا يكون الحج ووقت العم ان يقال ذلك وقت نظر اليه ^{١٢}

من حيث هو وفي الثاني التبيين للدليل باصطخا خرج المحل من تحديراً ^{١٢}

آه تقرير السؤال اذا فرضنا القيام بامور ابر قد لك يقتض ان يكون كل واحد من القعود والاصطباح منبها عنه عينا بحكم ان ظاهر الامر يستلزم النهي عن جميع الاضداد والنهي عن القعود يقتض الامر بالاصطباح تحديراً بحكم ان النهي امر بالامتناع والاصطباح يكون نهياً عنه عينا او مأموراً به تحديراً فيكون متنعاً وجائزاً او تقريراً للجواب منع الاستحالة وذلك لان امكان الاصطباح بالنظر الى القعود والنهي عنه لا ينافي امتناعه بالذات بان فرض كونه منبهاً عنه لذاته ايضاً ولا امتناع بالنظر الى شئ آخر وهو القيام بتعميم الامتناع في موضع الجواب لا يقال ان الامتناع لازم لاقتناع القعود وامتناع القعود لازم لوجوب القيام فامكان الاصطباح لازم لوجوب القيام وقد فرض ان امتناعه لازم لوجوبه فاجتمع الامكان والامتناع بالنظر الى شئ واحد لانا نقول ههنا جهتان فالاصطباح من حيث انه ضد القيام متنع بالنظر اليه فكان الامكان والامتناع بالحقيقة بالنظر الى شئين **قوله** منزه ١٢ منزه **قوله** من حيث انها ضد الحج اذا لاركان الصلوة لا يجمع الاركان الحية ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** نهياً عن الضد مما ينافي في هذه الايجاب ولا شاعرة في الالتزام فاداء الصلوة نحو كون الحج بها منزه كاحرام التبتة ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** من ههنا قيل آه لا يقال لشكل هذا الواجبات الدينية كالايمان لانا نقول هو من قبيل الادراكات ودون الافعال ولو سلم فليس من قبيل ما يعناده فعل من الواجبات بل هو شرط لصحتها فكذلك قيل ان قول لا ينقص الدليل بالافعال بل يجري في الادراكات ايضاً ولذا قالوا ان الامر بالايمان نهى عن الكفر بل الحق ان يقال لا تضاد في العقائد الحقة باعتبار التقا في المدركة اولى الخزانة نعم باعتبار حدوث الايقاعات لها تضاد وذلك لاقتناع توجب النفس الى الحكمين قضيلاً فيحدث مرتباً ومبني معاً ولذلك اختلفت في اول واجبات فقبل الايمان بالشد وقيل بل النظر وقيل بل المقدرة كما فصل في منزهة هذا ١٢ منزه **قوله** مضيقاً فان الموسع لا يجب حرمة الضد اذ يجوز تركه الاوضح انه لا حاجة الى هذا التقليد اذ كما انه يجب الموسع في جزاء واجرام الوقت لك يحرم الاشتغال بعنده او اضداوه فيه فان الحرمة على حسب الوجوب ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** اي حرمة الحج من حيث انها ضد الصلوة ١٢

له قوله خلاف الغزالي وسائر الشافعية قالوا ان الجواز باق والحقيقة قالوا ان ذلك المشروع قد نسخ والجواز ان ثبت فبدليل اخر فان لم يوجد فهو على الحرمة والمعنى اشار اليه الى دليل الشافعية بقوله لان الوجوب اه لان نظام الدين **قوله** يتضمن الجواز فان الواجب ما يجوز المباشرة به مع حرمة الترك فغية امران الاول الجواز والثاني عدم جواز الترك **قوله** لان نظام الدين **قوله** وانما نسخ لا ينافي اي لا ينافي في الجواز فان حاصله ان الوجوب غير ثابت وهو يتبع مع الجواز **قوله** لان نظام الدين **قوله** فيبقى على ما كان من الجواز وانما نسخ في الترك اعلم ان الجواز الذي كان يفهم هو الجواز المقارن للجرح في الترك لا الجواز الاثم منه ومن الاباحة فان الامر ليس الا لطلب الفعل احتمالا غير مفيد طريان النسخ لم يبق هذا الجواز للمقارن للجرح في الترك القيمة ومطلق الجواز المشمل لا دليل عليه اذا كان دليلا لم يبق من والذي اليد فالجواز الذي كان يتبع منه الامر لم يبق والذي يدعون بقاؤه لا دليل عليه فانهم قائلون بوقوع **قوله** لان نظام الدين **قوله** فانهم يتقوم بفصل اخر وهو عدم الجرح في الترك **قوله** لان نظام الدين **قوله** فانهم يتقوم بفصل اخر وهو عدم الجرح في الترك **قوله** لان نظام الدين **قوله** فانهم يتقوم بفصل اخر وهو عدم الجرح في الترك

ولا صحاب سائر المذاهب وجه ضعيقة مذكورة في المطبات
 مع ما عليها فارجع اليها مسئلة اذ السنة الوجوب بقي الجواز خلافا
 للغزالي لان الوجوب يتضمن الجواز والناسخ لا ينافي فيبقى على ما
 كان قبل الجرح يتقوم بالفصل فيرتفع بارثقاعه قلنا يتقوم
 بفصل اخر وهو عدم الجرح على الترك كالجسم الناهي يرتفع غوه
 فبقي جازا فتدبر اعلم ان الجائز كما يطلق على المباح يطلق على ما
 لا يمتنع شرعا وعلى ما لا يمتنع عقلا وعلى ما استواء الامران فيه
 شرعا وعقلا وعلى المشكوك فيه كذلك هذا مسئلة يجوز في
 الواحد بالجنس اجتماع الوجوه والحرمة كالسجود لله وللشمس
 منع لبعض المعتزلة مكابرة وصرفهم الى قصد التعظيم لا يبعد انما الكلام في
 الواحد بالنوع فاما ان يفيد فيه الجهة حقيقة او حكما كما اذا تبادر
 فذلك مستحيل بل تكليفه حال التبع كاصولته في الدار المغضوبه
 الجمهور تصد وقال القاضي لا تصد وليسقط الطلب استبعد الامام

كان دليلا لم يبق من والذي يدعون بقاؤه لا دليل عليه فانهم قائلون بوقوع **قوله** لان نظام الدين **قوله** فانهم يتقوم بفصل اخر وهو عدم الجرح في الترك **قوله** لان نظام الدين **قوله** فانهم يتقوم بفصل اخر وهو عدم الجرح في الترك **قوله** لان نظام الدين **قوله** فانهم يتقوم بفصل اخر وهو عدم الجرح في الترك

اه اي قوله ان سجود الشمس ليس بمعصية بل قصد تعظيمها لا يقع لان قصد تعظيمه ايضا واجب ولا معنى للتفويض بانحال الجواز بعد ثبوت دليل **قوله** لان نظام الدين **قوله** فانهم يتقوم بفصل اخر وهو عدم الجرح في الترك **قوله** لان نظام الدين **قوله** فانهم يتقوم بفصل اخر وهو عدم الجرح في الترك **قوله** لان نظام الدين **قوله** فانهم يتقوم بفصل اخر وهو عدم الجرح في الترك

قوله لنا عدم اتحاد المتعلقين حقيقة آه حاصله ان المأمور به قد وجد بجميع اركانه وانما الشبهة في الشرط هي ايضاً متحققة ولقي الامر في الموانع وهو اجتماع الحرمة وهو غير متحقق ايضاً فان الصلوة حقيقة الافعال المحصورة وليس في تلك ما تؤذي ان لا يقارن بمعصية فهي مصدر ان المأمورية وحقيقة الغضب هو الازالة غير ان الازالة في الصلوة امر في الصلوة في الارض المحصورة انما اجتماع امران واجبة حرام ولا مفاضلة فيه وهذا هو معنى الصلوة مثاله كما اذا صام مع معصية كالاباق من اللؤلؤ وغوه فان الصوم صحيح فان كان مجاور المعصية ١٢ ملا نظام الدين **قوله** لو لم يكن من حيث انه غضب وتعد على ملك التبر فبالجهة الاصلية يكون واجبا بالجهة الثانية حرماناً فلا اتحاد في المتعلقين اصلاً فلا استخالة ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** قيل في تواتر مرزاجان لان علم ان الكون في الغضوب من حيث انه صلوة واجب حتى يجمع الوجوب مع الحرمة فالكون واجبا وتناول الامر بالصلوة وهو ممنوع اذا نهى عن الكون آه ١٢ عبد العلي **قوله** قيل نهى عن الكون في المكان آه هذا ما منع على قوله عدم اتحاد المتعلق فان الصلوة كون في الارض المحصورة وكل كون كذلك فهو منهي عنه **قوله** صلوة نهى عنه وهو مأمور به فيكون متعلق الحرمة والوجوب امر واحداً وهو الصلوة واما معارضة واصلها ان ذلك غير صحيح فان الكون فيها منهي عنه فلا صلوة فيها به صحيح لان ذلك يدل على ان المطلوب الكون في غير الغضوب **قوله** ان يكون شئ واحداً مأموراً به وهو ما ١٢ ملا نظام الدين **قوله** الدلالة اي دلالة العجز عن الكون في الغضوب على ان الصلوة المطلوبة في الصلوة فيه ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** كما هو حقيقة مع تغير الجهة والعمل على الحقيقة ضروري اقال يصرف صارت ٢٢ **قوله** والنقص بصوم يوم آه يعني لو كلف تعدد الجهة في الصلوة لزم صوم يوم لكونه مأموراً به او الله من حيث انه علوم ونهيا عنه من حيث ان في يوم النحر واجب او لا يمنع بطلان التالي فان عند الحنفية بمنقذ التذرع وعليه القضاء فلو صام خرج عن تهمة التذرع ولو عصى من حيث مخالفة النهي والدلائل كما هي مطلقة في الصلوة باعتبار المكان كذلك مطلقة في الصوم باعتبار الزمان كما لا يخفى على المتبحر واعلموا قول تعالى وليؤذوا ذريتهم ثانياً باننا سلمنا المختلف لكنه مانع فلا ينعقد ذلك المانع هو النهي عن الصوم فيه وهو يدل على الفساد شرعاً اقول لك ان تقول كما ان النهي يدل على الفساد كذلك الامر يدل على الصلوة وقد فرض جهتان فينبغي ان يكون كالصلوة ولكن ان يجاب بان المعصية المرجوة لا يغير مع المفردة الراجحة بالاتفاق ولا شك ان الاعراض عن صياغة التذرع راجحة كبيت لا وقد اجتمع على كون الصوم فيه معصية فليقدر ١٢ منه **قوله** الجواب بتخصيص الدعوى آه اجاب ابن الحاجب غيره من النقص بصوم يوم النحر بان النزاع فيما يمكن تعقل الفكاك كل من الجهتين عن الأثر وسببها ليس كذلك بناء على ان المعصية لا ينقض ودفعه بانه لا ينعف لان الدليل عام فان مداره على ان لا مانع الا لزم اجتماع المتضادين وعند تغير الجهة لا يلزم او الحال في جهة كان محلاً لاحد هادون الأثر فتتغير الحال اعتباراً اقول لو قرر النقص بان في صوم يوم النحر جهتين كونه وقادراً بالتذرع كونه في يوم النحر منها عموم من وجه لم ينعف التخصيص اصلاً لانه يكون في الدار المحصورة فلا جواب الا بالترام او بايداً وانما مانع قد برز ١٢ منه **قوله** لا ينعف الجمان الدليل ليس بناس باكان من الجهتين عموم من وجه اذ مقدارة جارية في صوم يوم النحر ايضاً اذ لا تقاد عند اختلاف الجهتين فهو علم ولم يورد النقص على الدعوى بل على الدليل فكيف ينعف بتخصيص الدعوى في الدعوى ١٢ المذبح

الرازي عند احد اكثر للتكلمين الجبائي لا يصح ولا يثبت لنا عدم اتحاد المتعلقين حقيقة فان الكون الحيز وان كان احداً بالشخص لكنه متعداً باعتبار انه كون من حيث انه صلوة وكون من حيث انه غضب **قوله** قيل النهي عن الكون المكان المغضوب يدل على ان الكون المطلوب في الامر بالصلوة غيره الا لانه ممنوع فانها فرع التصا لوجود الاجتماع نظر الى ان الامر مطلق كما هو حقيقة فابن الدلالة فصار كما امر عبد بالخياطة وهي عن السفر فخالطوا فانه مطيع عاص قطعاً والنقص بصوم يوم النحر مدفوع بان المختلف ممنوع فعند ما يخرج عن العهد بالصوفية ولو سلم فهو مانع وهو النهي الدليل على فساده الصوم فيه بخلاف النهي عن الغضب فانه لا يدل على فساده الصلوة **قوله** الجواب بتخصيص الدعوى بان كان بينهما عموم من وجه يدفع النقص عن عموم الدليل لان يقال العام مطلقاً لا حقيقة في التحصيل الاحقيقة الخاص لا اتحاد الجمل فيلزم اجتماع الحسن القبر في الحقيقة

قوله الجواب بتخصيص الدعوى آه اجاب ابن الحاجب غيره من النقص بصوم يوم النحر بان النزاع فيما يمكن تعقل الفكاك كل من الجهتين عن الأثر وسببها ليس كذلك بناء على ان المعصية لا ينقض ودفعه بانه لا ينعف لان الدليل عام فان مداره على ان لا مانع الا لزم اجتماع المتضادين وعند تغير الجهة لا يلزم او الحال في جهة كان محلاً لاحد هادون الأثر فتتغير الحال اعتباراً اقول لو قرر النقص بان في صوم يوم النحر جهتين كونه وقادراً بالتذرع كونه في يوم النحر منها عموم من وجه لم ينعف التخصيص اصلاً لانه يكون في الدار المحصورة فلا جواب الا بالترام او بايداً وانما مانع قد برز ١٢ منه **قوله** لا ينعف الجمان الدليل ليس بناس باكان من الجهتين عموم من وجه اذ مقدارة جارية في صوم يوم النحر ايضاً اذ لا تقاد عند اختلاف الجهتين فهو علم ولم يورد النقص على الدعوى بل على الدليل فكيف ينعف بتخصيص الدعوى في الدعوى ١٢ المذبح

له قوله وفي العموم من وجوه حقيقتان اجتماعهما اتفاقي فلا يلزم من كونها متضاداً الوجوب واحتمالهما في ذات ١٢ مولانا عبد العلي **له** قوله فتأمل اشارة الى انما يتم لو كان الوصف العام والخاص كلاهما ذاتيين كالصفات والمطلق والا فلا يثبت اقول اذا كان اللزوم ولو كان من احد الجانبين يلزم المحذور فانه وان لم يلزم اجتماع المتضادين لكن يلزم تكليف بحال لان الدائمة لقيضها المطلقة فإما بقي الا ان يكونا مغايرين في اجتماعهما اتفاقي وهو المراد من التخصيص فلا يلزم اجتماع التضاد ولا التكليف بالحال ١٢ منزه **له** قوله لان الاحكام الجواز واجب كما ايضا الكراهية فلو لم يثبت مع الحرمة لم يثبت مع الكراهية اذ لا مانع من ثبوتها مع الحرمة الا التضاد وهو في ثبوتها مع الكراهية اليقيني موجودا فلا يلزم باطل للاجتماع على ثبوت صلوة كرهية ١٢ **له** قوله لاجل الوصف وهو الواجب وان كان من اعتبار الذات فلزم الاجتماع فان يجوز نظر الى اختلاف المتعلق فيجوز في الحرمة والوجوب لذلك وان لم يجوز كان الصلوة المكروهة باطلة وهو خلاف الاجتماع ١٢ مولانا عبد العلي

للمتصلة وفي العموم من وجه حقيقتان فتأمل لنا ايضا لو لم يصح لما ثبت صلوة مكروهة لان الاحكام متضادة والكون واحدا فان المكروه انما هو الفعل وان كانت الكراهية لاجل الوصف فلا فرق بين تحريم والتزويج فتدبر واستدل لو لم يصح لما سقط التكليف قال القاضي قد سقط اجماعا وردت بحقه تحقق الاجماع اذ لو كان لعرفه احد ثم ادعى حقه التفرغ والغضب في الخروج عنها فيتعلقان به من خطأ أبي هاشم كيف ويلزم تكليف المحال بل التكليف المحال استصحاب المعصية حتى يفرغ زجرا كما ذهب اليه امام الحرمين ليس بعيدا الحق ان التوبة ما جية هذا مسئلة يجوز تحريم احد اشياء كاجابه فمفهومه الخلو وههنا منع الجمع وفيها ما تقدم في الواجب المحذور دليلا واخلاقا اعلم ان تعلق الترتك باحد اشياء على انحاء احدها ان يتعلق بمفهوم احدها فيفيد التعميم لان عدم الطبيعة انما يكون لعدم

الاجتماع فان يجوز نظر الى اختلاف المتعلق فيجوز في الحرمة والوجوب لذلك وان لم يجوز كان الصلوة المكروهة باطلة وهو خلاف الاجتماع ١٢ مولانا عبد العلي **له** قوله فلان الفرق بينه وبين اشارة الى رد ما قيل ان تهي التحريم ظاهر في البطلان فانه ينصرف الى الذات غالباً بخلاف نهي الكراهية فانه يرجع الى الوصف غالباً وذلك لان الكلام في الجواز العقلي فاذا جاز اجتماع الوجوب مع الكراهية يتعدا الوجهة فيلزم مع الحرمة لانها سواء في التضاد وان كان احدهما غالباً على الآخر في رجوعه الى الذات وليس الكلام في الغالبية والغلبة بل وضع المسئلة في ان اذ تعدد الوجهة فهل يجوز الاجتماع ام لا ١٢ منزه **له** قوله لما سقط التكليف لما فيه جهة حرمة كالصلوة في الارض المنصوية فان غير الواجب لا يكون معطاه بل هذا الاما يقال الصلوة بلا وصور يترجم صحيحه لئلا يفسد التكليف واللازم باطل ١٢ **له** قوله وردت مع تحقق الاجتماع واستند بخروج الامام فتعقب بان يدعى اجماع من سبق عليه ١٢ عبد العلي **له** قوله ثم لما كان ادعى ان في التفرغ عن الغضب تركه في التفرغ من الاول واجب الثاني حرام فاشارة الى رد ما ادعى ادعاء ١٢ مولانا عبد العلي **له** قوله تصيف المحال فان الاعتقال بالوجوب التزم المحذور والاول خارج ولم يشغل المعان المنصوب المحذور من غير شغل المكان محال ١٢ مولانا عبد العلي **له** قوله بل التكليف المحال لان الطلب في غير محل يشغل غير الغرض فلو كان شغل غير الغرض في غير محلها كان الشارع طالبا من المكلف تصيد الغرض وهو نظير ما كان ١٢ **له** قوله ليس من الواجب لا سبعا وابن العاصم ومما سبب من الواجب وهو باطل لا صفة الاجماع التزم من الواجب ان لا يكون محال انما يكون الامام بقوله

الاجتماع في نفس ١٢
انما يتم لو كان الوصف العام والخاص كلاهما ذاتيين كالصفات والمطلق والا فلا يثبت اقول اذا كان اللزوم ولو كان من احد الجانبين يلزم المحذور فانه وان لم يلزم اجتماع المتضادين لكن يلزم تكليف بحال لان الدائمة لقيضها المطلقة فإما بقي الا ان يكونا مغايرين في اجتماعهما اتفاقي وهو المراد من التخصيص فلا يلزم اجتماع التضاد ولا التكليف بالحال ١٢ منزه
له قوله لان الاحكام الجواز واجب كما ايضا الكراهية فلو لم يثبت مع الحرمة لم يثبت مع الكراهية اذ لا مانع من ثبوتها مع الحرمة الا التضاد وهو في ثبوتها مع الكراهية اليقيني موجودا فلا يلزم باطل للاجتماع على ثبوت صلوة كرهية ١٢
له قوله لاجل الوصف وهو الواجب وان كان من اعتبار الذات فلزم الاجتماع فان يجوز نظر الى اختلاف المتعلق فيجوز في الحرمة والوجوب لذلك وان لم يجوز كان الصلوة المكروهة باطلة وهو خلاف الاجتماع ١٢ مولانا عبد العلي
له قوله فلان الفرق بينه وبين اشارة الى رد ما قيل ان تهي التحريم ظاهر في البطلان فانه ينصرف الى الذات غالباً بخلاف نهي الكراهية فانه يرجع الى الوصف غالباً وذلك لان الكلام في الجواز العقلي فاذا جاز اجتماع الوجوب مع الكراهية يتعدا الوجهة فيلزم مع الحرمة لانها سواء في التضاد وان كان احدهما غالباً على الآخر في رجوعه الى الذات وليس الكلام في الغالبية والغلبة بل وضع المسئلة في ان اذ تعدد الوجهة فهل يجوز الاجتماع ام لا ١٢ منزه
له قوله لما سقط التكليف لما فيه جهة حرمة كالصلوة في الارض المنصوية فان غير الواجب لا يكون معطاه بل هذا الاما يقال الصلوة بلا وصور يترجم صحيحه لئلا يفسد التكليف واللازم باطل ١٢
له قوله وردت مع تحقق الاجتماع واستند بخروج الامام فتعقب بان يدعى اجماع من سبق عليه ١٢ عبد العلي
له قوله ثم لما كان ادعى ان في التفرغ عن الغضب تركه في التفرغ من الاول واجب الثاني حرام فاشارة الى رد ما ادعى ادعاء ١٢ مولانا عبد العلي
له قوله تصيف المحال فان الاعتقال بالوجوب التزم المحذور والاول خارج ولم يشغل المعان المنصوب المحذور من غير شغل المكان محال ١٢ مولانا عبد العلي
له قوله بل التكليف المحال لان الطلب في غير محل يشغل غير الغرض فلو كان شغل غير الغرض في غير محلها كان الشارع طالبا من المكلف تصيد الغرض وهو نظير ما كان ١٢
له قوله ليس من الواجب لا سبعا وابن العاصم ومما سبب من الواجب وهو باطل لا صفة الاجماع التزم من الواجب ان لا يكون محال انما يكون الامام بقوله

تدبر واستدل لو لم يصح لما سقط التكليف قال القاضي قد سقط اجماعا وردت بحقه تحقق الاجماع اذ لو كان لعرفه احد ثم ادعى حقه التفرغ والغضب في الخروج عنها فيتعلقان به من خطأ أبي هاشم كيف ويلزم تكليف المحال بل التكليف المحال استصحاب المعصية حتى يفرغ زجرا كما ذهب اليه امام الحرمين ليس بعيدا الحق ان التوبة ما جية هذا مسئلة يجوز تحريم احد اشياء كاجابه فمفهومه الخلو وههنا منع الجمع وفيها ما تقدم في الواجب المحذور دليلا واخلاقا اعلم ان تعلق الترتك باحد اشياء على انحاء احدها ان يتعلق بمفهوم احدها فيفيد التعميم لان عدم الطبيعة انما يكون لعدم

له قوله مفهوم احد ويكون هذا المفهوم منواتا وشرعا للنهي عنه لا مقصود بالذات بالنهي ١٢ عبد العلي **٤٤** قوله اتصف به الطبيعة في الجملة اليه في اشارة الى وضع ما يكون ان يقال انه يلزم من لزوم اتصاف الطبيعة لا تصاف الفرد صدق قولنا كلما كان زيد معدوما كان الانسان معدوما وكذا يلزم من لزوم انفراد الفرد لا تصاف الطبيعة صدق قولنا كلما كان الانسان معدوما كان معدوما مع كذب النتيجة اللازمة من التقديسين انتهى كلما كان زيد معدوما كان الانسان معدوما وكذا يلزم من لزوم انفراد الفرد عدم الطبيعة في الجملة والملازم لعدم الافراد وهو معدوما بالكلية قتال ١٢ منه رحمه الله **٤٥** قوله نحو لا تأكل اسك واللبن اي مجموعها وبذا التوصل بالتحقيقة من انحاء تعلق الترك باحد اشياء الاله لا تسامح ١٢ مولانا مولوي عبد العلي رحمه الله **٤٦** قوله والاله انزعج من عطف الجملة ليعاد في الشقوق بمعنى الترك يكون الترويض والتراب ولا يخفى عليك ان مآل الانحاء الثلاثة

جميع الافراد نحو لا تأكل اسك او كفورا والثاني ان يتعلق بمصدق

عليه مفهوم احد ها فيفيد ما عدم هذا اوعده ذلك ويتعلق

بمفهوم احد ها بالعرض بناء على ان كل ما اتصف به بالعرض

الطبيعة في الجملة فلا يفيد عموم السلب الثالث ان يتعلق بالمجموع

فيفيد عدم الاجتماع وذلك فيما اذا كان العطف بالواحد لا ياكل

التمك واللبن والرابع ان يكون الترك نفسه مبالا للترك وذلك

اذا كان العطف باو والمقصود بالجمع نحو لا تأكل السمك واللبن

ولاظهار انه من عطف الجملة على الجملة هكذا ينبغي ان يتحقق

مسئلة للندوب هل هو ما موربه فقد الخفية لا الاحجاز

او قيل عن المحققين نعم خيفة لنا ان الامر حقيقة في

القول المخصوص فقط وذلك القول حقيقة في الجار فقط

وايضا لو كان لكان تركه معصية لانها مخالفة الامر ولو كانت

فقط امرتهم بالسواك عند كل وضوء لانه نذيرهم اليه

الاخيرة واحد وانما الافتراق في الطرفين فان المقصود في الطرح منع الجمع ١٢ مولانا عبد العلي **٤٧** قوله بل هو ما موربه عليه بل على سبيل الحقيقة ام لا **٤٨**

قوله في القول المخصوص آه والصغرى والكسب من المسلمات من الطرفين قد استدلت عليها في فصل الامر خارج اليه ١٢ منه **٤٩** قوله وذلك القول حقيقة في الايجاب فقط فالامر حقيقة فيه قال واقف

الامر اللهية قد سره لان يكون اللفظ حقيقة في لفظ لا يلزم ان يكون حقيقة فيما هو حقيقة فيه بل هو حقيقة مطلقا سواء كان اللفظ حقيقة او مجازا لا ترى اللفظ حقيقة في القول المخصوص ان كان في اللفظ مجازية وان

ان يقال الواو في قوله وذلك القول آه المحال عن القول المخصوص والحاصل ان الامر حقيقة في القول المخصوص حال كونه للوجوب كالندوب ليس ما موربه لعدم الحتم هناك بل هو من هذا التوجيه لبعض عبارات الكتب الاخرى نعم انه دليل مستقل ١٢ مولانا عبد العلي

٥٠ قوله ايضا لو كان الامر حقيقة في الندوب كما يقول المخصوص لكان تركه اي ترك الندوب معصية والتالي باطل بالاتفاق والبيان والملازمة لانها اي المعصية مخالفة الامر حقيقة او حكما كما في باب

بشارة النهي عنه واما ان المعصية مخالفة الامر فقولنا تعالى فكيفيت امرى وقوله تعالى فليحذر الذين يخافون عن امره ان يقسم فتنة او يصيب عذاب اليم

خاصة الفتنة لا يكون الا مع المعصية والقول بان امره محمود بعيدا عن ارباب اللفظ مطبقون على ان المعصية مخالفة الامر فقد بر ١٢ ملا نظام الدين

٥١ قوله ولما صح الخ اي ولما ايجز انه لو كان الامر حقيقة في الندوب صح قوله صلى الله عليه وآله وسلم لو ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك

اه رواه النسائي وفي رواية البخاري لامرتهم بالسواك مع كل صلوة والتالي باطل فاما الملازمة فدل عليه قوله لانه صلى الله عليه وآله وسلم

ما موربه لكان السواك كذلك فلا يصح لامرهم فان مراده مخالفة المشقة اتقتت له احد الامر بالسواك مع انه ما موربه في جميع النقيضان ١٢ ملا نظام الدين

رحمة الله تعالى عليه

الامر حقيقة في الندوب صح قوله صلى الله عليه وآله وسلم لو ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك

اه رواه النسائي وفي رواية البخاري لامرتهم بالسواك مع كل صلوة والتالي باطل فاما الملازمة فدل عليه قوله لانه صلى الله عليه وآله وسلم ما موربه لكان السواك كذلك فلا يصح لامرهم فان مراده مخالفة المشقة اتقتت له احد الامر بالسواك مع انه ما موربه في جميع النقيضان ١٢ ملا نظام الدين

رحمة الله تعالى عليه

قوله لانها لو كان للحكم فان المباح ما اذن الشارع بالتحيز بين الفعل والترك الواجب اذن في الشارع بالالتزام ولا شبهة في ان هذين المادتين مندوبان في مطلق الماذون من قبل الشارع اذ لو كان امرين متباينين في اتم وهو المذون وقوله وبما نومان للحكم فلا يكون احدهما من جنس الاخر ١٢ لان نظام الدين **قوله** وهو جزء من التحيز الواجب لانه الماذون في الفعل مع الجرح في الترك ١٣ مولانا عبد العلي **قوله** هو لاعتباري فعلا وتركه كما في تركه ولا شك في ان هذا المعنى ليس من جنس الواجب اذ لا يجوز تركه كالمباح فحين هذا من ذاك ١٢ مولوي معين **قوله** وسئل النزاع لفظي النزاع بين كون المباح من جنس الواجب ام لا نزاع لفظي لا يقم احد الطرفين مراد لظن حتى لو فهم ما اكره اذا اتى في اراد بامر مباح ما يكون جائز الفعل والترك والموجب ليس كالفعل فيجب من كونه والمثبت لهجية اراد بالمباح المطلق والواجب ايضا ماذون فيجعله من جنس

بالتحيز في لا تكون الا بعد الشرع خلا فالبعض المعتزلة و قد تقدم مسألة المباح ليس بجنس للواجب **قوله** انما نوعان للحكم وظن انه جنس لان للمباح هو الماذون في الفعل وهو جزء حقيقة الواجب قلنا لان ذلك تمام حقيقة المباح بل هو المتسادي فعلا وتركه وعل النزاع لفظي مسألة المباح ليس بواجب خلا للكبني **قوله** بان كل مباح ترك حرام وكل ترك حرام واجب ولو خيرا كما مر فيما قبل ان ضد الحرام واجب خيرا وانما قال بكلمة لولان عند الحرام نومان واختلاف الحركة والسكون فالضد واجب عينا ١٣ لان نظام الدين **قوله** اما اولها فلما انما نظام آه اقول يمكن رفع الاول بانه لا بد في ترك الحرام من احد الامرين اما عدم التقضي او وجوب المانع وحينئذ قلنا ان يقرر الاول هكذا كل مباح ترك حرام ولو بدلا وكل ترك حرام كذلك واجب ولو خيرا او فيه ما فيه ١٤ **قوله** هو المانع لوجود الحرام وكيف لا وان عدم التقضي كالت في عدم الحرام فوجود المباح بعد ذلك لا دخل له في عدم الحرام قال في الحاشية لدفعه انه لا بد لترك الحرام من احد الامرين اما عدم الارادة او فعل المباح فكل واجب ولو خيرا ثم قال وفيه ما فيه ووجه ان التقضي للعدم بالذات هو عدم الامادة واما المانع فعلة بالعدم لا ينسب اليه عدم الامانة ووجود التقضي فان عدم الاشئ محض لا يصلح الوجوب ولو اريد الكف فللانواع في وجوبه قال في البدل وغيره الحق انه لا يخلص عنه بعد تسليم ان مقدمة الواجب واجبة فان فعل المباح مقدمة لترك الحرام الذي هو الواجب وهذا ليس بشئ لان المقدمة لا يجب الامانة مقدمة وفعل المباح ليس بمقدمة الترك الا عند وجود القصد للحرام واما قبله فلا يتوقف الترك على الفعل المباح فانه يتوقف بانتقار التقضي لا بفعل المباح الذي هو المانع فحينئذ لا يلزم وجوب المباح الاحال القصد الى الحرام ونحن نلتزمه وعلى هذا ينبغي ان يقيد مسألة وجوب احد صند الحرام بما اذا كان مقوتا وفي وقت التقويت لا مطلقا فلما اراد انه حينئذ يطل ما اذ عيتم من وجوب احد صندا والحرام وان قول الكعبية ملازم لما اذ عيتم فلا يتم منكم مخالفة فانهم ١٣ مولانا عبد العلي

المطلق والواجب ايضا ماذون فيجعله من جنس فالمثبت للامر بخير في غير الثاني حتى لو فهمه لا يثبت ما اكره والثاني ثابت لانه امر لا يحكم المثبت حتى لو علمه لتقاء الية وما وقع الاشتباه لهما الا بالاشتراك اللفظي وهو المعنى من النزاع اللفظي ١٢ مولوي محمد معين **قوله** خلافا للكبني والمسئلة بغير محتاجة الى الدليل فان المباحة والوجوب متباينان بقية امر الكعبية فانه خلاف الظاهر فان مذهبنا ان كل ما يفرض مباحا فهو واجب ظاهرا فاسد فان المباح في سعة الترك والواجب ليس فلا بد من كشف الغطاء في شبهة ١٣ لان نظام الدين **قوله** بان كل مباح ترك حرام لان كل مباح فهو ضد مقوت للحرام وهو المعنى من الترك للحرام ١٣ لان نظام الدين **قوله** وكل ترك حرام واجب ولو خيرا كما مر فيما قبل ان ضد الحرام واجب خيرا وانما قال بكلمة لولان عند الحرام نومان واختلاف الحركة والسكون فالضد واجب عينا ١٣ لان نظام الدين **قوله** اما اولها فلما انما نظام آه اقول يمكن رفع الاول بانه لا بد في ترك الحرام من احد الامرين اما عدم التقضي او وجوب المانع وحينئذ قلنا ان يقرر الاول هكذا كل مباح ترك حرام ولو بدلا وكل ترك حرام كذلك واجب ولو خيرا او فيه ما فيه ١٤ **قوله** هو المانع لوجود الحرام وكيف لا وان عدم التقضي كالت في عدم الحرام فوجود المباح بعد ذلك لا دخل له في عدم الحرام قال في الحاشية لدفعه انه لا بد لترك الحرام من احد الامرين اما عدم الارادة او فعل المباح فكل واجب ولو خيرا ثم قال وفيه ما فيه ووجه ان التقضي للعدم بالذات هو عدم الامادة واما المانع فعلة بالعدم لا ينسب اليه عدم الامانة ووجود التقضي فان عدم الاشئ محض لا يصلح الوجوب ولو اريد الكف فللانواع في وجوبه قال في البدل وغيره الحق انه لا يخلص عنه بعد تسليم ان مقدمة الواجب واجبة فان فعل المباح مقدمة لترك الحرام الذي هو الواجب وهذا ليس بشئ لان المقدمة لا يجب الامانة مقدمة وفعل المباح ليس بمقدمة الترك الا عند وجود القصد للحرام واما قبله فلا يتوقف الترك على الفعل المباح فانه يتوقف بانتقار التقضي لا بفعل المباح الذي هو المانع فحينئذ لا يلزم وجوب المباح الاحال القصد الى الحرام ونحن نلتزمه وعلى هذا ينبغي ان يقيد مسألة وجوب احد صند الحرام بما اذا كان مقوتا وفي وقت التقويت لا مطلقا فلما اراد انه حينئذ يطل ما اذ عيتم من وجوب احد صندا والحرام وان قول الكعبية ملازم لما اذ عيتم فلا يتم منكم مخالفة فانهم ١٣ مولانا عبد العلي

بشئ لان المقدمة لا يجب الامانة مقدمة وفعل المباح ليس بمقدمة الترك الا عند وجود القصد للحرام واما قبله فلا يتوقف الترك على الفعل المباح فانه يتوقف بانتقار التقضي لا بفعل المباح الذي هو المانع فحينئذ لا يلزم وجوب المباح الاحال القصد الى الحرام ونحن نلتزمه وعلى هذا ينبغي ان يقيد مسألة وجوب احد صند الحرام بما اذا كان مقوتا وفي وقت التقويت لا مطلقا فلما اراد انه حينئذ يطل ما اذ عيتم من وجوب احد صندا والحرام وان قول الكعبية ملازم لما اذ عيتم فلا يتم منكم مخالفة فانهم ١٣ مولانا عبد العلي

ان قوله مصادمة الجملة لاجتماع فلا يصح وذلك لاجتماع على ان الفعل ينقسم الى البياح والواجب والحرام والمكروه والمنذور والمقتسام فتباينة كلامي من المباح
 لاجب ١٢ قوله بالنظر الى ذات الفعل انه من مهننا يظهر ان ما اتفق ابن الحاجب على الكعبى ان الامر يطلب يستلزم تزجج المأمورية والمباح لا تزجج فيه لتساوي طرفيه
 فلا يكون مأموراً بغيره بحيث لان ان الامد التساوي لذاته فمسل لكن لان قوله فلا يكون مأموراً به وان اراد من كل الوجوه فممنوع ١٢ منه قوله للمباح قد يصير واجباً له لا
 يقال انقلاب الحقيقة لانا نقول للوجوب بالغير لا ينك في الابقرة لذاته على ان مثل انقلاب العناصر وان لم يكن لذاته واجباً لان العبرة للاجتماع ١٢ منه قوله الشافعي

رحم الله تعالى الابد بالمسرح ما اتفق في الفعل وهو اعم
 من المنذور والملاحق وهو من الوجوب بالشرع
 ثم انه على هذا التقدير ايضا لا بد من دعوى بجهة تميزه كما
 يدل عليه قوله قد يصير وعلى هذا غلطي في خلاص الامام
 الشافعي فانه يقول للوجوب الحج والعمرة بعد الشروع
 فاذا الاو في عنوان المسئلة ما في كتب مشايخنا
 الشافعية بالشرع خلافا له ١٢ مولانا عبد العلي
 قوله لا يستلزم عقلاً ولا شرعاً متممها اي بقا
 هذا التحية ودها املا نقلنا نظيره واما شرعاً فلان الحج
 الفعل بعد الشروع فيه لا يبقه الخيار بل يوجب اواره
 وبهذا الظاهر منع ما قال الشافعي من ان حقيقة
 التحية لو وجب لم يكن تيمناً ١٢ مولوي حسين قوله
 فليزم التقصير بالافسار واداره عليه اما اولاً فلان معنى
 قوله عز من قائل النهي عن ابطال العمل بالرياء اخذ
 والنفاق واما ثانياً كما هو المراد عن الصحابة من
 اما ثانياً فلان بطلان العمل في الافساد يمسك او يجوز
 ان شياب العمل على بعض الصلوة وان لم يثبت
 ثواب الصلوة فيما بطل على ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله
 قوله الحكم منه رخصة فيه وعلى من جعل الرخصة من
 خطاب الوضع وذلك لان منها ما يكون واجباً ومنها
 ومباحاً وفيه ما فيه ١٢ منه قوله احذر ومنه قوله
 ولها تفسير ان احدهما الحام التخيير في ولا يكون
 الا حيث يكون هناك رخصة وثانياً ما لم يتبين من العرف ان
 اليسر بل حكمه بتدارك ذلك كون الحكم عزية او رخصة
 من الكلام الوضع ورجح بيني البيهقي وما قيل لبعض
 واجبة وبعضها حرمة فكيف يكون الوضع فيها ففيه ان رخصة
 الرخصة وان كان حكماً تعلقاً لكن الكلام في كون الحكم رخصة
 او عزية ولا شك ان ليس اما الوضع مماثل ١٢ مولانا
 عبد العلي قوله استبحى مع قيام الحرم ما في المتن
 الرخصة هو الشرع اجزاء مع قيام الحرم لولا ان
 يقتضيه ما في التمرات تنافى المكروه عن اجزاء الحرم
 اتفق لحرمة قتل النفس بلا يباح مع ان التثبت على ما رواه

مصادمة الاجماع فاجاب انه بالنظر الى ذات الفعل هذا
 الى ما يستلزمه وتوقف بان يذم ان يكون كل حرام
 واجباً لان كل حرام ترك الحرام اخره هو صند واجب ان لان
 يلتزم باعتبار الجهتين مسئلة المباح قد يصير واجباً
 عندنا كالفعل بالشرع خلافاً للشافعي لنا الجوابان التحير
 ابتداءً لا يستلزمه عقلاً ولا شرعاً استمراره والوقوف بالهني
 عن ابطال العمل فحج الاجماع فليزم القضاء بالافساد مسئلة
 لكم منه رخصة وهي ما تعذر من عذر الى يسر لعذر وهي
 اربعة الاول ما استبحى مع قيام المحرم وقيام حكمه
 كاجراء كلمة الكفر على اللسان عند الاكراه
 وفي العزيزية اولى ولو مات كان ما جوراً والثاني
 ما يتراخي حكمه سببه الى زوال العذر كلفظ المسافر والرضي
 والعزبية فيها اولى ما لم يستضر فلو مات فيها ثم والثالث

الامة في معنى الله تعالى اعز عليه بخلات ذلك ١٢ منه قوله عند الاكراه فانه باق على الحرمة وويل حرمة لم يفت من ذلك الا ان يرد مسألاً لان الشرع اذ هو
 حقه منقضى قبل العذر ومد بالعقود ان لا يخلت المياد ١٢ مولانا عبد العلي قوله كلفظ المسافر والمراد فان سببية الشبه باقية في قيامه لوصفها بغيره من
 اجري كما روي مسلم والبخاري ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لجزيرة ابن عمر والاسلمي ان شئت ضم وان شئت فافظ وتأثر انقلاب عنهما في قوله تعالى فمن
 كان منكم مريضاً او على سفر فعدة من ايام اخر ١٢ مولانا عبد العلي قوله لان وقوع نفسه في التهلكة بتقدير ما لم يطلب الله تعالى من ثم انهم قيو الاثم بما اذا طلب
 بذلك ظاهر لان لو لم يعلم فهو ملتح في ظنه والله تعالى لا ينظر الى صول الاعمال انما نظر الى القلوب ١٢ مولانا عبد العلي

قوله في غير ذلك من ذلك اشتراط قتل النفس في مائة التوبة ودية القنار بالقصاص مما كان قتل اخطاؤا اوراق الغنم وتحريم العروق في اللحم والسمك والطييات بالذئب وان لا يظهر من الجناية والحديث غير المار وكون الواجب من الصلوة في اليوم والليله خمسين وان لا يجوز الصلوة في غير المسجد وطهارة الجمار بعد العشي في الصوم والاكل بعد النوم فيه وكاتبه ذنب المذب ليل على باب داره صبا كما في التقدير ١٢ منه **قوله** حرمة الميتة للمضطر آه تلاحظت بالكلية على اذاحلت لياكل الحرام وذلك بقوله لم قد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه وذهب كثير منهم اليوسف في رسلته ان الحرمة لا ترفع وانما رفع انها كلف الاكراه على الكفر فلا ياتم بالامتناع ويحدث في الحلف المذكور **قوله** لان حقيقته الرخصة ما تفرغ من سائر الية وهو يقتضى بقا الحكم الاصل وتزوية صفة وفي الفسخ ورخصة الاسقاط مسقط الحكم الاصل ١٢ **قوله** الثالث ان في المجازية اذ لم يبق الحكم الاصل مشروعا اصلا فلا شائبة لكونه لم يمتد بخلاف النوع الرابع فان فيه شائبة الرخصة لكونه مشروعا في غير صورة العذر ١٢ مولانا عبد العلى **قوله** كاللادل في الحقيقة اى كما ان النوع الاول اتم في كونه رخصة حقيقة لان الحكم الاصل باق من كل وجه فقيه تفرغ منه تقييد اقويا مبينا بخلاف الثاني فانه وان كان الحكم الاول باقيا من جهة ابقار السبب الا انه ليس الخطاب متعلقا به فقيه تفرغ ضعيفا من الاول وكذا قالوا ١٢ مولانا عبد العلى **قوله** من سر اية الحدث اليها اى الى الرجل حاصله ان الحدث سار الى الرجل فاذا تخفت على الطهارة حصار الحنف تماما مقام حبله الرجل فيعمل الحدث الحنف فهو تابع عن سر اية الحدث اليها فلم يصل فلا يجب غسله فقد سقطت في غسلها مع الحنف كغسل الرأس ليس من الوظائف ١٢ لان نظام الدين **قوله** ولا يجب الغسل بانقضاء المدة حاصله انه قد ثبت ان دخول الماء على الرجل ناقض للمسح فلو لم يكن الغسل مشروعا كان غسلها كغسل سائر الاعضاء الغير الواجبة الغسل كغسل الرأس والبطن فلا يكون مجزئ فيكون المسح على حاله وايضا لا يجب في تلك الصورة الغسل بانقضاء المدة وهذا يدل على ان المسح قد بطل واذا قد بطل لا يجب الغسل فالغسل الاول كانت وهو المعنى من المشروعية ١٢ لان نظام الدين **قوله** ورد بان الرواية المذكورة آه فلا تجزئ منع الصحة وقال العبد الضعيف المعتصم بحبل المتن ان الرواية متوجهة فان الرواية في الفرع المذكورة في المعتمرات وهو صين ذكر قول الزيلعي قال هذا الفرع مذكور في الظهيرية لكن في صحة نظر ولا شبهة في انه اذا رويت روايتان فاحدهما باطل بريقين او مرجوح اليه اذا العمل بالجميع اذا اجتمع غير ممكن فلا بد من بطلان احده الروايتين والنظر الصحيح يحكم ببطلان المسح فان الحنف عهدنا لنا فيقضى للقدم على طهارتها كما كانت من قبل فوصول الماء اليها ووصول اى غير ذى حدث كالغذاء والرأس ووجه لا مانع عليه ان منع الصحة فانهم ١٢ مولانا مولوى نظام الدين رحمه الله تعالى

ما نسخ عنا تخفيفا بما كان على من قبلنا من احوال كقرض موضع الجحاسة واداء الربع في الزكوة الى غير ذلك والرابع ما سقط عن عذر مع مشروعية في الجملة ويسمى رخصة اسقاط كسقوط حرمة الميتة للمضطر والوا لتسمية الاخير بالرخصة مجاز والثالث التفرغ في المجازية كالاول في الحقيقة فرع قالوا سقوط غسل الرجل مع الحنف من الرابع لان الحنف اعتبر شرعا ما لغا من سر اية الحدث اليها وفيه انه انما يتم لو لم يكن الغسل في الرجل هناك مشروعا لكنه مشروعا بعد وان لم يترغ خفيه ولم يهدا يبطل مسحا اذا خاض في النهرو دخل الماء في الحنف ولا يجب الغسل بانقضاء المدة واجيب بمنع صحة رواية لطلان المسح وان الغسل انما لم يجب بعد التفرغ لانه قد حصل **وذكر بيان الرواية المذكورة في**

ما نسخ عنا تخفيفا بما كان على من قبلنا من احوال كقرض موضع الجحاسة واداء الربع في الزكوة الى غير ذلك والرابع ما سقط عن عذر مع مشروعية في الجملة ويسمى رخصة اسقاط كسقوط حرمة الميتة للمضطر والوا لتسمية الاخير بالرخصة مجاز والثالث التفرغ في المجازية كالاول في الحقيقة فرع قالوا سقوط غسل الرجل مع الحنف من الرابع لان الحنف اعتبر شرعا ما لغا من سر اية الحدث اليها وفيه انه انما يتم لو لم يكن الغسل في الرجل هناك مشروعا لكنه مشروعا بعد وان لم يترغ خفيه ولم يهدا يبطل مسحا اذا خاض في النهرو دخل الماء في الحنف ولا يجب الغسل بانقضاء المدة واجيب بمنع صحة رواية لطلان المسح وان الغسل انما لم يجب بعد التفرغ لانه قد حصل **وذكر بيان الرواية المذكورة في**

صحة نظر ولا شبهة في انه اذا رويت روايتان فاحدهما باطل بريقين او مرجوح اليه اذا العمل بالجميع اذا اجتمع غير ممكن فلا بد من بطلان احده الروايتين والنظر الصحيح يحكم ببطلان المسح فان الحنف عهدنا لنا فيقضى للقدم على طهارتها كما كانت من قبل فوصول الماء اليها ووصول اى غير ذى حدث كالغذاء والرأس ووجه لا مانع عليه ان منع الصحة فانهم ١٢ مولانا مولوى نظام الدين رحمه الله تعالى

له قوله وبان الاجماع انه توضيح ان الحنف لما اعتبر شرعاً ما نفعاً مسرية الحدث الى الرجل قبل النزح وانقضاء المدة فلا يجهول حتى يفيض الغسل قبله لان الانالة فرع الوجود بل انما يسرى بعد النزح والانقضاء فهو طارئة على الغسل في الحنف فيكون الغسل وجوده وحده سواء لانه في غير وقتة فكان في غير محله قائل ١٢ منته ١٢ قوله محدث طارئة على ذلك المنزل فان الغسل الذي وجد قبل انقضاء المدة لا يؤثر في ازالة الحدث الذي حدث في القدم بعد احدها كيف وليس هذا الاكالاكتفاء بالتوضيح السابق على البول لوجوه وهذا مخالفة للفرقيات الديلمية ١٢ مولانا محمد علي **له قوله** هذا من لان لا يلزم من بطلان المسح اذا غاض وعدم وجوب الغسل بانقضاء المدة كون الغسل مشروعاً في مدة المسح ونحوه فمقرر ١٢ منته ١٢ **له قوله** وما آه فان قلت كيف يكون الاتيان به الثا وقد مر في الهداية ان الاعتدال العزيمة الى اجاب بقوله وما قالوا ان العزيمة آه ١٢ مولانا بعد **له قوله** باسقاط سبب الرخصة فالشروع في حق المتخفف ما دام متوقفاً للمسح وسقوط الغسل واذا نال سبب الرخصة بان نزح الحنف ولم يغسل فليس في حقه المشروع الا الغسل لو كان الاذلة ثم الغسل مستحباً فلا ينافي كونه من الرابع وفي الهداية لكن من رآه لم يمسح اخذ بالخبر لان ما هو ارجح ان النزح مباح في كل حين بل هو مع ابانته وقت رفع التيمم واجب وفيه من الجاهل ١٢ ما نظام الدين **له قوله** في معنى ان لا يتوقف بعد تصور الطرفين وان كان متوقفاً على التيمم بعد العلى رجم الله **له قوله** استتباع الغاية هو طلب الفعل تبعية غاية وتزويج وجوده بالتمسك بوجوه ذلك قرتب للتأثير على الفعل وتبعته في الوجود فان الغسل صحيحاً ١٢ **له قوله** موافقة الامر اعلم ان تأمل موافقة اهم من ان يكون يقينياً او ظاهرياً لان الامور تتبدل في مالم يظهر فسادها وهذا لا ينافي كون الامر يربط بالسلوك يقين الغاية التي لم يظهر فسادها ومن ثم وجب القضاء حين فسادها وذلك لان العزيمة والتمسك بالزعم والمسقط القضاء هو الايمان بالامر على وجهه بحسب الواقع وح لا احتياج لما قبله في القول بان وجوب القضاء ان كان باسبب التيمم وان كان بالامر الاول فيمكن ان يقع التيمم والمكلف قد اتى باحد تادون الاثم والعدوان امر الشارح هو الامر الاول ١٢ منته ١٢ **له قوله** تحقيقاً او تقديراً او من غير الغاية هذه التيمم والتمسك بالعبادات التي لا تقضاء بها كصلوة النبي صلى الله عليه واله وسلم **له قوله** بلا توقف الا في التيمم والتمسك بالعبادات التي لا تقضاء بها كصلوة النبي صلى الله عليه واله وسلم مؤيداً للصلوة اذ انما بها فانه يعرف باليقين ١٢ **له قوله** وقد تم ان التيمم والتمسك بالعبادات التي لا تقضاء بها كصلوة النبي صلى الله عليه واله وسلم فان العزيمة جارية عن استتباع التيمم والتمسك بالعبادات التي لا تقضاء بها كصلوة النبي صلى الله عليه واله وسلم

الكتب المقبولة كالظهيرية وغيرها وبان الاجماع على ان

في جواب بان آه ١٢

المزيل لا يظهر عمله في محذات طارئة بل الحق ان يقال للمعتبر

في الجواب ١٢ في رخصة الارواقا ١٢

نفي المشروعية في نظر الشارع بان يكون العمل به اثمًا واطلاق

العزيمة ١٢ هو المزيل الذي يمسح بالماء المذوق باليمين واليسار ١٢

هذا ممنوع وما قالوا ان العزيمة ادنى فالمراد باسقاط

سبب الرخصة مسئلة الحكم بالصحة في العبادة

اي ينزع الحنف في لا يتحقق رخصة المسح ١٢

عقل لانهما استتباع الغاية وهي في العبادات عند

في العزيمة ١٢ في الصلوة ١٢

المتكلمين موافقة امر وان وجب القضاء كالمسئلة

بظن الطهارة وعند الفقهاء كونه مسقطا لوجوب القضاء

فان لم يجهل فغيره فيجب القضاء ١٢

تحقيقاً او تقديراً كما في الاداء ولجد درود الامر لعرف

سواء كان كافي اكثر الصلوة والقيام ١٢ كافي في اليد والجمعة والحاصل في رفع الذمته ١٢

ذلك بلا توقف وقد ظن انها من احكام الوضع وقيل

اصلاً ١٢ في الشراء

بمعنى الموافقة عقلي وبمعنى الاسقاط وصنع قول

القول بالصلوة ١٢ كما في المتكلمين ١٢

الاسقاط فرع التمامية وهو بالموافقة وهو عقلي

وقيل في المعاملات وصنع اتفاقاً لان ترتيب

القول بان اجاب ١٢ منته

لوقاية الامان والاشارة والالتفات عليه الابي كذا الشرح ان قينة الصلوة مثلاً يتم هذه الامان والاشارة وهو خطاب المصلين الى الله تعالى وقوله لا يتناول من ان القول بيقا والقضاء بعد اتيان المصلي على وجهه كما لا يلب اية بعد اتيان المصلي على وجهه وانما في القضاء مستند لما قامت فاذ كان المطلوب تمامه وهو في الواقع الاثر بقضاء القضاء ١٢ قوله بلا توقف الا في التيمم والتمسك بالعبادات التي لا تقضاء بها كصلوة النبي صلى الله عليه واله وسلم وهذا التمامية اذا زيد الموافقة الواقعية ولم يمسح بصلوة الصلوة من المصلحة التي لا تقضاء بها كصلوة النبي صلى الله عليه واله وسلم

قوله قول جعل العقود اسباباً له هذا وعلى ما قال الفاضل من ان الصفة في المعاملات وضعي مما جعل العقد اسباباً لا شك في كونه من الوضع لكن الصفة ليست ذلك بل هي اتيان لها كما جعلها وذلك الاتيان هو المناط لا استتباع الثمرة المرتبة على هذه العقود لوجود الشرع والاستتباع يعرف بالعقل فصحة المعاملات يعرف بالعقل كيف يكون من الوضع ١٢ مولوي محمد مبین **قوله** قائل اشارة الى ان ههنا جزئيات وكليات وصحة الجزئيات بالمطابقة للكليات وصحة الكليات بموافقة الله فلا والله ان يقال العبادات ايضاً جعلت اسباباً لثمراتها الا ترى ان تصرفهم الواجب مثلاً بما يقتضيه فله سبباً للشواب وتركه سبباً للعقاب وحيث فالمراد بفقته دليل المطابق الجزئيات على الكليات ومستلزم لتحقيق ثمراتها فانه مقام الغاية فليذكر ١٢ من **قوله** وهو الاشارة الى ان العلامة مذمومة كذا صاحب ابى الحسن الاشعري جواز التكليف بالمتنع لذاته وتقول صاحب المواقف ان النزاع فيما يمكن في نفسه ولكن لا يتعلق بقدرة المتنع عادة من العرف لا مشهور المبسوط في كتب العلماء الا انه لا يستدل بالاشعريه كقول ابن ابي عمير بالجمع المتناقضين ولما ذكر في شرح المحقق في المطال كون التكليف تليفاً بالجماع لم يقل بوقوعه ومن قال بوقوعه لم يعم قد بر ١٢ من **قوله** واما المتنع عادة هو المتنع في ذاته وبالمنظر الى قدرة المطال ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** لا يكلف الله نفساً الا وسعها فهذه الآية تدل على ان الشارع لا يكلف العبد الا بما هو في وسعه وطاقته واحمال في العادة ليس في وسع العبد فلا يكلف به ١٢ مولانا محمد مبین **قوله** بما علم الله انه لا يقع يعني ان الشئ اذا علم الله انه لا يكون واقعا وان كان محالاً بالشرع يصح التكليف به بالاجماع ومن حالفه لا امتداد له قائم منكر للبيد من الشرع اولاً يعرف قائم من المعبرين من اهل الاسلام ولذلك في بعض الكتب نسب هذا الاختلاف الى قوم في حروف وقال الآمدي انه مذهب الشنوية وم من الكفرة ١٢ مولوي محمد مبین **قوله** كان مطلوباً والتالي باطل اما الملازمة فلان التكليف ليس معناه الا الخطاب بالاعتقاد والخطاب بالاعتقاد لا يمكن الا ان يكون المنقضي مطلوباً واما بطلان التالي فوجه قوله والطلب موقوف آه ١٢ على نظام الدين **قوله** على تصور وقوعه الخ لا على ان يتصور العاقل وقوع المتنع ووجوده من الخارج من المكلف مثل ما طلب بوصف الاثنا اذا الطلب للشئ هو استعداد حصوله والذي لا يتصور حصوله ووجوده في الخارج بحيث ١٢ **قوله** والطلب لولم يكن موقوفاً على تصور وقوع المطلوب لكان الطلب مكنياً من غير ان يتصور الطالب ان المطلوب يتحقق منه ويثبت فطلب منه ذلك الشئ بل شئ اخر يعني ان الطلب لولم يكن موقوفاً على تصور وقوع المطلوب لكان الطلب مكنياً من غير ان يتصور الطالب ان المطلوب يتحقق منه وهذا ضروري ١٢ لان نظام الدين **قوله** تصور وقوعه الخ لا على ان يتصور العاقل وقوع المتنع ووجوده من الخارج من المكلف مثل ما طلب بوصف الاثنا اذا الطلب للشئ هو استعداد حصوله والذي لا يتصور حصوله ووجوده في الخارج بحيث ١٢

المتمرات على العقود موقوف على التوقيف البتة اقول جعل ^{المقصود ١٢} ^{١٢} ^{١٢} ^{١٢}

العقود اسباباً بالاربيب انه من الوضع لكن الصحة هو الاتيان بها كما جعلها وذلك هو المناط لا استتباع الثمرة وهو بعد الشرع يعرف بالعقل فتأمل ^{١٢} ^{١٢} ^{١٢} ^{١٢}

مسئلة لا يجوز التكليف بالمتنع مطلقاً كالجحيم بين الضدين ^{١٢} ^{١٢} ^{١٢} ^{١٢}

او من المكلف كخلق الجوهر من القدرة الحادثة وجوباً ^{١٢} ^{١٢} ^{١٢} ^{١٢}

الاشعرية واختلفوا في وقوعه واما المتنع عادة كعمل الجبل ^{١٢} ^{١٢} ^{١٢} ^{١٢}

فيجوز عندنا عقلاً خلافاً للمعتلة ولا يجوز شرعاً لقوله ^{١٢} ^{١٢} ^{١٢} ^{١٢}

تعالى لا يكلف الله نفساً الا وسعها والاجماع منعقد على ^{١٢} ^{١٢} ^{١٢} ^{١٢}

صحة التكليف بما علم الله انه لا يقع لنا لوجه لكان مطلوباً ^{١٢} ^{١٢} ^{١٢} ^{١٢}

والطلب موقوف على تصور وقوعه كما طلب والا ^{١٢} ^{١٢} ^{١٢} ^{١٢}

كما طلب ذلك بل شئ اخر وهذا ضروري ^{١٢} ^{١٢} ^{١٢} ^{١٢}

ولتصور وقوعه الخ لا على ان يتصور العاقل وقوع المتنع ووجوده من ^{١٢} ^{١٢} ^{١٢} ^{١٢}

الخارج باطل فلو ان التكليف الموقوف على تصور وقوعه الخ لا على ان يتصور العاقل وقوع المتنع ووجوده من الخارج بحيث ١٢

قوله باطل بالضرورة فجاز التكليف بالحال باطل فان قلت هذا استدلال في مقابلة الضرورة اذ لا استقالة فيما اذا قال المكلف او بعد اجتماع النقيضين او المحال
قال وهذا هو مولانا عبد العزيم **قوله** واما الصوري بان يتلفظ آه فيه دفع لما في التوحيد الحق انا نعلم بالضرورة امكان الخلق بين العزيمين ووجه الدرس ظاهر
عما ذكر في المتن ١٢ منه **قوله** فما هو الا قولك اجتماع النقيضين واقع فان الاخبار به حقيقة غير صحيحة ان كان تناقضها صحيحا كما ذهب اليه اهل العلم
لان التلفظ بصيغة الامر صحيحا ولا نقول باستحالة هذا التلفظ بهذا اللفظ لان اللفظ لا يقصد منه اوهل وهو مستحيل على الله تعالى وان التكليف بالحال نقص مستحيل عليه تعالى وهذا المارك شامل
عليه تعالى كما عليه لاكثر ١٢ منه **قوله** ثم اتسل هذا التلفظ بما لا يقصد منه اوهل وهو مستحيل على الله تعالى وان التكليف بالحال نقص مستحيل عليه تعالى وهذا المارك شامل

بطل بالضرورة وهذا في التكليف الحقيقي والطلب حقيقة
الذي ذكرنا ١٢ لا الصوري ١٢

واما الصوري بان يتلفظ بصيغة الامر ويقول ادع المحال او
التكليف ١٢ الذي من غير طلب حقيقة ١٢

اب اجتماع النقيضين فما هو الا قولك اجتماع النقيضين
في الكلام على النقيضين ١٢

واقع داغ قبل بامتناع مدرك الخلو ثم قد يرد لبعض
في المتن الثاني وسمعت الى هذا الجواب وان قيل ان ما افادته في ظاهرها بكونه ربه تلك الفقرة ١٢ نظام الدين

الفضل اجابات على هذا المسلك اشرونا الى ان دفعها اجمالا
في الكلام على اجابات ١٢

والان تفصل تفصيلا مما قال اولاً ان تصور وجود المحال
هذا الكلام مثل ١٢

غير لازم اقول ذلك مكابرة اذ لا معنى للطلب الاستدعاء
الطلب لا يحوت ١٢ اشبع ١٢

حصوله وثانياً ان التصوب هو ما كافي اقول علم الشيء
قال ١٢ سئل ذلك لئلا نقول ان التصوب ١٢ على الجواب ١٢

بالوجه هو علم الوجه حقيقة اذ لا علم الا بالكنه فكان
بالذات ١٢ حقيقة ١٢

للطلب هو الوجه قد فرض انه غيره كيف لا والمحال فما هو ذالوجه
يكون ١٢

لا الوجه ثالثاً ان تصور العقل ما هيته للحال متصفة بالوجود سواء
قال ١٢ سئل ذلك لئلا نقول ان تصور العقل واقع ١٢

التصفت في الواقع ام لا ليس بمجال اقول لا كلام مع العقلة عن
يكون متفقاً في الواقع ١٢ في دفعه ١٢

الاستقالة بل المقصود ان المحال من حيث انه معلوم الاستقالة

لصوري والحقيقي الا انه مختص بتكليف الله تعالى
فتاير ١٢ مولانا عبد العزيم **قوله** اشرونا آه اما
الاشارة الى اندفاع الاول والثاني فيقول المصنف
على تصور وتوهمه كما طلب والى اندفاع الثالث بقيد
الحيثية والى اندفاع الرابع بقوله تصور وقت المحال
باطل فانه يفهم ان تصور وتوهم المحال ليس كذلك
والى اندفاع الخامس بقوله في المعارضة فتأمل ١٢
منه **قوله** ثانياً ان الخواص لا يلزم من العلم
الذي اقيم على عدم تصور وتوهم المحال على تقدير
تمامه عدم تصور ماهية المحال متصفة بالوجود ولا يمتنع
تصور المحال بوجه ما او التصور بوجه ما كما في ١٢
قوله علم الشيء بالوجه هو علمه ليس الكلام في طلب
العلم بالشيء في الزمن كما في السؤال بما هو متصفاً
بشيء التصور بوجه ما لان بناء على الجهل بتمامه
الكلام في طلب العلوم والتطبيقات لا يراعى في الخارج
لما كان المعلومة حقيقة هو الوجه فان هو المطلوب
ايحاده حقيقة في الخارج لان الطلب حقيقة وتطبيقات
الخارجي في العلم بالحقائق العلمية المطلوب
طلب من الطرفين له الامر حتى يتبين من حيث
والامور حتى يتبين من الاشياء والامور المتصفاً
بخواصها الماهية فمعرفة ذلك الكلام في قوله
قوله فطلب العلم هو الوجه لان العلم هو
هو مستلزم الاستدعاء وانما يتعلق بما هو علمه
والعلمي **قوله** والمحال اذا تورد الوجه
وقد اشارت الى ذلك في بين الاشياء في قوله
بقوله العلم وقوله على تصور وتوهم المحال
والا طلب في الشيء في شياً آخر في قوله
١٢ مولانا عبد العزيم **قوله** ليس في العلم
طلب اليه ان يكون العلم ان يكون العلم
في نفس في العلم حقيقة استلزامه تصور
المحال والتصور المتصفاً بالوجود لا يكون

تصور المحال واقباله لا يلزم ان يكون علم ما يتصور العقل يكون متصفاً في الواقع لما ان العقل يصور العواذب مع ان يستلزم في العلم
محمد حسين **قوله** اقول لا يلزم مع العقلة آه ما مله ان الكلام في العلم حقيقة لا في العلم كما علمت وان العلم في طلب العلم المتصفاً
فواجباً ما كانت ان تصور المطلوب الذي هو المحال كانت في العلم بان يكون مفعول التصور المحال وتوهمه وان كان في الواقع في مفعول بل لا يمتنع
ما عرفت انه لا يلزم في العقلة وان اراد ان تصور المحال القابل من حيث انه معلوم في العلم في العلم ان يعلم ان يعلمه من قوله
مولانا نظام الدين رحمه الله تعالى

قوله اذ لم يوجد بعد تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً **قوله** قد صح الطلب من غير تصور وقوله ايقاعاً في الخارج فاستغنى مقدمته من دليلكم ۱۲ **قوله** لم يوجد الخ اے
 حین تکلیف لان وجودها انما هو بعد تکلیف بها فقولهم تصور الاصلوة المعهودة مع الوجود علی ان يكون الوجود منسوباً اليها وذلك ظاهر فكذا كس في صورة التکلیف بالمحال ۱۲
قوله قول في الجواب لا نسلم عدم تصور ايقاعاً بل تصور الامر على ما سبق لان ما بينهما لا يتناهي ثبوتاً فلا استحالة في تصور ذلك فان حيز النقص بالعاصي فلا توجد
 في الجواب اذ لم يتصور ما هو عليه كما سبق لان لا يقع منه شيء بل الاصل ان يقول بتصور حقيقة ما لا يقع باليقين بل لا يظن بالعلم التصور
 ولا يقين وتصور معلوم وهذا لا يتصور في الخ اذ ليس حقيقة بمشبهة بتوصيف باليقين فانه لا يصلح الاتصاف به واما شارح في الاستدلال فقولهم تصور وتصور المحال

لا يتصور وجوده ايقاعاً في الخارج فان الكلام في الطلب

الحقيقي **قوله** رابعاً ان في الامر بالصلوة لم يتصورها متصفاً

بالوجود في الواقع اذ لم يوجد بعد اقول تصورها على ما

سبق لان ما هيها لا ينافي ثبوتها وخامساً ان قولنا وجود

التقيضين محال لستلزم تصور المحال مثبتاً اقول المحذور فيه على

الطبيعة باعتبار الفرد كما حققنا في السلم على انه فرق بين تصور

ايقاعاً وبين بصورة مطلقاً فتدبر والواو الاول لولم يصح لم يقع

وقد وقع لان العاصي مأمور قد علم تعانه لا يقع دخلاً عليه

ممتنع وكن لك من علم الله تعالى بموته ومن سنخه عنه قبل عنك

والجواب انه لا يمتنع تصور الوقوع منه بل يفيد ان الواقع عد

الوقوع فان العلم تابع للمعلوم وليس سبباً له ما قبل ان يبرز

من جواز الفعل جواز الجهل فمتنع فان العلم حال عن الواقع

المحقق وايضاً لستدعي ان يكون كل تكليف تكليفاً بالمحال بوجوب

من حيث هو جاز بالعلم في تصور وتصور المحال كما هو
 في الجواب ۱۲ **قوله** اذ لم يوجد الخ اے
 في الجواب ۱۲ **قوله** قد صح الطلب من غير تصور وقوله ايقاعاً في الخارج فاستغنى مقدمته من دليلكم ۱۲ **قوله** لم يوجد الخ اے
 حین تکلیف لان وجودها انما هو بعد تکلیف بها فقولهم تصور الاصلوة المعهودة مع الوجود علی ان يكون الوجود منسوباً اليها وذلك ظاهر فكذا كس في صورة التکلیف بالمحال ۱۲
قوله قول في الجواب لا نسلم عدم تصور ايقاعاً بل تصور الامر على ما سبق لان ما بينهما لا يتناهي ثبوتاً فلا استحالة في تصور ذلك فان حيز النقص بالعاصي فلا توجد
 في الجواب اذ لم يتصور ما هو عليه كما سبق لان لا يقع منه شيء بل الاصل ان يقول بتصور حقيقة ما لا يقع باليقين بل لا يظن بالعلم التصور
 ولا يقين وتصور معلوم وهذا لا يتصور في الخ اذ ليس حقيقة بمشبهة بتوصيف باليقين فانه لا يصلح الاتصاف به واما شارح في الاستدلال فقولهم تصور وتصور المحال

كذلك من سلم الله تعالى بموته قبل الايمان بالمأمور به فانه لا يقع منه فهو معلوم له تعالى بخلاف علمه فمتنع ۱۲ **قوله** قد صح الطلب من غير تصور وقوله ايقاعاً في الخارج فاستغنى مقدمته من دليلكم ۱۲ **قوله** لم يوجد الخ اے
 من التكليف ولا يلزم من العلم بعدم الوقوع من العاصي المكلف احتمال الوقوع منه حتى لا يتصور الوقوع ۱۲ **قوله** وليس سبباً له لا يقال ليس المراد المستدل ان العلم تابع لانه مسبب بل
 لانه كاشف عن وجود سبب احد الطرفين والسبب يجب وجوده عند وجود سببه فمتنع لانه لا يقال قد اشترنا الى انقضاء ذلك بقولنا انه لا يقع تصور الوقوع منه وذلك لانه مفزودة بشرط
 وجود العقلة والضرورة الشرعية لا يتناهي الايمان الذاتي لانه امتناع باليقين فمتنع ۱۲ **قوله** فان العلم حاك من الواقع المحقق لانه الواقع الفرعي ويوزن الوجود فما يلزم
 جواز الفرع دون الوقوع المحقق بل نقول امكان وقوع خلافه المأمور به من الاصل فلا امكان للجهل ۱۲ مولانا عبد العلي رح

له قوله ولا شئ منها بقدره فاستحال من المكلف ولزوم كون كل تكليف بالمال ۱۲ مولانا عبد العلي ۱۱ قوله ولا شئ منها بقدره وصاحبه انفس الاجمالي وتخصيصة المثال
 ان وليك لزوم ان يكون التكليف بالايان تكليفاً بالمتنع مثلاً فان الشد تعالى عالم بوقوع ايمان زيد او لغيره فان كان بالاول فكلما لم علمه وهو عدم وقوع الايمان
 متنع فالوقوع واجب لما تقر به في الطبيعات ان احد الطرفين اذا كان متمناً فالآخر واجب والواجب غير مقدور بل هو اضطراري او ليس المقدور الا ما يقع منه ان يوجد
 احسان للوجود وان كان عالم بالاشئ في فكلما علمه هو الوقوع بالمتنع والمتمنع غير مقدور فكل تكليف بالمتنع من العبد والمخصوم قد سلموا ان التكليف بالمتنع وان كان جائزاً الا ان
 لم يقع وقال العلامة الشيرازي ان دعوى الدلائل لا صحيحة فانه عند الحكم ان كل تكليف تكليف بالمال وان سلمنا فلامضايقة فانه لا يعارض به القواعد وفيه ما فيه ۱۲ طام
 نظام الدين ۱۱ قوله فالمرمو عليه بتكليف المحل
 اما من الاول فكلما لم يكن القدرة حال التكليف
 الذي هو قبل الفعل مدار الفعل غير مقدور وتخيلاً بالمتنع
 الى المكلف واما من الثاني فكلما افعال العبد لما كانت
 مقدورة لشد تعالى لم يمكن مقدورة للعبد فاستحالت
 منه ۱۲ مولانا عبد العلي ۱۱ قوله بل التزم ما امر به
 غير واحد لم يصح الا شعري بجواز التكليف بالمتنع
 لذاته لكن قال العلامة ذهب شيخنا ابو الحسن الاشعري
 في احد قوليه الى بوازه فقال السبكي قد عرج اشعري في
 كتاب الايجاز بان تكليف العايز الذي لا يقدر
 على شئ اصلاً وتكليف المحال الذي لا يقدر على المنطق
 صحيح جائز ۱۲ منزه ۱۱ قوله ليس بالزام من
 المنهين القائلين بقائمة القدرة للفعل ۱۲
 ۱۱ قوله لا اذا تكليف حتى توفقه في زمان
 الايقاع فلا تكليف للعاجز فلما لزم لغيره لوجوب
 القدرة زمان التكليف لزم في القادر ۱۲ اما نظام
 الدين ۱۱ قوله لا بالايان الذي ليس بمقدور
 للعبد فلا يزم التكليف بالمحال بالنسبة الى المكلف
 فان الافعال مقدورة للعبد من حيث الشد ان لم
 تكن مقدورة من حيث الخلق والتكليف به عيب السبكي
 بمنزلة الناق ۱۲ منزه ۱۱ قوله في علمه في علمه
 يعول الظاهر بذره لكن يعنى ان غيره من الايمان
 فليس له القول بالتكليف في الشد فان التكليف
 منه ايضاً من الشد تعالى والعجز بقدره عجزه في العلم
 لا يخلو في شئ من الافعال وقابل والقدرة
 مولانا عبد العلي ۱۱ قوله ولا شئ منها بقدره
 واما طام الدين لان المستحيل ادعى ان التكليف به
 مستحيل في نفسه لا بالمتنع والواجب في العلم
 في نفسه كما في الاول والثاني شئ من الشد
 ۱۱ قوله من لا يقدر على فعله
 جهلاً لا يقدر بالايان ان يقدر على فعله

تعلق العلم باحد التقيضين وخلاف العلم بحال فهو ما واجب
 من الفعل وعدمه ۱۲
 ۱۱ قوله ولا شئ منها بقدره وروا علم ان الاشعري ذهب الى ان
 القدرة مع الفعل وان افعال العباد مخلوقة لله تعالى فلزموا
 عليه بتكليف المحال بل التزموا والحق انه ليس بلازم اما من ذلك
 التكيف بالمحال ۱۲ لانه التكليف بالمحال ۱۲ عدم اللزوم ۱۲
 فلان القدرة انما يجب في زمان الايقاع حتى يتحقق الامتثال
 الى ايقاع الفعل ۱۲
 لا زمان التكليف واما من الثاني فلان التكليف عند لا يتعلق
 فله يمكن التكليف بما هو غير مقدور حال الايقاع ۱۲
 الا بالكسب لا بالايجاد وفي كلام في الكلام وثانياً كلفنا باجهل
 كما هو عندنا ايضاً وهو فعل مقدور للعبد ۱۲
 بالايان وهو بالتصديق بل جاء به النبي عليه الصلوة والسلام
 ومنه انه لا يصدقة فقد كلفه بان يصدقه في ان لا يصدقه و
 لانه بعض ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم ۱۲
 هو انما يكون بانتقاء التصديق اذ لو كان لعلم والجواب ان التكليف
 لانه التصديق بوجه الله بدين ۱۲
 الا بالتصديق في احكام الشرع وعدم التصديق اجازمة
 اليه ولا يخرج الممكن عن الامكان بعلمه او خبره وما قبله لو علم
 من غير العلم ۱۲
 لسقط منه التكليف ممنوع فان الانسان لم يترك سدى
 ۱۲

تعلق العلم باحد التقيضين وخلاف العلم بحال فهو ما واجب
 من الفعل وعدمه ۱۲
 ۱۱ قوله ولا شئ منها بقدره وروا علم ان الاشعري ذهب الى ان
 القدرة مع الفعل وان افعال العباد مخلوقة لله تعالى فلزموا
 عليه بتكليف المحال بل التزموا والحق انه ليس بلازم اما من ذلك
 التكيف بالمحال ۱۲ لانه التكليف بالمحال ۱۲ عدم اللزوم ۱۲
 فلان القدرة انما يجب في زمان الايقاع حتى يتحقق الامتثال
 الى ايقاع الفعل ۱۲
 لا زمان التكليف واما من الثاني فلان التكليف عند لا يتعلق
 فله يمكن التكليف بما هو غير مقدور حال الايقاع ۱۲
 الا بالكسب لا بالايجاد وفي كلام في الكلام وثانياً كلفنا باجهل
 كما هو عندنا ايضاً وهو فعل مقدور للعبد ۱۲
 بالايان وهو بالتصديق بل جاء به النبي عليه الصلوة والسلام
 ومنه انه لا يصدقة فقد كلفه بان يصدقه في ان لا يصدقه و
 لانه بعض ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم ۱۲
 هو انما يكون بانتقاء التصديق اذ لو كان لعلم والجواب ان التكليف
 لانه التصديق بوجه الله بدين ۱۲
 الا بالتصديق في احكام الشرع وعدم التصديق اجازمة
 اليه ولا يخرج الممكن عن الامكان بعلمه او خبره وما قبله لو علم
 من غير العلم ۱۲
 لسقط منه التكليف ممنوع فان الانسان لم يترك سدى
 ۱۲

قد سقط منه التكليف وذلك بان يكون نزول الاخبار بانه لا يؤمن ما سئل في حق التكليف الاول اقول ولا يخفى منزه ۱۲ منزه ۱۲ قوله ولا شئ منها بقدره
 اذ كل ما قبله لغير تصديقه الواقع من اذا توجب اليه فعله تقدير الله لانه لا يعلم التصديق مع عدم وجوده بعد توفيه النفس والايدي في العلم والتصديق في العلم
 يكون مخالفاً لواقع علمه من بينا من التفاتنا في فهم المراد كما في شئ الحق كما يظهر بالرجوع الى شرح الشرح ۱۲ منزه ۱۱ قوله الاول ان التكليف بالمتنع والواجب في العلم
 يصدق اجده فلان التصديق لم يزم عدم التصديق وطوره التقيض بحال بالذات فكلما لم يزل بالذات ۱۲ منزه ۱۱ قوله ولا شئ منها بقدره وروا علم ان الاشعري ذهب الى ان
 اني بهل اخبار من الله تعالى لانه عليه وآله وسلم وليس من الاسلام المتعلقة بالعلم فكان ان جعل مثلاً كما في تصديق ممنوع ۱۲ منزه ۱۱ قوله ممنوع لانه فان علمه
 فانه لا يمكن انما من المقدورية والتكليف فاستحقاقه بان في علمه وطوله المكلف ۱۲

قوله بالتصديق بالجميع اجمالا فهو مكلف اي بتصديق عدم التصديق اجمالا **قوله** انما يتلزم عدم التصديق اذا كان تفصيلا لا اجمالا فان التصديق الاجمالي ليس ملزوما لعدم التصديق فلا استتم له ۱۲ مولا ۱۲ عبد العلي **قوله** التصديق بالجميع اه قوله تصديق اجمالا لا يكون منطبقا على التفصيل ام لا فان لم يكن فليس اجمالا وان كان فيقتضى التصديق بعدم التصديق اجمالا وتعلقه به كالتصديق بجماله لا يعلم قائله فان وقتئذ ۱۲ منه **قوله** فان هذا اجمالا لا يمان يكون منطبقا على هذا التفصيل واللام يكن اجمالا واذا كان منطبقا فتصديق بالجميع اجمالا **قوله** فان لا تصديق منه لا بد من ان تعلق بعدم التصديق وهو يتلزم عدم التصديق فتدبر ولا يتضح حق الوشوح فان الجيب قد كان منع استلزام تعلق التصديق بعدم التصديق منه في التعلق الاجمالي وهما اخذ هذا الاستلزام من فريسيان والاولى

قيل في الجواب انه مكلف بالتصديق بالجميع اجمالا والتصديق

لعدم التصديق اجمالا يتلزم عدم التصديق اذا كان تفصيلا

قوله التصديق بالجميع اجمالا محال منه لانه يتحقق التصديق

وفرضه لا تصديق منه قد برصئلة الكافر مكلف بالفروع

عند الشافعية خلافا للحنفية وقيل للمعتزلة وقيل بالشي فقط

واما بالعقوبات والمعاملات فالنفاق لعقد الذممة في التحريم

مذاهب مشائخهم قد من عداهم متفقون على التكليف بها واذا

اختلفوا في انه في حق الاداء كالا اعتقاد او الاعتقاد فقط فالعقوبات

بالاحل كالشافعية فيعاقبون على تركها واما البخاريون بالثاني

فعلية فقط وليست محفوظة عن ابي حنيفة واصحابنا وانما

استنبطوها للناسي اولا لوجوه اصحتمه لموافقة الامر واللازم بها

اتفاقا قلنا منقوض بالجند والحل منها بالشرط كالحديث وثانيا لا يمكن

الامثال وفي الكفر لا يمكن بعد اطلب قلنا يمكن حين الكفر وان

ان يقال من التكليف انما هو بالتصديق المطابق

للمواقع والتصديق الاجمالي بجميع ما جاز به لا يكون مطابقا

الا اذا لم يوجد منه لسان الى جعل التصديق ولو اجمالا

الا ان كان كاذبا فالتصديق الاجمالي اليم نلزم عدم

التصديق ولو اجمالا ولو ملزموم التقيض محال بالذات

فما فهم وايضا يلزم على الجواب ان الايمان التفصيلي

يكون فرضا عند الاستدصال فيلزم الاستدانة قطعاً بتدبر

۱۲ مولا عبد العلي **قوله** خلافا للحنفية اه قيل

انكثت معنى على ان ديانة الكافر واعتقاده رافعة

للمعرض دون خطاب الشرع وهذا لا نفى له ورافعة

للمعرض والخطاب في الاعكام التي تبطل التوبة منه ابي

حنيفة **قوله** الا اوجبان يقال انه بنى على ان التكليف

بالفروع بل هو مطلق كوجوب الصلوة على المسلم

فوجب عليه ربح الحاش او مقيد بجهول الايمان كالتكليف

في الزنوة فلا يجب الالبعد وجوده وان كان استطيع

بالايمان واجبا مطلقا لكن التكليف بالفروع انما

هو بعد حصوله فالشرط للخطاب بالفروع ليس وجوده بل وجوده قد بل فانه وقتئذ ۱۲ منه **قوله** لعقد الذممة اه عقد الذممة انما يقتضيه ان يقام عليهم العقوبات كما يقام علينا وينفذ ونفس المعاملات كما ينفذ ونفس عقودنا الا ما استثنيت ولا يلزم منه ان يكونوا مكلفين بديانة حتى يترتب عليهم الموافقة في الآخرة بفعل الحرام وارتكاب العقد الفاسد لم يثبت في خطاب بالفرق بينها وبين العبادات الا ان يقال ان المتردد بها من غير ايمان بخلاف العبادات ۱۲ مولا عبد العلي **قوله** كالاتفاق والى يعني ك ان الاعتقاد بوجود العبادات واجب على الكافر كذلك وهو مذموم العبادات ايضا واجب عليه ۱۲ **قوله** بالثاني تصديق فقط فيكون بعينه ورتبه معاً تبين بترك الاعتقاد بالفرع لا بترك ادم ۱۲ مولا عبد العلي **قوله** وانما استنبطوا في التحريم اخذوا من قول محمد فيمن نذر صوم شه ذار قد يلزم فعله ان الكفر يبطل وجوب اداء العبادات ولو فعل الردة يبطل القرب والالتزام القرب قرينة فيبطل يلزم ذلك ثم قال شيخ سراج الدين قد ظفرت بمسائل عن اصحابنا تدل على ان مذموم ذلك في كافر وعمل بكه ثم سلم حرم ولا يلزمه دم لانه لا يجب عليه ان يذمها نعم لو كان عليه مسلم لا يلزمه صدقة النظر عنه لانها ليست واجبة عليه ولو حلف ثم سلم وحنت فيه لا يجب عليه الكفارة والكتابة المطلقة الرجعية تنقطع رجعتها بانقطع الدم في الثالثة لعدم وجوب الفسح عليها بخلاف المسلمة فانها لا تنقطع رجعتها حتى يتقده الا انقطاع بالانتقال او بغيره وقت الصلوة **قوله** في ما فيه ۱۲ منه رج **قوله** وثانيا انما هو في التكليف الكافر بالفروع لا يمكن الاشارة بالفروع لان الامكان شرط التكليف فلا ينفك عنه ولا اشكال في الكافر لا يمكن وبعد الكفر لا طلب منه ۱۲ **قوله** وانما هو في التكليف الكافر بالفروع لا يمكن الاشارة بالفروع لان الامكان شرط التكليف فلا ينفك عنه ولا اشكال في الكافر لا يمكن وبعد الكفر لا طلب منه ۱۲ **قوله** وانما هو في التكليف الكافر بالفروع لا يمكن الاشارة بالفروع لان الامكان شرط التكليف فلا ينفك عنه ولا اشكال في الكافر لا يمكن وبعد الكفر لا طلب منه ۱۲

له قوله لا ياتي الايمان الا بالامكان الاتي فالامتنان وان كان ضروري العذبة والكف فكيف يمكن العدم في نفسه وجهه ما اذا كان يمكن العدم في جهة وفي نفسه كان يمكن الوجود والعدم كذلك كما في الحديث بعينه وقد تقر المنع الاول ١٢ لان نظام الدين **قوله** وينتقض بالايمان فانه لا يمكن الامتنان حين الكفر واللازم التيقن ان ولا عين الايمان لانه لا يطلب فيه تقديم عليه ان الفرق بين نفي التكليف بالايمان والتكليف حال الكفر بان يحصل الايمان زمان حصوله بهذا التحصيل ولا يتصور ههنا اي حال الكفر بان فعل العبادات زمان الكفر لبطالته وحدث الايمان لانه لا يمتنع التكليف وكذا مع بقا الكفر والحاصل ان الامتنان لا يمكن لاحال الكفر واحال الكفر باحداث الايمان ولا في زمان الايمان

اوله سبق التكليف في الايمان وفيه الشرط في الاول
 قال ١٢ مولانا عبد النبي **قوله** بهر چه بدو الامر الجدي لم يوجد في تنه فلم يجب التقاض فالتقاض لا يدل على عدم الوجود في الحكم ان النقص الموجبة للاوارتساوية بالنسبة الى المسلم وهو كافر فالموجبة للتقضاء كما في ١٢ لان نظام الدين **قوله** اي الزكوة تعلم ان ترك الصلوة فالزكوة سلككم في النار نعم مذكور في ١٢
قوله واتاويل في الكل بعيدا عن المصلين على المسلمين او كتابة عن عدم الايمان وبالخصيص في الناس او المراد بعد حصول الشرط كما لا يستطاع في الجملة في ذلك ١٢ منه **قوله** بعيدا لانه في من القاب بدون ضرورة وائتية اليه ١٢ **قوله** كفت النفس اه وما في مثل كالي الفعل النهي كما يستلزم سبق الدعية فلا تكليف بلها نية اذ في نظر لان العزم اعم وهو المراد ١٢ منه **قوله** ولما كان النزاع يرجع الى ان العدم لا يصلح لتعلق التكليف به ام لا وان بناء على العدم مقدم وام لا ان كان محتمل هذا المعنى فتكشفت المسئلة انما اذ يقال لا نزاع في عدم آية ١٢ مولانا عبد النبي **قوله** عدم علة الوجود المشية مسنون على الوجود لكن لا يصلح هذا عدم مناط التكليف والثواب ١٢ **قوله** بل في عدم المشية اه وما قيل ان ابا بكر منى الشر منه لم يطلب نفسه في الجابية ولا في الاسلام فجاز تفصيل الامتنان في الحالين فبقية نظر نحو كونه من كونه النفس مسلم ١٢ منه رحمه الله **قوله** لا يصلح اية اه وفيه لما يقال الا ان المطلوب في النهي الكفر فلا ترك ذلك المطلوب فينبغي ترتيب العقاب عليه على امر آخر وهو فعل الزنا او ليس للشرع في التزام العقاب وانه لا يعاقب الا في المطلوب ١٢ منه **قوله** هو الكف من والوجود على التام فالتام بالذات في مثل المثلث الذي لا يمتنع مع وجود العقاب هو عدم الواجب الذي هو الشك بالذات في النهي هو المطلوب لان المذموم في عدمه لا يمتنع في الواجب وليس في النهي في النهي المطلوب وانه قد تكلم انه الكف وذلك لان الشرية كانت بالذات في الواجب وهو موجب للعقاب في الاخرة بالذات وفي الدنيا باقائه المذموم فالنهي بالذات عدمه وان طلب الكف لانه وسيلة اليه وما في ١٢ مولانا عبد النبي **قوله** وان كان كون الوسيلة التي هي الكف مقصورة **قوله** فان اثره في الضرورية لا يتم لعدم فان **قوله** الكف الذي هو الوسيلة يتم لعدم لان لم يستمر الكف لم يستمر العدم ١٢

لم يكن بشرط الكفر والضرورة الشرعية لا ياتي في الامكان الذاتي
 وينتقض بالايمان وثالثا لوجوب القضاء والاحتجاج قلنا
 الملازمة ممنوعة فان الاسلام محب ما قبله فهو كانه قضاء
 عن الكل اذ انه بامر جديد وللمثبت الايات كونك من المصلين
 وكم لظعم المسكين اي الزكوة يا ايها الناس عبدوا ربكم وادبوا الله
 على الناس حج البيت الى غير ذلك والتاويل الكل بعيد مسئلة
 لا تكليف الا بالفعل خلافا للكثير من المعتزلة وهو في النهي كفت النفس
 لا نزاع في عدم الفعل لعدم المشية فان علة العدم على علة الوجود
 بل في عدم الفعل للمشية وهو الذي يتحقق به الامتنان في النهي بترتيب عليه
 الثواب فحين نقول لا يتعلق به المشية بالذات لانها تقتضي المشية
 والعدم من حيث هو هو لا شيء محض فلا سبيل اليه لا يتعلقها بما هو
 وسيلة اليه هو الكف عند العزم على الترك وهو معنى مقتدرية
 العدم فان اثرها الاستمرار والافعال عدم اصلي واستمراره باستمرار

ممكن لما كان الكف وسيلة له بقاء بامر الكف ومن ههنا المدعى انه لو ان المطلوب بالذات في النهي هو المطلوب لان المذموم في عدمه لا يمتنع في الواجب وليس في النهي في النهي المطلوب وانه قد تكلم انه الكف وذلك لان الشرية كانت بالذات في الواجب وهو موجب للعقاب في الاخرة بالذات وفي الدنيا باقائه المذموم فالنهي بالذات عدمه وان طلب الكف لانه وسيلة اليه وما في ١٢ مولانا عبد النبي **قوله** وان كان كون الوسيلة التي هي الكف مقصورة **قوله** فان اثره في الضرورية لا يتم لعدم فان **قوله** الكف الذي هو الوسيلة يتم لعدم لان لم يستمر الكف لم يستمر العدم ١٢

قوله بالقدرة فيه وقع لما يقال في وقوع الاحتجاج بان الفعل كان معدوما واستمر ما ثبت قبل القدرة فلا يكون اثر المقدرة المتأخرة مع ان اثر القدرة استمراره لا يتوقف على
 لا يفعل فلا يستمر وذلك لان مكان العدم الامتناع على عدم علة الوجود كاستمراره معطل باستمرار عدم علة الوجود فاذا كان شئ معللا بعلته كان ضروريا فلا يعمل بعلته اخرى
 وما اشتهر ان عدم الفعل قد يترتب على اداة العدم وقد يترتب على اداة الوجود فاقول بان المراد من اداة العدم اداة الكلف المستلزم له ١٢ من قوله قوله ولها في
 لا يعمل العدم لا يكون الا بالافتقار مشية الوجود المشية انما يتحقق بالملك ١٢ **قوله** وان شاء ترك ففروا الترك الذي هو الفعل على المشية ١٢ **قوله** حين النظر

عن النبي عنه بان لا يعبر الزنا ما لو طه مثلا وما يعبرها
 ١٢ مولوي محمد عيسى الدين **قوله** قلنا لا تكلف
 لان من نفس الذنوب في تكلف به فلا وجوب ولا عقاب
 ١٣ **قوله** بناء على عدم المقدور الواجب و
 فيدانه يلزم ان يكون الرجل الشار الزنا اذا لم يفت
 عنه ولم ينس ما بينا والافتقار الذي يحل خلافه الا
 ان يترتب عليه هذا العيبان مرفوع كما في الخبر الصحيح
 ان اهم ما سئله لا يفتب والمحق ان الجواب المذكور
 والمحق في الجواب ان الكلف الواجب لم يحصل
 حمله عدم المنهي ومن العتق اذ قد تحقق عدم الحرام
 بنسبة فقط الوسيلة من غير عيبان لا سقاء سبب الوجود
 ١٢ مولانا عبد الله **قوله** كما في ترك الواجب
 فان عدم المقدور لا يستمر الا لعدم تعلق القدرة وقد
 كان قادرا على تعديتها فيكون مقصرا ١٢ **قوله** عبد الله
قوله فلا يرد ما قيل لو لم يكن عدم الفعل مقدورا
 او حاصل الا لا يرد على ما قيل ان عدم الفعل مقدور
 لانه لو لم يكن مقدورا لم يترتب الاثم في ترك الواجب
 الا بالكلف عن الواجب والعزم مع تركه **قوله** الملاحظة
 بما ليس في قدرة العبد باطل والعدم اذا كان في مقدور
 فالواجب والاثم على ترك الواجب الذي هو العدم
 يكون باطلا ووجه عدم ورد وهذا الايراد على ما فرغ
 المصنف انفا ان الملازمة بين عدم مقدورية العدم
 وبين عدم الاثم ترك الواجب ممنوعة غير مسلمة
 فان الاثم قد يكون لعدم المقدور اذا كان واجبا و
 في ترك الواجب قد عدم الواجب المقدور و
 ان لم يكن العدم نفسه مقدورا ١٢ مولوي عيسى
قوله فان الاثم قد يكون لعدم المقدور
 وان لم يكن لعدم مقدورا وبذا يكشف عن
 عدم اقتناع ان يكون موقفي النبي هو الاقناع
 دون الكلف فانه كما ان الامر يدل على انعدام
 الامور به يستوجب العقاب يدل على ان
 المباشرة بالمنهي عنه يستوجب العقاب ١٢
 وكذا ان العدم ليس مطلوبا بالذات من الامر
 كذلك الكلف ليس مقصودا من الشئ بالذات واما وجوب الكلف حين زوال العتلة فهو من دليل آخر وليس يدل النبي عليه بل قصارى امره
 الاقناع فانها ١٢ لان نظام الدين **قوله** قيل الفعل رتبة اشارة الى ان هذا لم يثبت عنه نصا وفسهم اخذوا من قوله لقدرة مع الفعل لان الشرط مع الشرط
 ووجه قوله ١٢ استبد العدم

عدم علة الوجود لا بالقدرة بل بهذا اعرفوها بان شاء فعل وان
 ان القدرة ١٢
 شاء ترك دون ان شاء لم يفعل او ان لم يشاء لم يفعل قيل
 ان يقولوا ١٢
 العقلة يلزم قوة الواجب هو الكلف فيعاقب قلنا لا تكلف فل
 ولعل لشعور بحجب العزم والاياعاقب بناء على عدم المقدور والمحا
 ان الامتناع لا يكون الا بالمقدور وهو الفعل في الامر والكلف في
 ان بالالف المقدور ١٢ اي الامتناع ١٢
 النبي واما عدم الامتناع فيكون العدم المقدور كما في ترك الواجب
 الفعل المقدور كما في فعل الحرام واما العدم المقدور بالذات
 ذلك لانه كسب بالقدرة شرطا يكون مقصرا ١٢
 فلهذا ما دخل له في شئ فلا يرد ما قيل لو لم يكن عدم الفعل
 من الثواب والعقاب ١٢
 مقدورا لم يترتب الاثم في ترك الواجب الكلف عنه لان الملازمة
 ممنوعة فان الاثم قد يكون لعدم المقدور وان لم يكن العدم
 اذا كان واجبا في ترك الواجب قد عدم الواجب المقدور ١٢
 مقدورا قالوا من دعوى الى زنا فلم يفعل يمدح من غير ان يجزي
 المعترلة الا فان لتكليف في النبي ١٢
 فعل الصند قلنا مبربل لكلف عنه هذا مسئلة لسب الى
 حتى يثبت العدم اليه ١٢
 الاستغري ان لا تكليف قبل الفعل هو غلط بالضرورة كيف لا

قوله بالقدرة فيه وقع لما يقال في وقوع الاحتجاج بان الفعل كان معدوما واستمر ما ثبت قبل القدرة فلا يكون اثر المقدرة المتأخرة مع ان اثر القدرة استمراره لا يتوقف على
 لا يفعل فلا يستمر وذلك لان مكان العدم الامتناع على عدم علة الوجود كاستمراره معطل باستمرار عدم علة الوجود فاذا كان شئ معللا بعلته كان ضروريا فلا يعمل بعلته اخرى
 وما اشتهر ان عدم الفعل قد يترتب على اداة العدم وقد يترتب على اداة الوجود فاقول بان المراد من اداة العدم اداة الكلف المستلزم له ١٢ من قوله قوله ولها في
 لا يعمل العدم لا يكون الا بالافتقار مشية الوجود المشية انما يتحقق بالملك ١٢ **قوله** وان شاء ترك ففروا الترك الذي هو الفعل على المشية ١٢ **قوله** حين النظر

قوله ويلزم نفي تكليف الكافر بالإيمان أو الإيمان لم يوجد وقيد لا يتكلف بل لا يكون العاصي مكلفا أصلا ولا سنانة فوق هذا ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** بعد العلم بالتكليف ابتداء قبل الفعل وأيضا لا يصح تارة الواجب فان وجوبه لم يعلم بعد ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** قال به الأشعري ونهاير شكك لسه ان النسبة المشهورة غير ثابتة الصفة ولذلك اورد في ترجمة المسئلة بصيغة التمرين واستشكل الاتفاق بان كون القدرة مع الفعل كيف يتبع مع تقدم التكليف وانت تعرف ضعفه ١٢ ملاحظا نظام الدين **قوله** وهو باطل لانه ان اراد تعلق التكليف بحال الوجود نفسه في الاصح انه ينقطع بعده فان التكليف قد يم وان اراد التغيير بمعنى بقائه طلب الاتيان في الحال ليقاب غير هو غير صحيح لانه طلب اليجاد للوجود وهو باطل والترض عليه غير واحد بان اليجاد للوجود ليس باطل بل كل اليجاد فهو اليجاد للوجود وانما الحال اليجاد للوجود هو حاصل من غير اليجاد للوجود وهو باطل ولذلك قيل ان بذه مغلطة ١٢ ملاحظا نظام

ويلزم نفي تكليف الكافر بالإيمان ونفي الامتثال فانه باختيار
 الفعل بعد العلم بالتكليف ومع ذلك يتبع جماعة منهم صاحب
 المنهاج والله ذر الامام حيث قال مذهب لا يرد تضييع عاقل
 لنفسه وفي الاحكام التكليف ثابت قبله وينقطع بعدة اتفاقا
 وهل هو باق حال حدوته قال به الأشعري هو كما ترى و
 لانه كما تقول الطلب باق حين وجود المطلوب هو كما ترى
 ما يقال ان التكليف متعلق بالمجموع وهو مجرد شيئا فشيئا
 فيلزم مقارنته بالحدوث فمنع انه لا يتم في الاينات فاسد لان
 الفعل اذا كانت ممتدا كان الطلب المتعلق به محلا الى الاجزاء
 فكل جزء منه مسبق بجزء الطلب قالوا الفعل مقدم لانه
 اثر القدرة فيصير التكليف به اذلاه انعدم القدرة وقد
 اتفق قلنا لا ثم انه اثرها فانه لا تاثير للقدرة عند كمل لو سلم
 فلا ثم انه يستلزم للمقدور بانه يجب بالاختيار لان الشئ لم

الدين **قوله** الطلب باق حين وجود المطلوب هو كما ترى
 قول ابن الحاجب وان اراد ان يتميز التكليف بابتداء
 فتكليف باليجاد للوجود هو محال فلا يرد ما في الشرح
 الشرح وتبعه ابن الهمام ان هذا مغلطة فان المع
 اليجاد للوجود هو باق لوجوده سابق للوجود حاصل لهذا اليجاد
 ومشارفة ذلك ارجح الغيرة ان اليجاد لا الى التكليف
 قائل ١٢ ومنه **قوله** وهو كما ترى باطل لان
 الطلب انما يكون عند التردد قالوا لا يقع ولا ترد في
 حال الوجود والمتر من فهم ان الحكم عليه با بطلان
 انما هو اليجاد للوجود ليس كذلك بل الحكم عليه به انما
 هو التكليف باليجاد للوجود وهو باطل فانه طلب
 باليجاد المطلوب للوجود ١٢ ملاحظا نظام الدين **قوله**
 قوله في الآيات انه اس الامور الموجودة في الآن
 الذي هو الطوف الزمان الغير المتغير اصلا لان لا
 يحدث شيئا فشيئا فليس الا ان الحدوث ١٢
قوله لكل جزء منه مسبق من الطلب فطلب
 الجزر الاول ان كان معه فيلزم طلب الطلب
 الى اصل والافلا نزاع ويمكن ان ينقل ان تعيب
 وان من محلا الى الاجزاء لكن الطلب بالذات
 انما هو للمجموع والفعل الخارج شيئا فشيئا
 ان يكون متعلق الطلب في الاول زمان ويزر
 التفصيل ان الزمان ان فان توافقا من الاجزاء
 الغير المتجزية كما يراه المتكلمون فيصح ان يكون الطلب
 لمجموع الفعل بالذات في اول جزء من زمان
 وجود الفعل وان لم يكن توافقا كما يراه الفلاس
 هو الحق كما بينا في اول المباحث الطائفة
 في الظاهرة والحكمة فتعلق الطلب في زمان
 الان الذي فيه عدم الفعل يعقل فلا ينافي
 ١٢ ملاحظا نظام الدين **قوله** اذا اراد الله
 القدرة لا يقال لو كان عدم القدرة الغاية
 لا يكون التكليف ثابتا قبل الفعل وهذا اشعري
قوله وهو كما ترى باطل لان الشئ لم

اذا القدرة منه انما هو موجود لانا نقول المانع عند القدرة في زمان القناع الفعل فلا وجود للمانع قبله قد مر ١٢ منه حمد الله **قوله** وهو كما ترى باطل لان الشئ لم
 وقع الاول بان النفي التاثير الحقيقي والمثبت بمعنى وجود القدرة المتوهمه مع الفعل ودفع الثاني بانه لا يتوجب عدمه فلهذا يجوز اخذت العدل من
 العلة الساترة بهذا قدواني دليل قدم العالم كما بين في موضع ١٢ منه

قوله وهو قبل المشروط ذلك ان تقول شرط الفعل اختياراً وهو الفعل بالقدرة ولا القدرة لنفسها ولا شك ان كون الفعل ما يصح ان يتعلق بالقدرة مقدم على الفعل ١٢ منزه **قوله** ان وجود المعلول من القائل المختار يكون بعد وجود الاختيار بعدية زمانية وان المراد يجب تاثيره صريحاً عن ارادة المبدؤ ولذا استغوا من ان يكون معلول المختار قدماً ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** ان لم يكن لزم عدم كون أه ليشي لولم يكن القدرة التي هي شرط التكليف قبل الفعل بل هو لزوم انتفاء المعصية من العاقل الذي مات على الكفر لانها فرع التكليف ولا تكليف لانه فرع وجود الشرط ولا شرط لانه فرع الفعل ولا فعل بالفرع ووافوا في الكلام بهذا المعنى ان لا يلزم من عدم القدرة في تلك الحالة عدم التكليف فيها ١٢ منزه **قوله** او منزه

لو يوجد لو سلم فلا نحر ان لامانته الا ذلك بل لزوم طلب

لوجود مسألة القدرة شرط التكليف اتفاقاً لكن قبل الفعل

عندنا وعند المعتزلة ومعنا عند الاشعرية ثانياً اولاً انها شرط

الفعل اختياراً وهو قبل المشروط ثانياً لو كانت معها

لزوم عدم كون الكافر مكلفاً بالايان قبل لانه غير مقدر له

في تلك الحالة واجب شرط التكليف عندنا ان يكون هو متعلقاً بالقدرة

لو صدقنا المواقف اقول ليس كخلق الجواهر اتفاقاً بل الكافر عندنا

كالمساكن عندهم كالمقيد بل عندنا كالمقيد عندهم كالزمن والتفريق

ضردية وانكارهم مكابرة قالوا اولاً انها متعلقة بالقدرة وتعلق

الضرب بالمضروب وجود المتعلق بدون المتعلق محال قلنا

منقوض بقدره الباري الا لزم قدم العالم بل صفة لها

صلاحية التعلق وثانياً انها عرض هو لا ينفق ثمانين فلو تقدر

لعدامت فلم يتعلق قلنا لو سلم عدم البقاء فالشرط الطبيعة

اي كون منزه متعلقاً بها ههنا الايمان وان كان غير مقدر
للكافر من منزه الذي هو الكفر مقدومه التبية فيصيح التكليف
١٢ مولانا عبد العلي **قوله** كذا في المواقف فان قلت
فعلها يكون التكليف العاجز واقعا من غير قاطبة فلا يصح
نسبة الخلافة فيما بينهم فيما قلت ما سبق هو ما كان للكلت
ما جزا عند من منزه فلا تثنائي فانهم ١٢ عبد العلي **قوله**
ليس كخلق الجواهر اه اي ليس الايمان هو الكافر كخلق الجواهر
من القدرة الحادثة اتفاقاً فلا يكون التكليف به تليفاً
بانتفاء بل الكافر يقدر على الايمان كالمساكن يقدر على
الحرية واما ما منع عند الامم ارادته عندهم كالتقييد لا يقدر
على الحرية والواراد لما منع من التقييد ولما كان في الكافر
ما منع هو عقاده وكان في الكافر ما منع هو عقاده و
هان في التقيد اصل وجوده وانما المانع من حارج و
ليس لك الكافر عندهم احرب من ذلك فقال بل الكافر
منذ كان كالمقيد في قدرة على الحركة لولا المانع لمحرك و
عندنا كالزمن لا يوجد للقدرة في اتصال والفرق بين الكافر
وغير الزمن بان الاول ليس بجزء من اجزاء ثلثي بيبي
وانما هو الفرق بينهما والحكم بانها سواء مكابرة وانحصر و
انقر بان الايمان كالمقيد الكافر والكان معلوب القدرة
من الايمان كالزمن عن الحركة كحركة الطير في الواقع في
الكافر هو الكفر مقدور لوجود القدرة المتقابلة بخلاف
الزمن فان السلوان فيه استطراري لا يمنع لان عدم
القدرة في نفسه هو معنى الخبر من مسك فقال ١٢
منزه **قوله** لا بل عندنا كالمقيد اذا المقيد قادر
بالفعل على الحركة لكن للمانع لا يتحرك كذلك الكافر قادر
على الايمان لكن سوء العقائد الباطلة منه من ضرب
القدرة اليه ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** تعلق الضرب
بالمضروب اه هذا يريد ما ذكره الامام الرازي في
الجمع بين المنه وبين ان القدرة يطلق على مجرد القوة
التي هي مبدأ الافعال المختلفة ولا شك ان نسبتها
الى الشدين سواء هي قبل الفعل وتطلق ايضا
على القوة المستجبة لشرط التاثير ولو عاده ولا شك انها لا تتعلق بالمضروب بل بالمتعلق
شعري اذ بالقدرة القدرة المستجبة والمعتزلة مجرد القدرة الفعلية لست به لا ينفق عليك انهم يندفع النقص بقدره الباري تعالى ايضاً ولا يحتاج الى جواب ضعيف ذكره
من ان الفعل في الاول غير ممكن فلا يتعلق به القدرة القديمة فقال ١٢ منزه رحمه الله **قوله** لعدمت اه لا يتيقض بالفعل المتد لانها كما يحدث تدريجاً
فكذلك القدرة بحسبها لكن فيه ما فيه فقال ١٢ منزه رحمه الله تعالى **قوله** لو سلم عدم البقاء فيه اشارة الى منع عدم البقاء كما هو مذهب المعتزلة و
لله ان دليله ضعيف كما يظهر بالبرزخ الى موضع ذكره ١٢ منزه رحمه الله تعالى

هذا هو المتعلق بدون المتعلق محال قلنا
قوله الامام الرازي في
قوله تعلق الضرب
قوله لعدمت اه لا يتيقض بالفعل المتد لانها كما يحدث تدريجاً
قوله لو سلم عدم البقاء فيه اشارة الى منع عدم البقاء كما هو مذهب المعتزلة و

قوله وهو كما ترى فاسد كما ترى لانه متقوض بقدره البادي عز وجل وايضا ضعف القبليته على نفسه محتمة بالذات وما ثبتت امكان وجوده في زمان قبل زمان وجوده فغير مستحيل بل هو ضروري لاقتناع انقلاب قد بر ۱۲ مولانا عبد الحلبي **قوله** مطلقا لا معاها بان يكون نسبتها الى الضدين سواء ولا بد لا بان يتعلق اولها بقيد وثانها بغيره اثر بل قدرة محتمة بغيره لا يوجد الا معاها ۱۲ منه **قوله** انه ممكنة مفرقة لسلامة الآلات وصحة الاسباب وهو تفسير باللازم فان القدرة حقيقة بها صفة ان شاء فعل وان لم يشاء لم يفعل وهذه الصفة ملزمة لسلامة الآلات فان عدم الرحيل لا يقدر على القيام ۱۲ مولانا عبد الحلبي **قوله** وهو تفسيره انه لا يمتنع ان في ما يمكن به الامور من احوالها ومورد بدنيا كان احوالها ولا شك ان سلامة الآلات وصحة الاسباب لازمة لها ووسائل لوجودها فاقدمت مقامها في تعلق الاحكام ثم لما كان من الممكنة الزاد والراحة للرجع عندهم مع انه يمكن الرجوع بغيرها زاد صدر الشريفة من غير خروج فانها ذلك ان تحمل التمكن على العادي في جنس الظن وقتها البعض على الشيء كعدم تفرق بعض بالصوم في السفر ۱۲ منه **قوله** انه ليس بيسيرة وهي القدرة التي بها يمكن العبد من الفصل مع اليسر كالقدرة المشروطة في ايجاب الزكاة فانها لا يجب بمجرد دخول المال في الملك ۱۲ لان انقام الدين **قوله** ان الاداء ليس اداء الفعل الواجب فيه وطبهذه القدرة فقط ۱۲ عند الحلبي **قوله** فان فات اي الاداء المشروط بهذا القدرة فقط عينا اي عين ذلك الفعل لا خلفه لا كما انه وحصوله موجب ولا لا موجب للانفاد عنه ابي خلف وهو القصد اوله ۱۲ مولانا محمد حسين **قوله** انه مطلقا سواء كان لمخلف او واجب القصد اوله ۱۲ مولانا عبد الحلبي **قوله** كالاية في الجزاء والاشارة من الوقت بحيث لا يسع اداء الواجب سلام الظاهر طهارة الخائف في الجزاء الاثمة من وقت الصلاة بحيث لا يسع اداءها فالصلوة واجبة عليها الاداء **قوله** انه مذهب جمهور الفقهاء ۱۲ مولانا محمد حسين **قوله** انه خلفا لفرق لا تقبله القدرة ما يتبدد في ان الفعل لا يمكن في زمانه في تقديره فلا يكون واجبا ولا لازم تكليف الجزاء لان الامور لا يوجب **قوله** انه لا يمتنع لان وقتها غير المطوق قادر اذا فاداة ايقت لانها في عين الاداء في الجزاء وبين كل الخصال في وقتها ان من بالقدرة المرحومة وتامها الملكة في وقتها مولانا عبد الحلبي **قوله** انه كان لا يشك بانها اشد تعلق الشمس بما على من لم تشرق من وقتها والوجه العلو والاسد من فراجهما في وقتها وكذا الشمس ان تغرب فقال الشمس تفرق حتى لا يكون ليلة السبت فلما فرغ من القتال والتاسد

الكلية التي تبقى بتوارد الامثال وثالثا لا يمكن الفعل قبله فلا يكون مقدورا وهو كما ترى فرع القدرة يتعلق بالامور المتضادة خلافا لمطلقا لا معا ولا بدلا مسئلة فتنسج الحقية القدرة المشروطة الى ممكنة مفسرة لسلامة الآلات وصحة الاسباب هو تفسير باللازم والى مبسرة فاصلة عليها فضلا منه لقالي باليسر والاولى ان كان لفعل بهما مع العزم غالبا فالواجب الاداء عينا فان فات بلا تفسير لم يرا ثم وجب القصد ان له خلفه والا فلا قضاء ولا اثر وان قصر اثم مطلقا وان لم يكن غالبا واجب الاداء ليرتب القضاء كالاهلية في الجزاء الاخير من الوقت خلافا لفرق لا اعتبارا قدر ما يجمل في التحريم لا قطع بالاخير لا مكان الامتداد اقول بيزم من لا يقطع فان لا وقد يقطع وايضا الامتداد اما بان زيادة الاجزاء فيشع ولا نزاع فيه اذ بالمد والبسط

بالحسن الصانعات اليها ولا الشمس تغرب سورها واحتمالها فوالقد الشمس تتح على قدره وكذا ان كان يتبدد بغيره والوجه العلو والاسد من فراجهما في وقتها وكذا الشمس ان تغرب فقال الشمس تفرق حتى لا يكون ليلة السبت فلما فرغ من القتال والتاسد

له قوله فيلزم بطلان القول بالجزء لانه قد امتدوا لقسم وفيه ان له ان يختار الشق الاول ويقول ان المظنون ان لا يمكن ان لا يتبعه انما الاحتمال امتداد وقت المقدور
 اشراً بانواعها والجزاء فيه كتحليل زمان الوقت للشمس في زمان الحركة من بلوغ الظل مشلين الى الغروب واما قوله ولا نزاع فيه فمنه ان الكلام في المضيقتنا ١٢ مولانا عبد العلي
له قوله الاية الواجبة لا يخرج العلم حاصل ان المدعى ان الذي شرطه القدرة المكنة ان كان العقل بها في غالب الوجود فوجب الاداء لترتيب القضاء كما في صورة عميرة
 الجدا بلاني الاية في نفس الامر من عدم القطع بالانحراف لا يتبع اصلاً لكن الاحكام الشرعية منوطه بايقن فان ظهر ان الوقت كان ضيقاً فيجب ان لا يجب القضاء
 والواجب الاداء ثم تب القضاء كما ظهر بسببان صلى الله عليه وسلم فيما عليه وسلم قد بره ١٢ اطلاق الدين **له قوله** فالاول ان قيل لزم المخذور الاول

باق بعد قلنا القطع بالتضييق نوع القطع لوجود الاية
 والقطع الغشاقه وذلك كان ذلك القطع مقارناً
 الاية في مثال ١٢ منه **له قوله** ربما يمنع آه مما لو
 لهذا منع ما ذكره الفلاسفة في الحركة السريعة والبطيئة
 مع ان البطلان ليس لتحلل السكنات ان الزمان الواحد
 منقطع عليها فتكر ١٢ منه **له قوله** هذا كما يدل على
 لا يلزم من البيانين الامكان العادي الذي بالنظر
 له قدرة المكلف وهو الشريطة في التكليف مثلاً ١٢
 مولانا عبد العلي **له قوله** اما على نفس الوجوب كما
 في انما حاصله ان القضاء مبناه على اصل الوجوب
 وهو لا يقتضيه القدرة كما في انما والمعنى عليه فالجزء
 الاية فيجب الصلوة باصل الوجوب واذا لم يحصل
 انتقل الحكم الى القضاء ١٢ اطلاق الدين **له**
قوله كما في النقل اذا افسد قدر حاصله ان الشرع
 واجب الوقت يسره والاول شرع فعليه القضاء كما
 في النقل الشرع فان الامام واجب وقيلوه وجوب
 القضاء عند الانساق في الامران وجوب الجزاء في
 النقل المشروع هو الاجر وفي الاول الاول ١٢
 اطلاق الدين **له قوله** فيقتد بها الوجوب
 وجوب الواجبات الشرطية بها حتى لو فاتت
 هذه القدرة سقط الواجب عن الذمة بخلاف
 المكنة اذ فياتها لا يفسد الواجب عن الذمة فان
 فسخ سقط الام وان لم يقدر اصلاً بقية لازمة مشنونة
 به ولو خذ في الآخرة ولذا علموا بمقام الجرم مع فوات
 الزاد الرصلة فانها قدرة مكنة وكذا الاية قطر صدقة
 الغط لغوات المال فان النصاب فيها قدرة مكنة
 اذ لا انذار انما من الغنى كذا قالوا ١٢ مولانا عبد العلي
له قوله وبهذا سقط اه علة الشان في قياساً
 على الاستهلاك ووجوب الفرق لنا ان الاستهلاك
 تعدى على حق الفقراء فعمل القدرة المبسرة باقية
 اقدر اذ جزم من التعدي ونظر الفقراء ١٢ منه

له فيلزم بطلان القول بالجزء وايضا المناط الاخير الواقعي لا الاخير
 من قوله الثاني

العلي فالاول ان يقلل لا قطع بالقضاء الاخير لا مكان البقاء بطلان
 انطبق الكبير على مثل هذا الصغير دليلاً يمتنع وهذا كله جمل
 دلحى القول بترتب القضاء اما على نفس الوجوب كما في

الثالث اد على وجوب جزء من الاداء كما في النقل اذا افسد
 فتايد واما الثانية فيقتد بها الوجوب كالزكاة فانه شئ
 قليل من كثير مرة بعد الحول ولهذا سقط بالهداك واكتفى

بالدين مسعة لا يشترط القدرة المكنة للقضاء
 عندنا لان الاشتراط لا اتجاه التكليف وقد تحقق

وجوب القضاء بقاء ذلك الوجوب لا اتحاد
 السبب فاذا التكرار الوجوب لا يجب تكرار

القدرة واليضا لو لم يجب الا بقدرة متجددة لم ياتر
 بالترك بلا عذر وقد اجمعوا على التاميم

له قوله ولتتبع بالدين كما قيل لو كان الدين مانعاً من وجوب الزكاة لعدم اليسر لان مانعاً في الكفاية بالمال واجب منع بطلان الامداد كما ذهب اليه المشايخ والفرق
 بان وجوب الزكاة لشكر نعم الغنى وبموقف بالدين والكفاية للجزء الشرطي والحدود بالعتق والصوم ١٢ منه **له قوله** ويجب تكرار القدرة التي هي شرط الوجوب فاذا
 ليس القدرة المتجددة شرطاً لوجوب القضاء فغنى النفس لا يوجب قضاء الواجبات التي في الذمة ١٢ مولانا عبد العلي **له قوله** لم ياتر لعمري ان من فاتت عنه صلوات كثيرة
 مثلاً ترك الصلاة في وقت الحيوة بلا عذر بناه على ان الفقار موصى بهم مع انه لا يمكن من الفعل بضييق الوقت والام فرغ الوجوب قضاء تدبر ١٢ منه **له قوله**
 على التاميم اي تانيم التارك للفقار بعد ما فاتت عنه الاول ١٢ مولانا مولوي ميسر *

له قوله فيلزم بطلان القول بالجزء وايضا المناط الاخير الواقعي لا الاخير
 من قوله الثاني
 العلي فالاول ان يقلل لا قطع بالقضاء الاخير لا مكان البقاء بطلان
 انطبق الكبير على مثل هذا الصغير دليلاً يمتنع وهذا كله جمل
 دلحى القول بترتب القضاء اما على نفس الوجوب كما في

له قوله فيص آه هذا دفع الإيراد حاصله ان اشتراط القعدة للقضار يفرضه التكليف باليس في وسع العبد وقد قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها ويجاب القضاء
 ايضاً تكليف ١٢ مولوي معين **له** قوله وقد آه فان قلت فابن المخصص اجاب بقوله وقد خصصه لخصوص قضاء آه ١٢ عدا الله **له** قوله لخصوص قضاء آه نفس قضاء
 الصوم قوله تعالى فعدة من ايام اتر وليس قضاء الصلوة قوله صلى الله عليه وآله وسلم من نام عن الصلوة او نسيها فليصلها افاكر ١٢ منه **له** قوله فان تيمر مشكل لان
 لا تعبير من المكلف في الاداء لانه غير مقدور له وكان تاخير القضاء سهواً لانه موسر ولا تأخير بالمأزوم على هذا فالحق انفسال الوجوب من وجوب الاداء قائل ١٢ منه

٥٥ قوله وهو المكلف وانما التي بالتفسير لسلا
 يتوهم من اول الامر ان المحكوم عليه واقع على ما يتعارف
 الميزة انيون وهو مبنيا الفعل فانه المحكوم عليه بالوجوب
 وتوذلك ١٢ ملا نظام الدين **له** قوله نعم المكلف
 انما ان يتصور المكلف قدر ما يتوقف عليه الامتثال
 لان يصدق بانه مكلف والا لزوم الدوز وعدم
 تكليف الكفار ١٢ منه **له** قوله امتثالا اي لا ي
 وقوع الامتثال كما يراه معشر مانعي التلخيص بالجماع
 ١٢ مولانا عبد العز **له** قوله او اي طلب الوقوع
 منه ابتداء اي الاجل الامتثال بانه يعزم على الفعل
 ويشير ذيله للامتثال كما يراه قائلوا التكليف بالجماع
 ١٢ مولانا عبد العز **له** قوله لانه فرع العلم لان
 طلب شي من شخص وهو لا يعلمه باطل ضرورة فهو فرع
 العلم ملا نظام الدين **له** قوله وطلب الجمال
 محال على ما مر وهذا لا يتبع من قائل التكليف
 بالجماع لانه لا يسلم على راد طالب الجمال محال فدا
 ان يستدلوا بهذا قالوا لانه ان يقال ان فائدة
 التكليف لا تتلوا منه ثم هذا مستغنى عن الاستدلال
 فاستحال التكليف الاستحالة القادرة قتال ١٢ منه
 عبد العز **له** قوله اني ان عدمه وسع العلم
 مولانا في زمان عدمه فكذا التكليف المستوطيقان
 اريد ان طلب الوقوع امتثالا او امتثال الجمال لان
 شعور بشرط عدم الشعور فالا اي استحال في زمانه
 ان اريد ان طلب الوقوع امتثال الجمال في زمان
 عدم الشعور بشعور ١٢ مولانا عبد العز **له** قوله
 لما ثبت آذنين ما يرو ذلك لو كان العلم
 بعارض مانع من تحقق حقيقة التكليف وسع
 كذلك بل الفقهاء ما يرون في اياته وقوانين
 حقيقة وثبوت الذات بدون الذاتيات فلتلق
 لذاته وبهذا الذن ما ارد في التفسير بالجماع
 استحالة الامتثال وذلك لا يوجب استحالة الجماع
 انما يتوهم التكليف المستحيل ما في شرح الشرح ان
 في تمام العلم من غير التكليف بالجماع الكفر

فيخص لا يكلف الآيه بالا جاء وقد خصصه لخصوص قضاء
 ثم انما اورده عليهم نفس لا يكلف الله نفس الا وسعها اجاب بقوله فيص لا يكلف آه ١٢
الصوم والصلوة اقول اذا وجب في الجزء الاخير وعدمت
 فانها شاملة للقادر وغيره كما قالوا منه في ترك الاداء ولا في ترك القضاء ١٢ كما سار بنا فيه
القدرة في القضاء فالتأخير مشكل والله اعلم بالصواب
 لعدم التفسير ١٢
الباب الرابع في المحكوم عليه وهو المكلف مسئلة
ثم المكلف للخطاب شرط التكليف عندنا ووافقنا بعض
 من اهل العلم
المجوزين لتكليف للمحال لئان التكليف طلب الوقوع منه
 اي الدليل ١٢
امثالا او ابتداء وهو من لا شعور له به محال لانه فرع العلم
 اي العلم
وطلب المحال محال على ما مر قيل اللازم ان التكليف بشرط
 القائل في جلاله ١٢
عدم العلم محال لان في زمان عدمه اقول لما ثبت ان العلم
 في الوجوب
ضروريات حقيقة التكليف ضرورة لقصور الامتثال او الابتداء
 في وجوب التكليف
فوجوده بدون محال والمحال محال في جميع الاوقات واستد
لوجه لعدم تكليف البهائم اذ لا مانع يتخيل الا عدم الفهم
وهو لا يمنع قيل بل لعل للمانع عدم استعداد الفهم
 في وجوب التكليف

قائل ١٢ منه **له** قوله في جميع الاوقات فالتكليف بدون الشعور محال في وقت عدم الشعور فيتم المطلوب ١٢ مولانا عبد العز **له** قوله هو لا يمنع
 هذا التقدير بها سبيان ١٢ عبد العز

قوله وانزل في شرايطه وذاخيره وان لعضاء ايضا فان الانسانية لا دخل لها في الباب الا بوجود النعم فالانسان الغير الفاهم والبهيمه سوا سوان والا استعداد المحرم من غير النعم لا يوجب النعم حال النقص لتكليف البهيمية ١٢ **قوله** نزارع ايضاً آه على ان الكلام في تعلق التكليف بتخيير الانعقاد كما في المحرم والعصى فلا استعداد للنعم مع عدم النعم لا يتبعه قائل ١٢ **قوله** هم المحرمون للتكليف بالمال لا غيرهم وتكليف من لا استعداد له ليس بالبعد من التكليف بالمال هذا هو غير واث فان هذا التقدير لا يفي في ثبوت الشرايط بل لا بد من النقل فان فطر فلا دخل كقولهم تخيير بين والا فلا جد له ١٢ مولانا عبد الله **قوله** بالجمع بين التقيضين واذا قد اجازوا هذا قلنا ذلك واما على ما هو الحق في الواقع فلا مدعى للمنع فان بطلان التالي ضروري وجمع عليه وعلى هذا التقدير لا نزاع فيه ١٢ مولانا عبد الله **قوله** مع تامل الجواهر كلها انسانا كانت

او بهيمية لان كلها من لفظ من براهه فردة لا غير والروح ايضا جسم مؤلف من اجزاء شريفة ومع عدم ثبوت الجواهر فلا قصد من جهة القابل ١٢ مولانا عبد الله **قوله** حمل تامل اشارة الى صنف اخر في الجواب المهذب لما في دعا عنه ان البهيمية والانسان من الجواهر وهي كلها متماثلة وحكم الافراد المتماثلة واحد بحيث ان كل ما يقع على واحد يقع على الآخر واذا الانسان في غير البهيمية على ان النعم فغير الاستعداد محقق وايضا ان كل شيء فهو من خلقه تعالى وانه قادر على كل ممكن وهو على كل شيء قدير فهو قادر على ان يجعل البهيمية فاسدة وليس له ايجاب تمنع من ان يغير خلقه ١٢ لان نظام الدين **قوله** تامل اشارة الى ان يمكن ان يقال المنع هو الاستعداد العادي ١٢ **قوله** قالوا او انما انما في لو كان فيم المكلف الخطاب شره فانصته التكليف لم يقع تكليف من لا يقم وقد وقع لان مكلف السكران ١٢ **قوله** قوله هو من ربط المسببات به فاسكران غير مكلف عدم المنزول والمواقفة مع زوجة بعد الطلاق بل من ذلك شرعاً وضاع لزوم الصوم لشهود الشهر ١٢ **قوله** من ربط المسببات به اذا وجد السبب وبه المسبب كالقبر تمل اطفال وامانة فان سبب بوجوب الدية والنفقة من ماله على وليه وهو غير مكلف به قطعاً ١٢ **قوله** مكلف زجر آه قال اسبى الحق التفسير بتفسيره من ان من لا يقم ان كان لا قابلية له كالبهائم ناقصة التكليف جميع عليه سوا بهيمية بطلب التكليف او خطاب الوضع نعم قد لطف صاحبها في ابواب خطاب الوضع بما يفعله على ما فصل في الفتا والى ان كان له قابلية فاما ان يكون معذوراً في عدم فطره كالمغفل والنائم ومن اكره على شرب السكر فلا تكليف الا بالوضع واما ان يكون غير معذور فيكف تكفيظا عليه كذا في التقرير ١٢ **قوله** لوم المقصد الا لان الاقتداء لا يرتفع الا بالقدرة على تبديله او بما يدل عليه ظاهره وهو تنكح في حالة يعتبر فيها المقصد وهي حالة الصوم **قوله** لوم لا التزام آه فيه اشارة الى ما ذهب اليه الفقهاء من ان لزوم الردة ليس ردة مالم يلتزم ١٢ **قوله** بل فيه دليل آه اي لا يدل على التكليف حال عدم النعم للخطاب بل فيه دليل ١٢ **قوله** اي يجب ان لا يكلف بالكلية منها فلو دل عليها لم ياتم ١٢ مولانا عبد الله **قوله** ليس السكران ليس مكلفاً حقيقة بمعنى انه مطلوب منه شيء بل مكلف ١٢

قوله ولا نزاع في اشتراطه اقول بل فيه نزاع ايضا فان المنازعين هم لا يثبت في شرايطه ١٢
قوله المجزون للتكليف بالمحريل الحق على رأيهم من المطلق التالي في جواب ١٢
قوله فان تكليف البهيمية بشيء ليس البعد من تكليف الانسان بما لا يؤمنه من تكليف البهائم ١٢
قوله بالجمع بين التقيضين على ان عدم استعداد اده في البهيمية في النعم ١٢
قوله تماثل الجواهر ون كل شيء بخلقه الله تعالى لاختياره اهل تامل في التاييف من براهه فردة ١٢
قوله فتامل قالوا ادراكك السكران حيث اعتبر طلاقه وابداءه المجزون بتكليف المذنب ١٢
قوله فلما هو من ربط المسببات باسبابها كالصوم بشهود الشهر لغرض اعتبار الطلاق بتكليف ١٢
قوله اقول ليشكل بصحة سلامه والحق ان السكران من محرم السكران ١٢
قوله مكلف زجرًا فصيحة عباراته من الطلاق والعناق وغيرها السكران ١٢
قوله فلزمه الاحكام الا الردة لعدم المقصد فكانه لزوم الا التنا السكران ١٢
قوله نرجحنا الحان اسلامه وتانيا قال الله تعالى لا تقربوا الصلوة قالوا ١٢
قوله الاية فكفوا حال السكر بالترك اقول بل فيه دليل على لان حال عدم الشرع ١٢
قوله ان السكر لا ينافي فهم الخطاب في الجملة الصلوة ١٢

قوله لوم لا التزام آه فيه اشارة الى ما ذهب اليه الفقهاء من ان لزوم الردة ليس ردة مالم يلتزم ١٢ **قوله** بل فيه دليل آه اي لا يدل على التكليف حال عدم النعم للخطاب بل فيه دليل ١٢ **قوله** اي يجب ان لا يكلف بالكلية منها فلو دل عليها لم ياتم ١٢ مولانا عبد الله **قوله** ليس السكران ليس مكلفاً حقيقة بمعنى انه مطلوب منه شيء بل مكلف ١٢

قوله فان قلت قد اعتبر الامام الهام في حد السكر عدم التمييز بين السمار والارض ولا شور في هذا الحال اعلا اجواب بقوله واعتبارا بجنيته ١٢٠١ مولانا عبد العلي
 قوله لان بناء على الدرر عن مامورون بان نذراه باحداث الشبهات فاعتبر الدرجة الشديدة فان الضيف قاصر من وجه ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** فان قلت
 اذا كان الآية فيها دليل على ان السكر لا ينافي الفهم فيما معنى قوله تعالى عقيب تلك الآية حتى تعلموا ما تقولون فانه يدل على ان السكر الذي يوجب ترك الصلوة حاله السكر غير
 عالين بالقولون اجاب بقوله ومعنى حتى تعلموا ١٢ ملا نظام الدين **قوله** بذات اذيل فان العلم في اللغة اليقين الواقعي لا اليمر الامجاز وفي بعض النسخ وبذات اذيل لا
 يظهر وجه ولعله من سهو النسخ الا ان يريد بذات اذيل لا تفسير فانه بالرأي حوام ١٢ عبد العلي **قوله** بان نهى عن السكر اه فمضى الآية لا تشرب مسكرا اقترب السلوة مسكران فالنهي

انما هو من تناول السكر واطلاق الصلوة بالوضع الى ان
 مطلوب منه الترك حال السكر فانما يقع ما في الشرع بان
 هذا النازل لا يفيد لانه وان كان توجيه الخطاب ابتداء
 في حال صحوة فهو المطلوب الترك في حال سكره فكان
 في حال سكره مطلوب بامنه الترك وهو معنى كونه محتاجا
 حال سكره ١٢ من جهة الله **قوله** كقولهم لا تستأه
 فانقلت لا يساعده شأن النزول فان اخر بعد نزول
 هذه الآية بقيت مباركة كما فصل في التفاسير قلت الحظ
 نهى عن السكر وقت الصلوة اي لا تسكر واوقت الصلوة
 فتصلون وانتم سكارى فدرجته في تلك القضية فتركوها
 وقت الصلوة وما بقيت بعد نزول هذه الآية مباركة
 الا في اوقات غير اوقات الصلوة فتمد بر ١٢ مولانا
 عبد العلي **قوله** اما كان المتبادر من انه مكلف
 مجز او هو ينافي ما تناول الخطاب شفا في قوله
 والمزمنة آه ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** ان الله
 وهو ان للعدوم الذي علمه الله تعالى انه لو جرد
 التكليف لوجب عليه في الازل بما يهدوا في الدنيا
 ١٢ من **قوله** لا التجزي اي الشفاي تيسر الا شوية
 يتفقون بهذا المعنى عليهم اذا كان المراد ما قاله
 جدر بان يبرز مطلقا ١٢ مولانا عبد العلي **قوله**
قوله لا يتقرب الى الصلوة وهو متقربا وانما هو
 لا يتقرب اليها الا في حال صحته وانما هو متقربا
قوله لا تتقرب الى الصلوة وهو متقربا وانما هو
 لا يتقرب اليها الا في حال صحته وانما هو متقربا
قوله لا تتقرب الى الصلوة وهو متقربا وانما هو
 لا يتقرب اليها الا في حال صحته وانما هو متقربا

كما يقتضيه حده باختلاف الكلام واليه يان واعتبار
 بجنيته **قوله** عدم التمييز في الحل الموجب للحدا احتياط لان
 مبناه على الدرر ومعنى حتى تعلموا حتى يتقنوا هذا اذيل
 والقوم الترموا يانه هي عن السكر كقولهم لا تمت وانت ظالم
 اي لا تظلم فموت ظالما هذا **مسئلة** للمعدم مكلف
 للعترة والمراد الغلق العقلي لا التجزي لنا والا لم يكن
 التكليف اذليا لتوقفه على التعليق وهو اذلي لان كلامه
 اذلي لامتناع قيام الحوادث بداته تعالى وفيه ما فيه ف الوا
 لان كلامه مقرر له تعالى فيكون تاما به فيتميل منه ١٢
 يلزم امر وهي من غير متعلق موجود وذلك سفه وعبث
 لو كان التكليف قديرا يلزم آه ١٢
قوله انما يلزم ذلك لو كان الطلب في الازل تجزيا واما لو كان
 من سيكون فلا كما مر الرسول في حقا وبذلك اندفع ما
 قيل ان تحقق التعلق بدون المتعلق ممتنع ضروريات
قوله ايضا لا يتحقق بدون للمضال به ذلك لان الامتناع في التعلق
 واما العبث فلان المقصود من التكليف الامتناع وهو غير معقول من العدم والآن قد منتهى من كل الشئ يقين ١٢ فانما هو
 بالواقع كطلب العلم من ابن سبويه اذ في حقا كذا في شره ان الموجود هناك الغرض على الطلب لا الطلب نفسه لان
 منتهى **قوله** مع ان معدوم في وقت العدم من الله لم يرد في العلم والامر بوجه دون مطلقون به نفس عليه الامم الا لبي **قوله** بذلك فان آه
 لا يعني عليك ان لا يرد من بناء نظام ان يكون الكلام نفسه الذي صفة لعم هو الذي يكون التعلق في المطلقين فلا يكون التكليف بعد وجوده حتى او عن هذا
 يكون هذا الكلام للفظ الذي فيه تمييز التكليف كما انفسا وقد مر ان النفس ما اهل اللفظ تقابل ١٢ من

قوله فان قلت قد اعتبر الامام الهام في حد السكر عدم التمييز بين السمار والارض ولا شور في هذا الحال اعلا اجواب بقوله واعتبارا بجنيته ١٢٠١ مولانا عبد العلي
 قوله لان بناء على الدرر عن مامورون بان نذراه باحداث الشبهات فاعتبر الدرجة الشديدة فان الضيف قاصر من وجه ١٢ مولانا عبد العلي
 اذا كان الآية فيها دليل على ان السكر لا ينافي الفهم فيما معنى قوله تعالى عقيب تلك الآية حتى تعلموا ما تقولون فانه يدل على ان السكر الذي يوجب ترك الصلوة حاله السكر غير
 عالين بالقولون اجاب بقوله ومعنى حتى تعلموا ١٢ ملا نظام الدين
 قوله بذات اذيل فان العلم في اللغة اليقين الواقعي لا اليمر الامجاز وفي بعض النسخ وبذات اذيل لا يظهر وجه ولعله من سهو النسخ
 الا ان يريد بذات اذيل لا تفسير فانه بالرأي حوام ١٢ عبد العلي
 قوله بان نهى عن السكر اه فمضى الآية لا تشرب مسكرا اقترب السلوة مسكران فالنهي انما هو من تناول السكر واطلاق الصلوة بالوضع الى ان
 مطلوب منه الترك حال السكر فانما يقع ما في الشرع بان هذا النازل لا يفيد لانه وان كان توجيه الخطاب ابتداء في حال صحوة فهو المطلوب
 الترك في حال سكره فكان في حال سكره مطلوب بامنه الترك وهو معنى كونه محتاجا في حال سكره ١٢ من جهة الله
 قوله كقولهم لا تستأه فانقلت لا يساعده شأن النزول فان اخر بعد نزول هذه الآية بقيت مباركة كما فصل في التفاسير
 قلت الحظ نهى عن السكر وقت الصلوة اي لا تسكر واوقت الصلوة فتصلون وانتم سكارى فدرجته في تلك القضية فتركوها وقت الصلوة
 وما بقيت بعد نزول هذه الآية مباركة الا في اوقات غير اوقات الصلوة فتمد بر ١٢ مولانا عبد العلي
 قوله اما كان المتبادر من انه مكلف مجز او هو ينافي ما تناول الخطاب شفا في قوله والمزمنة آه ١٢ مولانا عبد العلي
 قوله ان الله وهو ان للعدوم الذي علمه الله تعالى انه لو جرد التكليف لوجب عليه في الازل بما يهدوا في الدنيا ١٢ من
 قوله لا التجزي اي الشفاي تيسر الا شوية يتفقون بهذا المعنى عليهم اذا كان المراد ما قاله جدر بان يبرز مطلقا ١٢ مولانا عبد العلي
 قوله لا يتقرب الى الصلوة وهو متقربا وانما هو لا يتقرب اليها الا في حال صحته وانما هو متقربا لا يتقرب اليها الا في حال صحته
 وانما هو متقربا لا يتقرب اليها الا في حال صحته وانما هو متقربا لا يتقرب اليها الا في حال صحته وانما هو متقربا

قوله ما العطف فلا يحتاج الى تحقق المعاني اليه اذ ليس تعلقا متوقفا بفعل ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** قد برهننا برهان لطيفة وشمنا بها الشرح لم ادره خوقا من الافعال المغشية الى الامانة وايضا فترية الفصح ومدى الى الاعمال الى برهان من ۱۲ لا نظام الدين **قوله** ليس في الازل آه اعلم ان الاشاعة كليم متفقون على ان كلامه في الازل واحد لكن جمهورهم على ان ذلك الواحد باعتبار تامة شيئا اخر وعلى وجه آخر يكون المراد في ذلك فهو في الازل متصفا بقسم من الاقسام بحسب تعلقات واما ابن سينا **قوله** بواحد في الازل يقول انه ليس متصفا بشيء من الاقسام في الازل واما يعقوب بن ابي ايمن في الازل **قوله** او غيرهما من الاخبار والاستغناء بل تصفت بهما فيما لا يزال بعد حدوث تعلقات ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** والاقسام ماثرة وقد اثيرت في كتب بعض المحققين انهم حكموا به يكون هذا الراي مختارا ۱۲ مولانا عبد العلي

التجيزي واما العقلي فيكفي له العلم فتدبر قيل السفة و
العيب من صفات الافعال والكلام النفسى من الصفات
بهما قول الامر طلب الطلب ينصف بهما اجماعا علمان
عبد الله بن سعيد من الاشاعة ذهب مستخلصا عن اللزوم
كلاهما ليس في الازل امر ونهيا وغيرهما بل القديم هو الاصل
المشترك والاقسام حادثة اورده عليان هذه النواع ويجعل
وجود الجنس الاخرى ضمن نوعها واجاب بمنع انها النواع
بل عوارضه بحسب التعلق ويجوز خلوه عنها قول وجود
المقسم بدون وجود قسم ما محال وان كان التقسيم باعتبار
العوارض فيلزم عليه القول بوجود قسم ما بدون هذه
العوارض هو لا يعقل مع انه قال ان القديم هو المشترك
هذا خلف قد برهان ايضا لا يكون لعدم ممكنة اذ لا تعلق
وثانيا يلزم عدم التناهي فان المتعلق بزيد

قوله لا في ضمن نوعه فيجوز وجود نظام من دون ان يتحقق في عموم قسم منها فلا يصح تقسيم المشترك مع صدر الاقسام ۱۲ لوى محمد بن **قوله** ويجوز خلوه من وكان في الازل غير متعلق فلا يكون فيه المراد نهيا ولكن الاستناد بان كلامه تعالى واحد معين فلا يكون نهيا سادقا على الحقائق المختلفة ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** قول وجوده قولك ان تقبل ان التقسيم بعد عرض العوارض ولا يخفى الفرق بين التقسيم بعد عرض وبين اشتراطه اوله فان العرض نهيا لا يزال فالامر عدم وجود القسم بدون القسم فيه وانما تقسيمه في الازل ان العوارض في الازل ليس هي بل هو كما لا يخفى في الازل بدون تقاطع ۱۲ **قوله** قد برهننا علمان فان تعلقه واحدا في الاشتكاف نسبة ذاته ولا القسام بل انه متعدد ويقسم بتعدد التعلقات ولما قال العطف مع ان ليس في الاول تعلقا فلا تعلق ولا انقسام نعم هو صحيح لان يتعد فيما لا يزال بعروض التعلقات المتعددة نعم لو كان كليا صادقا على الاشياء لا يمكن وجوده وبدون قسم ما محال مطلقا ثم ان يخص بالمقسم الكلي فينازع ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** اذ لا تعلق بفعل المكلف مع قد يجاب عنه بالزم عدم كون لعدم مكلفا عنه وهو ما سدران مترادف السفة والعيب انما كان على تجوز تكييف المعدوم اذ عند الكار ذلك لا توجيه الايراد فليصح الاستخلاص عنه بهذا الوجه وقد كان القطان انما قال هذا الكلام مستخلصا من الايراد المذكور لان قيم المعترضة كانوا يوجدون العوارض الصف والعبث على قدم الكلام فاستخلص بهذا وانما الحق اذ لا اختلاف بينه وبين الجمهور في اذلية التكييف التعلقية كما قال مطلع الاسرار الالهية له اراد بالسر والنهي المتضمن الامر والنهي المتجزان في يرجع الى ما ذهب اليه الجمهور ولا شبهة في ان عروضا هذه العوارض فيما لا يزال قطعاً على هذا لا يبرر عليه شيء من الوجوه المذكورة ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** وثانيا

يلزم قدم آه اعلم ان الاشاعة قانكون بتعدد القدام من الله ذات الثمانية وكذا قال اكثرهم بتعدد النواع للكلام في الازل وان كان بحسب اتصالات المختلفة باختلاف الذاتيات واما القول بتعدد الاشخاص قديمة غير متناهية النوع واحد كعدد الامر باعتبار تعلقه باشخاص المكلفين فلم يوجب اليه احد ومن هنا يتبين ان مطلق تعدد الكلام الازل ليس ببائل بالاجماع كما زعم شارح الشرح ۱۲ منه رحمه الله تعالى

سلك قوله ان التعدد آه اقول يمكن الجواب بان يجوز ان يكون الشقاق في ضمن قضايها كية والاسكام الكلية الشرعية متناهيته وان كان التفصيل غير متناه
فتدبر ١٢ منه روح سلك قوله كالعلم والقدرة في تخصيصه بالقدرة ايمان لى جواب ما قالوا لو كان كلامه قديرا لا استوى نسبة له جميع المتعلقات كالعلم
ولما كان الحسن والتج بالشرع صح في كل فعل ان يوربه وينهى عنه فيلزم تعلق امره ونهييه لكل فعل معا والجواب ان الشئ الصالح للامور المتعددة به قد
يتعلق ببعض دون بعض كالقدرة القديمة كذا في المواقف ١٢ منه روح سلك قوله لا باختلاف الازيات فان قلت بسبب ان التعدد فيه بحسب

التعقبات اعتباري لكن التعقبات ليست
اختراعية محض بل لها من الثبوت الواقعي والا
لزم كون الاوامر والنواهي اختراعية فيلزم فيها
التسلسل فقلت معنى كونها واقعية ان الخطاب اذا عين
المتعلقه صالح لان ينزع عنه التعلق امر موجود في
العين قائل ١٢ مولانا عبد العلي سلك قوله الفعل
الممكن اي بالذات وفي العادة اختراعي بل للحال
بالذات فان تكليفه غير صحيح وغير العادي اذا التمكن
به غير واقع ١٢ مولانا عبد العلي سلك قوله شرط
وجوبه آه يعني ان النزاع في شرط الوقوع الذي
لم يكن شرط الوجوب او علم الامر باتفاق شرط الوجوب
لم يتحقق التكليف اذ لا يتصور التكليف بدون الوجوب
وذلك ظاهر ١٢ منه روح سلك قوله عند وقت هل يصح
العلم بالاتفاق في غير وقته لا يدخل في توجيه التكليف
وعدمه ١٢ لان نظام الدين سلك قوله قال الجمهور في
خلاف المعتزلة والامام اسه الرازي استبعد هذا
الخلاف من الامام اسه الحارثي وقال بسبب ما علم
اتفاق شرطه على تعيين الادان ما يقارر الذين اسه
فبعضهم اطلق التكليف كالحياة في وتيسر وهذا
هو الذي خالف فيه الامام والثاني ما يقارر ان
كنتفق علم الله بان زيد اليوم فان اتفقا بهذا التعلق
شرطي وجود ايمان لكن السامع يتبين بامه ان
زيد غير نافر له هذا الشرط وهذا لا يخالف في الامام
ولا غيره وهو ما سبق نقل الاجماع عليه هذا ١٢ منه
سلك قوله في الجهل العلم باوفا من من
جبل الامر باتفاق شرطه وتوقع الفعل صحيح التكليف
اتفاقا يعني اما على جبل المسئلة مقابلة لامر الله
بعده او على المراد ان جبل الامر باتفاق شرطه لا
يعرف صحة التكليف بالفعل المشروط وان كان هذا الجهل
من جهة ان الامر هو الله سبحانه تعالى في نفسه ١٢
سلك قوله لا يقال آه هذا لا يخلو من كونها
من المم ١٢ سلك قوله قد تقدم في سلك خلاف التبع

غير المنطق بعم والجواب ان التعدد بحسب لقد المتعلقات
ان لا تعدد في الخطاب المتعلق بالذات ١٢
لقد اعتباري فانه صفة واحدة اذلية كالعلم والقدرة و
لله الخطاب ١٢ لا تعدد فيه ١٢
انقسامه الى الانواع والافراد بحسب المتعلقات لا يخلو
الذاتيات هذا مسئلة الفعل الممكن الذي عت شرطا
كالتسامها ١٢
وجوبه اذا علم الامراتتقاء شرطه وقوعه عند وقت هل يصح
التكليف به قال الجمهور يصح خلافا للمعتزلة والامام وفي
الجهل يصح اتفاقا لا يقال قد تقدم ان الاجماع منعقد
في سورة البقرة ١٢
على صحة التكليف بما علم الله تعالى انه لا يقع ومعلوم ان
كل ما لا يقع فبانتفاء شرطه من ارادة قد جنة او حادثا
كما هو ايتا ١٢
فحكاية الخلاف مناقضة لانقول ذلك الاجماع بالنظر الى
لانقلوا ان ذلك من الاتفاق ١٢
الامكان الذاتي كما يبدل عليه كلام بعض المحققين عند
والعقود والوقوع ١٢
نقل الاجماع حيث قال فان ظن قوم انه ممتنع بغيره
الاجماع منعقد صحة التكليف بما علم الله ان الوقوع ١٢
فالخلاف هنا في الوقوع بعد الاتفاق على الصحة صحة

الممكن سلك قوله او حادثا كما هو ايتا المعتزلة فقد بقوا علم الله انه لا يقع في الوقت وما علم الله انه يشترط ان شرطه ١٢ مولانا عبد العلي سلك قوله بعد الاتفاق على
واجب منها ايم وقد لفظا معتزلة فانه فقرة فذية عليه فانه الوقوع من العقول من المناقضة غير بعيد ان ذلك التامين ياتي من هذه الاداة وقد قال في شرح الشرح في نقل الاجماع على صحة التعلق
في كلام شرح المحققان في بيان صحة العلم بالله تعالى وان كان قوم ظنوا ان ما علم الله صفة متنع بالغير يمكن على صحة التكليف به انعقد الاجماع ثم ان لا يصح خلاف احد من يثنى الله ان
تعلما من مثل امام الحرمين الذي له يد طبع في العلوم الشرعية وكيفية ويزم ان يكون الكافر المص الذي مات على كفره غير مكلف على جبل وكذا العاصي وينتقل فائدة تبين الرسل
للصالحين بهم كونهن ما يبين في كثر تاركه لا مودبه المرئيين للشيء منعا من شانه فوق هذه الشائعات فان قلنا ان خلافه في ١٢ مولانا عبد العلي سلك قوله

ان قوله قبل وقت الفعل والفعل ظرف العلم لا التكليف لجواز ان لا يوجد شرط وقوع الفعل في نفس الامر وعند الفعل مع انه يعلم بالضرورة حاصله ان يصح التكليف بالفعل الذي علم والامر انشاء شرط وقوعه عند وقت لانه نولم يصح التكليف لم يعلم ۱۲ مولودے مبین ۲۰ قوله لجواز ان لا يوجد شرط من شرطه جواز شعور المكلف والاشارة بالحل وكذا المقدم ۱۳ مولانا عبدالمطلب ۱۲ قوله قبل وقت الفعل يعني لا يعلم المأمور كونه مأمورا في اول وقت توجب الخطاب اليه حتى يفيض عليه زمان الامكان للفعل وهو مختار الامام كذا ذكر السبكي ۱۲ منه ۲۰ قوله على تحقق الوجوب قبل التمكن فان قلت ان الاجماع انما هو على تحقق الوجوب لا على تحقق العلم فلا يثبت في الاثبات قلت ظاهرا ان الاجماع بدون العلم غير معقول والاجماع قد نقله القاضى ابو بكر الباقلائي وما في بعض شروح المختصر منع تحقق الاجماع على الوجوب قبل التمكن بل الاجماع انما هو على تحققه على تقدير بقائه لى وقت الايقاع ولذلك اردت المعنى بقوله بدليل وجوب الشرع آه ۱۲ على نظام الدين ۱۲ قوله بدليل آه اور داو لا منع الاجماع فانه ذهب جماعة الى صحة فرض الصوم بطلان النية بل بنية مباحة واما القول بان لا اعتداد بالمخالفة في ذلك كما في شرح الشرح فلا استدراك لان المخالفين مجتهدون مقدمون فلا اجماع الا بالتفاهيم وثنانيا منع انه فرع تحقق الوجوب بل كيفية الفطن المعنى على فطن السلامة لا ترى يصح بنية فرض الظاهر مثلا مع احتمال عدم بقار صحة التكليف في الركعة الثانية وما شامع الاستلزام لان اللازم العلم بالوجوب و هو احد شرطى التكليف بالقرن فلا يلزم من العلم بالتكليف وان فطن وفيه ما فيه ۱۲ قوله هو فرع تحقق الوجوب بل علمه وربما ينسب الاجماع على وجوب النية باوامر الوجوب فان الحنفية يجوزون وار الصوم باطلاق النية وبنية النقل ۱۲ مولانا عبدالمطلب ۱۲ قوله والامكان شرط التكليف فان شق شرطه وهذا الاستدلال يرشدك اليه لانه المقصود في هذه المسئلة الصحة العقلية لا الواقعية ۱۲ مولانا عبدالمطلب ۱۲ قوله قلنا آه ان اردتم ان نادم شرط غير ممكن بالذات او بحسب العادة ممنوع فان الضرورة قاضية بان الامثال من ابى جهل ممكن بالامكان وان اردتم وانه غير ممكن بسبب عدم الشرط فممكن لكن لا يثبت في الامكان ۱۲ مادة ۱۲ مولانا عبدالمطلب ۱۲ قوله بعدم الشرط في الواقع ظرف لعدم فانه معدوم الشرط في الواقع وكل ما هو معدوم الشرط فهو منتزع ولا يصح التكليف وتقدم انه مكلف في الواقع ۱۲ على نظام الدين ۱۲ قوله والا دخل للعلم اقول لك ان نقول العلم وان لم يكن له مدعية في امكان الشيء واقعا

ذاتية لنا لولم يصح لم يعلم احد انه مكلف قبل وقت الفعل

لجواز ان يكون لا يوجد شرط وقد انكر قوم العلم بالتكليف

قبله وذلك يطم للاجماع على تحقق الوجوب قبل التمكن بدليل

وجوب الشرع بنية ادله الواجب اجماعا وهو فرع تحقق الوجوب

قالوا ادلما عدم شرطه غير ممكن والامكان شرط

التكليف قلنا الشرط الامكان العادي وهو لا يثبت في الامتناع

لغيره وايضا منقوض بجعل الامر بعدم الشرط في الواقع

اذ لا دخل للعلم في الامكان والامتناع فانه تابع للمعلوم

وثانيا لو صح مع علم الامر لم يصح مع علم المأمور لان عدم

المحصل مشترك واللازم بطم اتفاقا قلنا بل لا يتصل الفائدة

مسئلة اسلام الصبي العاقل صحبه بدليل حجتا اسلام على

رضي الله تعالى عنه قال فخر الاسلام بثبوت اصل وجوب الايمان

لا جواب الادعاء اذا سلم وقع فرضا كصوم لسا فلا يجب تحديده

لكن لا دخل في طلبه ودمه فانه اذا علم وقوعه يصح الطلب واذا علم عدم وقوعه سمي بظلال الجهل فانه لما حمل العزم عند الامر لا يمنع الطلب هناك صحت لان الجدة تدبر ۱۲ من قوله لا يتقار الفاتمة لى فائدة التكليف وهي الابتلاء بالعلم والبشر فيطبق في حق الشباب والكرامة فيعفى فيستحق العتاب وينتفى فيما كان فيه كذا قيل ۱۲ من قوله بدليل صحة اسلام على من روى ان عليه السلام روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اسلامه فانه كان يصلي معه وقد قيل ان تعبيره في احكام الآخرة فقط كما ذهب اليه الشافعي ونظر مسلم في احكام الآخرة ستمه لا يثبت اقامتها لكن في ذلك ولا ينقل انه علمه محمدي في حق هذه الاحكام وانما ينقل في العبادات فقط ويكفي ان يقال تبصير اسلامي في حق الصلوة

لكن لا دخل في طلبه ودمه فانه اذا علم وقوعه يصح الطلب واذا علم عدم وقوعه سمي بظلال الجهل فانه لما حمل العزم عند الامر لا يمنع الطلب هناك صحت لان الجدة تدبر ۱۲ من قوله لا يتقار الفاتمة لى فائدة التكليف وهي الابتلاء بالعلم والبشر فيطبق في حق الشباب والكرامة فيعفى فيستحق العتاب وينتفى فيما كان فيه كذا قيل ۱۲ من قوله بدليل صحة اسلام على من روى ان عليه السلام روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اسلامه فانه كان يصلي معه وقد قيل ان تعبيره في احكام الآخرة فقط كما ذهب اليه الشافعي ونظر مسلم في احكام الآخرة ستمه لا يثبت اقامتها لكن في ذلك ولا ينقل انه علمه محمدي في حق هذه الاحكام وانما ينقل في العبادات فقط ويكفي ان يقال تبصير اسلامي في حق الصلوة

له قوله وجوب الاداء ما نشي انما يجب وثبتت في الذمة لاجل حكمه ١٢ مولانا عبد العلي **له** قوله وانما حكم صحة الافاء ليس قد مر ان النائم والمنعم عليه فمن
يجب عليه القضاة فلا بد من الوجوب مع انه لا وجوب اداء القبة ١٢ **له** قوله من الواجب بحيث يمنع بعد الاداء عن توجيه الخطاب ثم انه ليس بفخر
الاسلام دليل على ثبوت نفس الوجوب وما عدم وجوب التجديد فلعلمه لاجل حصول المصلحة لانفس الوجوب وايضا لا فرق بين الايمان وبين سائر العبادات فتأمل
فيه ١٢ مولانا عبد العلي **له** قوله وذلك متفاوت في كيفية الآلة فبعض منه يصل الى المطلوب في سائرته واخر منه في ساعته الى ذلك المطلب وبعض منه في غاية البلوغ و
بعض منه استناد محض كقول الصبي الغير المميز ١٢ ملا نظام الدين **له** قوله لكل قدر من القول بل رحمة الله تعلقه اقتضت ان يناط بقدره عند ١٢ مولانا عبد العلي **له** قوله

بالغا ونفاه شمس الاعمى لعدم حكمة وهو وجوب الاداء وقبلة نظير
له نفس الوجوب ١٢

لانا لتسلوان حكمة ذلك بل ذلك حكم الخطاب وانما حكمه
له حكم نفس الوجوب ووجوب الاداء ١٢

حتى الاداء عن الواجب مسئلة العقل شرط التكليف اذ به
له تكليف ١٢

الفهم وذلك متفاوت ولا يناط بكل قدر فانيط بالبلوغ
ثم لتعلق لغوية اظهر بان انه آية الفهم ١٢

عاقلا فالتكليف اثر عليه قال البيهقي الاحكام انما تعلق
له ثباته لاناطة الاحكام بالبلوغ ١٢

بالبلوغ بعد الهجرة وقبلها الى عام الخندق كانت تتعلق
سنة رابعة اواخر سنة ١٢

بالمميز انتى فلا يجب اداء شئ على الصبي خلافا لابي منصور
بلوغه ١٢

والمعتزلة في وجوب الايمان فانهم ذهبوا الى عقابه بتركه وللقاضي
له اذ اذانت ١٢ طهها بالبلوغ فلا يجب آية ١٢

ابي زيد حيث قال بوجوب جميع حقوق الله تعالى عليه لان الاداء
الاجان ١٢

سقط بعد الصبي لنا اول اصله صلى الله رفع القلم عن ثلثه
لقوله والبراءة ولعلنا قال بالسقوط في غير الايمان ١٢

عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يجام وعن المجنون
له

حق يعقل وعرض الاسلام عليه بعد سلاه زوجته لصحة
له

لا لوجوبه وضربه لعشر على الصلوة تاديبا للاعتياد لا تكيفا
له

فالتكليف واثر عليه وجوده او عدمه لا على كمال العقل و
نقصانه فانه من البالغين من يتقص عقله من بعض
المراتب كالسفر فيعدل به الحكم لكونه منقطة المشقة
غير معنوية فان الحكم واثر عليه وجوده او عدمه وجدت المشقة
اه لا ١٢ مولانا عبد العلي **له** قوله فلا يجب آية ما صلح
ان الصبي ليس يكلف فلا وجوب عليه شئ فانه من الغا
التكليف ١٢ ملا نظام الدين **له** قوله خلافا لابي منصور
آية وعليه كثير من مشايخ العراق من الخفية كذلك في
التقرير ١٢ منه **له** قوله رفع القلم عن ثلثه من
النائم آية واصحاب الامام علم الهدى يحضون الصبي
العاقل في حق وجوب الايمان بالعقل وبالحدوث
وخول صبيان الكفر فاني النار ١٢ **له** قوله عرض آية
لما كان يردان الصبي العاقل اذ لم يجب عليه الايمان
ينبغي ان لا يرضى عليه الاسلام بعد اسلام زوجته ولا
يعرب على الصلوة مع انه ليس من عليه الاسلام
واضر على الصلوة فاجاب عنه بقوله وعرض
الاسلام آية ١٢ قال المتعمم بحمد المتين ان العرض
لا بد له من دليل وليس فان اشال قوله تعالى ذلك
تنكحوا المشركت حتى يؤمنن ولا امه مؤمنة خير من
مشركة ولو احببتموهن ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولا
مؤمن خير من مشرك لا يشتمل صبيان قاله وهو
كانت مؤمنة او كافرة ان كانت غير بالغة او غير
نكحها بتناكف الدين اذ سبيل الايمان ان يكون
بالقوله فان ساد لواءه جعل حكمه الفساد
في الصبي فان طولة الدهر من الشريعة مع الكافة
الكثير من جهاد هذه موجوده في الصبي الغيا لانه
يجب العلم ثم لو كان ايمانه فلا ايمان له
العرض القبة فان قلت قال النبي صلح من
بالدمية اذا بلغه اسبعا وان لم يبلغها او لم يبلغه
رواه ابو داود وهذا اللفظ ما رواه ابو داود
ابن ابي عمير بن ابي عمير بن ابي عمير بن ابي عمير

وذكر فيهم في المضاجع والامر للوجوب ووجوب الضرب بدون وجوب الصلوة بن معقول هاب لقوله وضربه بعشرة آية ١٢ ملا نظام الدين **له** قوله ان الوجوب ان يكون
لما كان الصبي غير مكلف لا يتناول الخطاب بجزية النكاح مع الكفاة فمن اين نداد النكاح حتى يحتاج الى العرض بل لا بد ان دليل قلت قد بينا ان ايمان
لانقطاع الولاية من الكافر منصوصة في نصوص متواترة وقد يقتضيه نداد النكاح وعدم ثبوت التورث وغير ذلك ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله عليه

له قوله عدم وصفه قال الامام محمد المراهقة اذ لم تصمت الايمان حتى تسلم عنه لا يفسخ نكاحها ١٢ مولانا عبد العلي **له** قوله بخلاف البالغة فانه يفسخ نكاحها فلو
 ان المراهقة لم تكن مأمورة بالايمان ١٢ مولانا عبد العلي **له** قوله اقول وفيه انه لا يدل آه اى وجوب الاداء فانك قد عرفت ان هذا الدليل ليس منافي
 لمذهب ابى زيد وحاصل الاعتراض ان الايمان يجوز ان يكون واجبا عليها لكن سقط وجوب الاداء بالعذر فعدم وصفها ليس اياه فان الوجوب قد سقط فلم
 يترتب في منع المقدمة القاطنة انها اذ لم تفسر مرتدة لم تكن مطلقة فان عدم الازداد قد يكون لان الاداء قد سقط بالعذر كما في صورة الاكراه ١٢ ملا نظام الدين
له قوله اصل الوجوب آه اى وجوب الاداء بل يحتمل ان يكون الاداء سقط بعذر الصبي ١٢ منه **له** قوله لكان الآتى له بالصلوة والصوم من العبادات ١٢ منه **له**

الله تعالى **له** قوله باطل فان قيل يجوز ان يكون
 رخصة اسقاط فلا يكون المؤدى بها آيتا للواجب
 قلت اذا كان رخصة اسقاط في غير واجبة عليه بل
 وجوبه مشروط وخصه فانكده كما قلنا عن النبي واما
 انما اراد على ان الوجوب ثابت عليه ام لا ١٢ مولانا
 عبد العلي **له** قوله وليس رخصة اسقاط لعدم الاتم
 بالآفاق وفيها يتم في الايمان كصلوة المسافر اذا اتى بها
 ١٢ مولانا عبد العلي **له** قوله الابلية الى اية الايمان
 شيء مسطحة الله وورد ذلك الشيء منه وطلبه منه وفي
 لسان الشرع عبارة عن صلاحية الحكم وهي من بيان
 اية الوجوب واية الاداء ١٢ **له** قوله والمعتوه
 بلانق هو الذي ياتى من بين النفع والضرر ويحتمل في
 كلام بعض كلامه يشبه كلام العقلار وبعضه يشبه كلام
 الجاهل فقلنا قاسروا ان كان بدنه كاملا بالبلوغ ١٢
له قوله صحة الاداء دون الوجوب فانك عرفت
 انما من انما كاليقيد يدور على العقل والبلوغ
 ١٢ ملا نظام الدين **له** قوله اما حق الله تعالى
 ليس في تغييره ما يتعلق به النفع العالم بحق العبد
 فبده ويقين ما يطلب منه باتباع الشرع من حيث
 تطوره حق العبد ما يطلب منه اعانة جانه في جرد دليل
 النفع وذوق الضرر منه وقيل ما يتعلق به النفع العام
 رد وجب علينا بحكم الله انما ونحن عبده والاطمئنة
 الوسط وما صله ما شرع لاجل رعاية الشرع بالذات
 وفق العبد بالشرع لاجل مصلحة العبد بالذات في
 الجرة الدنيا ١٢ ملا نظام الدين **له** قوله وتبين
 عن اى لا يمكن ان يستطقت به بحال ١٢ **له** قوله
 وانما حق العبد هو الذي روع فيه مصالح العبد
 بشرعي ١٢ مولانا عبد العلي **له** قوله لانه مناط
 سعادة الدين اما المادة الاخرية فظاهرة واما
 السعادة الدنيا فلانه يصير بالايمان معصوم الدم و
 امان ومعتز به بين الامام ١٢ **له** قوله فيصير منه

وثانيا عدم الفسوخ تكاثر المراهقة لعدم وصفه بخلاف البالغة
 اقول وفيه انه لا يدل على تقي اصل الوجوب عن العاقلة ولنا
 على القاضى انه لو كان واجبا عليه ثم سقط الوجوب فعلا لخرج لكان
 الا ترى موذيا للواجب كالمسافر اذا صام واللازم باطل اتفاقا
 وليس رخصة اسقاط لعدم الاثر بالاتفاق تدبر مسئلتنا
 الاهلية كاملة يكمال العقل والبدن فيلزم الاداء وقاصوة
 بقصور احد هما كالصبي المعتوه البالغ والثابت معها صحة الاداء
 والتفضيل في الصبي ان ما يكون مع القاصوة اما حق الله تعالى
 وهو ثلاثة حسن محض وفيه محض بين وبين واما حق العبد
 وهو ايضا ثلاثة نافع محض ضار محض دائر بينهما والاول
 كالايمان لا يسقط حسنه وفيه نفع محض لانه مناط سعادة
 الدارين فيحرم منه والمجرم من الشارع لم يوجد
 ولا يلبق به وضرر حرمان الميراث وفرقة النكاح

السكا في كان نافعاً محضاً فيصير منه قديراً مستحقاً لانه محل الرحمة فيصير ما فيه نفعه وان قيل لعل الشرع لم يعتبر وجعله كالايمان قال والمجرم من الشارع آه ١٢ مولانا عبد العلي
له قوله ولا يلبق به فان الحكيم لا يلبق به ان يجرعها به من مناط السعدتين فان قلت فيه ضرر الباطن من حرمان الميراث اذا كان المورث كافراً وفرقة النكاح انا كانت
 الزوجة كافرة اجاب بقوله وضرر حرمان آه ١٢ مولانا عبد العلي **له** قوله وضرره آه فان قلت ان فيه ضرراً والصبي موقوف المرحمة اما المقدمة الاولى لانه
 به يفسخ الشارع ونحوه واما الثاني فخاص اجاب بقوله وضرر حرمان الميراث اذا كان مورثه كافراً ١٢ ملا نظام الدين رحمه الله تعالى

له قوله كفر القريب والزوجة فان كفر جامع ايمانه الموجب للتباعد الذي له اقرب الاسباب فليس عاملا فيهما اذا كان الاقرب صالحا وهما الايمان غير صالح
 نسبة المضار اليه فلا ينافي الفرقه اليه ١٢ مولانا عبد الله عليه السلام قوله فهو بالبع لان ومنع الايمان بالسعادة ويحقق به مخالفة مع ارباب الشقاوة فيترتب عليها
 احكامها تعالى لوجوده ١٢ منه قوله كقولهم قبول هبة القريب من الصبي ذورم محرم من الصبي هذا الشخص وهذا الشخص ذلك القريب للصبي فقبوله يصح قبول
 الصبي ومنك الهبة ويصير ذلك القريب محققا على الصبي ١٢ قوله مع ترتب العتق عليه ولا يملك الصبي العتق قصد ولو سلم انه بالذات لكن العتق
 اليسير يحل لنفع الكثير وجواب استوائه لا نسلم ان هذا ضرر فان قطع الوقاية بين السيد والعتق بحرمان الميراث غير كثير وكذا قطع الانبساط بينهما فقد بر ١٢ مولانا

عبد الله عليه السلام قوله والثاني كالكفر فانه في بعض
 فانه لا يقتضي التوبة قال الله تعالى ان الذين كفروا
 وقاتلوا وهم كفار اولئك عليهم لعنة الله والملائكة و
 الناس اجمعين خالدون فيها لا تخفف عنهم العذاب
 ولا هم ينعفون والعنق في الحرمان من الميراث و
 وجوب القتل وقبول الجزية والاذلال وهو صحيح
 الصبي فانه لو وصفت وانقده عليه بخلاف ماني الشرع
 الشريف يكون كافرا مستحقا للعذاب الاليم ١٢
 نظام الدين له قوله وعليه ان نفي ابو يوسف
 في تبيين ايمان موافق للامام وفي عدم صح كون الصبي
 موافق للشافعي ١٢ عبد الله عليه السلام قوله في احكام
 الآخرة يصح اتفاقا بين نومات الصبي الكافة لا يصح
 عليه اتفاقا ومشهور في تعين الاحكام الآخرة المشتملة
 في الآخرة وهذا شئ محاب فاسى مرتبة في التعذيب
 مدة لا تناسي وعدم تميز الفرق او حرمان الميراث
 وايضا كتب العزم مشتملة بالاختلاف في تبيين
 صغار الكفرة فينسبون الى الكلام المتوقف
 على الاشتراك في قوله تعالى وما كنا معذبين
 حتى نبعث رسولا وهذا في الاتفاق ١٢ مولانا
 عبد الله عليه السلام قوله اتقانان الكل يتفقون في
 ان العبادات التي ياتي بها الصبي العاقل ما اوله
 ١٢ منه قوله وجه الاستحسان ان الكفر
 الاصل فلو بقائه فواسد فيمن غير مبدل التوبة ولا
 تعقل اهدى الموجد وتلوث النفس بعد شؤن زينة
 بازائه الملايل واذا لم يوجد الملايل فهو باق التوبة
 نظام الدين له قوله في موت وتولد مع من الكفر
 في منى ما نقل من ظاهر التوبة ومحو الازمنة
 انفسه على وجه لا يوجب في محرقه شتمه لان في التوبة
 تقلا من الكشف ١٢ من حرمان الله قوله من انهما
 دلاله وقت ورواها من نقل الصبيان في اقر
 صحيح الثابت في الصحيحين ١٢ مولانا عبد الله عليه
 السلام قوله فانما من وقت تحليل عورتها الثاني من

لكفر القريب والزوجة ولو سلم فهو بالتبع وكو من شئ ثبت
 تبعا لا قصدا كقبول هبة القريب من الصبي مع ترتب
 العتق والثاني كالكفر والقياس ان لا يصح لانه ضرر محض
 وعليه الشافعي وابو يوسف لكن يصح استحسانا عندنا
 في احكام الآخرة يصح اتفاقا وجه الاستحسان ان الكفر محظور
 مطلقا فلا يقطبعه غير مسموع فتبين امراته ويجرم
 الميراث بالردة وانما لم يقتل بل قيد لانه ليس بمجرد
 الازدحام بل بالحراية وهو ليس من اهلها ولا بعد البلوغ
 لان في صحة اسلام خلافا بين العلماء فادرت المشبهة
 والثالث كالصلوة واخواتها من العبادات البدنية فانها
 مشروعة في وقت دون وقت ليعلم مباشرة للثواب والاعتقاد
 بلا عهدة فلا يلزم بالشرع ولا بالاسناد ولا اجزاء محظور
 احراما بخلاف ما كان ما يباكالزكاة لا يصح لانه فيه ضرر والرابع

من الحسن والبيع ١٢ منه قوله دون وقت هو وقت العتق في حق السلقوا وتس عليه فلا تفسر اية الاداء لان مع قولها العتق في حدة
 مولانا عبد الله عليه السلام رحمه الله تعالى له قوله يصح مباشرة اياها است بعضها فانه يصح اعتبارها بل هو ١٢ عبد الله عليه السلام قوله ما في غير محرم من ارباب
 والله ممنوع عن التبريات المائة ١٢ مولانا عبد الله عليه السلام قوله والرابع وهو حق العبد الذي فيه نفع محض ولا يرد فيه احد الا ١٢ مولانا
 نظام الدين رحمه الله تعالى

له قوله انه نفع محض والولي انما جعل وليا لان ما يتنصر بالعزائم فيحضر الحاجة اليه فيما يحتمل للمضرة والمما هو نافع محض فلا يتحاشى فيه اليه فيصير من غير اذن ١٢ مولانا
عبد العلي له قوله وذلك اى لاجل ان المنافع في حق العبيد مثبت من غير اذن الولي ١٢ له قوله كان عز الاذن بطلان عقدة النكاح لاحتمال ان يذره
المشقة فاذا فرغ من العمل بقية النفع الذي كان في العقد فلا وجه لبطلان العقد في هذا فوجب الاجر المسمى دون اجر الشئ ١٢ مولانا عبد العلي له قوله فالقيمة للاجر
وحاصلها ان العبد المجرى ان اجر بدون اذن المولى فان وصل الى المولى حيا صحيا فالواجب الاجر لان الاجارة قد مدت لان العبد ممنوع عن التصرفات فلم ينع
عقده كما سيجي ان شاء الله تعالى ولا يهدر العمل ايضا فان شله مثل السبع الا انه وبك فانه يجب قيمة العمل بالتمه ما بلغت او مقيد بعدم التجاوز عن المسمى وان لم
يصل كذلك فالواجب ان يصب وفي النصب ان يملك
المنصوب يجب القيمة فلذا ما نحن فيه واما الحر فلا يقبل
النصب فلذلك يجب الاجر غير مقيد بقيد السلامة
١٢ لان نظام الدين له قوله لا الاجر لان المناسبات
يصير فاصبا بالاستخدام من غير اذن السيد فاذا
ملك وجب القيمة وبك العبد بالضرمان فظهر انه
استخدم ملك نفسه فلا اجر ١٢ له قوله
واستحق الرضخات ما دون السهم من الغنمية منه
له قوله بالاجماع لان عدم تجاوز الشهود وانما كان
لذبح احتمال حشر الموت او الجرح مع عدم الوجوب
عليه واما حاشا اخذ الغنمية فنفع محض ١٢ له قوله
قوله كما لا يملك عليه غير فعلي هذا امر ليس محل
الطلاق بل صارت في هذا الحكم كالا حيفية تالوا
لان لما كان منارا بالقطع وقد كان ولاية الولي المنتفع
انصرف بانضمام رايه ولا اندفاع له بنا بطلان بولاية
التي بذلتها بالقيمة فتامل فيه ١٢ مولانا عبد العلي
له قوله فان الطلاق يملك بملك النكاح فهو
من لوازمه فلا يملك النكاح من ملك الطلاق
١٢ مولانا عبد العلي له قوله ولا ضرر فيه اى
في ملك الطلاق حتى لا يملك العبيد بل في دم
الملك من ١٢ له قوله وانما هو في الايقاع
فانما يبطل به ملك النكاح فلا يصلح للايقاع لكن ربما
يفتأ من الزوجة مفزات غيبية فيحضر في الايقاع
١٢ مولانا عبد العلي له قوله كان صحيحا بهذا تبين
فان قول من قال لو اشتق ملك الطلاق كان خاليا
عن حكمه وهو دلالة الايقاع والسبب الخالي عن حكمه
فيه معتبر بشرط ما يوجب الخرد طلاق البهيمية وذلك
لان الالة لم يخلو عن حكمه اذا الحكم ثابت في حقه عند
الحاجة حتى اذا سلمت امرأته وعرض عليه الاسلام
فان ابن فرقة بينهما وكان ذلك طلاقا في قول ابن
حليفة ومحمد واد ارتد وتعت البيوتة وكان
طلاقا في قول محمد واذا وجدته مجبوا فانما صمد في ذلك فرق بينهما وكان طلاقا عند بعض المشايخ كذا في التقرير ١٢ منه له قوله اقراض القاضى آه الاقراض
فيه عشر ظاهرا فانه ازالة الملك مع انه لا نفع فيه بوجه فينبغي ان لا يجوز القاضى ذلك اجاب بقوله وانما يجوز اقراض آه ١٢ لان نظام الدين رحمه الله عليه
باحتمال ضرر لاحتمال خسارة المال او التبدل والعبيد قاضين من معة العواقب فلم يفرض اليه هذه العقود من حمة لتلايق في ضرر بل اولى عليه من هو اشفق به

كقبول الهبة يعبر مباشرة منه بلا اذن وليه لانه نفع محض

ولذلك يجب لجرة الصبي للمجور مع بطلان العقد اذا كان حرا

اما العبد فمجلس الاجرة لشروط السلامة فلو هلك فالقيمة لا

الاجر واستحق الرضخ مع عدم حواشيهود القتل بدون

الاذن بالاجماع والخامس كالطلاق ونحوه فلا يملك ولو

باذن وليه كما لا يملك عليه غيره قال شمس الاحممة زعم بعض

مشائخنا ان هذا الحكم غير مشروع اصله حتى ان امرأته

لا يكون محلا للطلاق وهذا وهم فان الطلاق يملك بملك

النكاح ولا ضرر فيه وانما هو في الايقاع فلو تحقق الحاجة

اليه لدفع الضرر كان صحيحا وانما يجوز اقراض القاضى مال

من المولى لانه حفظ معة قدرة الاقتضاء بعلم بخلاف الاب لا

في رواية والسادس كالبيع والاجارة وغيرهما من المعاضد

فيها نفع مشوب باحتمال ضرر فبانضمام راي الولي تبين دفع الا

حاجة

يصل كذلك فالواجب ان يصب وفي النصب ان يملك
المنصوب يجب القيمة فلذا ما نحن فيه واما الحر فلا يقبل
النصب فلذلك يجب الاجر غير مقيد بقيد السلامة
١٢ لان نظام الدين له قوله لا الاجر لان المناسبات
يصير فاصبا بالاستخدام من غير اذن السيد فاذا
ملك وجب القيمة وبك العبد بالضرمان فظهر انه
استخدم ملك نفسه فلا اجر ١٢ له قوله
واستحق الرضخات ما دون السهم من الغنمية منه
له قوله بالاجماع لان عدم تجاوز الشهود وانما كان
لذبح احتمال حشر الموت او الجرح مع عدم الوجوب
عليه واما حاشا اخذ الغنمية فنفع محض ١٢ له قوله
قوله كما لا يملك عليه غير فعلي هذا امر ليس محل
الطلاق بل صارت في هذا الحكم كالا حيفية تالوا
لان لما كان منارا بالقطع وقد كان ولاية الولي المنتفع
انصرف بانضمام رايه ولا اندفاع له بنا بطلان بولاية
التي بذلتها بالقيمة فتامل فيه ١٢ مولانا عبد العلي
له قوله فان الطلاق يملك بملك النكاح فهو
من لوازمه فلا يملك النكاح من ملك الطلاق
١٢ مولانا عبد العلي له قوله ولا ضرر فيه اى
في ملك الطلاق حتى لا يملك العبيد بل في دم
الملك من ١٢ له قوله وانما هو في الايقاع
فانما يبطل به ملك النكاح فلا يصلح للايقاع لكن ربما
يفتأ من الزوجة مفزات غيبية فيحضر في الايقاع
١٢ مولانا عبد العلي له قوله كان صحيحا بهذا تبين
فان قول من قال لو اشتق ملك الطلاق كان خاليا
عن حكمه وهو دلالة الايقاع والسبب الخالي عن حكمه
فيه معتبر بشرط ما يوجب الخرد طلاق البهيمية وذلك
لان الالة لم يخلو عن حكمه اذا الحكم ثابت في حقه عند
الحاجة حتى اذا سلمت امرأته وعرض عليه الاسلام
فان ابن فرقة بينهما وكان ذلك طلاقا في قول ابن
حليفة ومحمد واد ارتد وتعت البيوتة وكان
طلاقا في قول محمد واذا وجدته مجبوا فانما صمد في ذلك فرق بينهما وكان طلاقا عند بعض المشايخ كذا في التقرير ١٢ منه له قوله اقراض القاضى آه الاقراض
فيه عشر ظاهرا فانه ازالة الملك مع انه لا نفع فيه بوجه فينبغي ان لا يجوز القاضى ذلك اجاب بقوله وانما يجوز اقراض آه ١٢ لان نظام الدين رحمه الله عليه
باحتمال ضرر لاحتمال خسارة المال او التبدل والعبيد قاضين من معة العواقب فلم يفرض اليه هذه العقود من حمة لتلايق في ضرر بل اولى عليه من هو اشفق به

مولانا عبد العلي رحمه الله تعالى

قوله في رواية في آخره لا يملك لان الولى حج متم في الاذن لجواز ان اذنه كان خداما منه لا خذ ماله ولا كذلك في الاجنبى ١٢ مولانا عبد الله عليه السلام
 قوله وقولها اظهر لان الاذن انما اعتبر شرعا ليا من عن الضرر كلما عقد مع الغبن علم ان اذنه لم يقع في محله والعذر له ان الاذن مظنة عدم الضرر وتختلف الحكمة عن
 المظنة لا يوجب عدم العلة كسفر الملك المرفوع مع انه يفتك عن الحكمة ثبت الرخص تقديره والله اعلم بحكامه ١٢ مولانا عبد الله عليه السلام قوله سفر المعصية اى سفر
 يكون الرخص منه فعل هو معصية اى سفر يكون الرخص منه فعل هو معصية كسفر البغاة وقطاع الطريق ١٢ قوله خلافا للامة الثالثة والثالثة في مالك واحمد
 فعند جميع الرخصة واما كونه سفر طاعة فلم يعلم اشترط من احد الامن الرافض ١٢ مولانا عبد الله عليه السلام قوله لنا الاطلاق اى لنا ان الرخص الواردة في

فيملك معه ثم عند الحقيقة لما انجبر القصور بالاذن كان

كالباغ فيملك بغين فاحش مع الاجانب والولى في رواية وعندها

لا يجوز وقوله كما اظهر مسألة سفر المعصية لا يمنع الرخصة

عندنا خلافا للامة الثالثة لنا الاطلاق قال الله تعالى ان

منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر وفى صحيح مسلم

عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما فرض الله الصلوة على الناس

نبيكم فى الخضوع لرباعى فى السفر ركعتين قالوا الرخصة لغة فلا يزال

بالمعصية كالسكر قلنا لبيت اياه بل مجاورة فصار كالصلوة فى

الارض المصوبة بخلاف السبب للمعصية كالسكر يشرب المسكر للحرم

مسئلة المواخذة بالخطا جائزة عفا خلافا للمعتزلة لنا ربنا

لا تؤاخذن بان نسيبنا اول خطانا والسوال بما يستجيب لطاقوا المواخذة

بالجناية وهى بالقصد قلنا لعدم التثبت والاحتياط الواجب فى

شبهة الصد فلا يواخذ بحد ولا قصاص نضام التلقا خطا من موا

باب الرخصة متعلقة بالسفر مطلقا من قيد الطاعة
 والمعصية فلا يجوز تقييده الا الاكراه المقتدر مساويا
 لهما فى الدرجة ١٢ ملا نظام الدين رحمه الله عليه
 قوله قالوا الرخصة لغة اى قولوا ايقوا بقوله تعالى
 فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه فانه جعل رخصة
 اكل الميتة منوطا بان اضطر ارجل كون المضطر غير باغ
 اى خارج عن الامام ولا عاد اى ظالم على المسلمين
 بقطع الطريق فيبقى في غير هذه الحالة على اصل الرخصة
 ويكون الحكم كذلك فى سائر الرخص بالقياس قلنا
 اولامتناه غير باغ اى غير متجاوزى الاكل بقدر
 الحاجة للسكذ ذولا عاد على اخره بالاستيثار غير وثانيا
 منقوض بالمقيم المضطر العاصى فانه يباح له الاكل
 جماعا واثنا القياس يتا فيه الاطلاق ولا يخلد خصيصا
 ابتداء به عندنا كما سياتى ١٢ قوله كالسكر
 من الحرم لا يكون سببا للثمة الترتيبية ١٢ قوله
 بل مجاورة لى الا ترى انه لو نوى للطاعة القاب
 ذلك السفر طاعة والسبب هنا نفس السفر لا مع كونه
 معصية ١٢ قوله لا سكر يشرب المسكر الحرم
 بالخرق ان اشرب نفسه معصية وهو سبب للسكر فهو
 سبب من المعصية لان سبب السبب سبب
 فلا يقع فى سقوط الخطاب وكذلك قطع الطريق
 فان نفسه معصية وهو سبب للعرض بلوث وهو
 سبب لزوال المعصية ليلزم ان يكون المعصية
 سببا لزوال الرخصة بخلاف التماسك بالفسخ فان
 قام مع الطريق انما الحق رخصة الاظهار والقيد بسبب
 السفر وهو ليس بمعصية ١٢ ملا نظام الدين عليه السلام
 كما سكرنا جعل معصية فى الرخص الترتيبية
 العقل كونه معصية ١٢ قوله انما
 تعالى ما ح السالمين ايام المواخذة فى الفوق قال
 الله تعالى قالوا سمعنا والحق نفوسنا انما
 المعصية لا يكلف الله نفسا الا وسهالا ما سبقت

وبلها ما كتبت الآية ١٢ قوله لعدم التثبت اى والمخطا لما كان متبعا من عدم التثبت الذى هو الجناية صار هو ايضا جناية فيجوز المواخذة به
 قوله قوله في شبهة عدم الجناية وهذا لا يواخذ به فى الاثر سبعا كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الشرع قد وزع من خلقه الخطايا
 والعيان وما اكره هو عليه ١٢ مولانا عبد الله عليه السلام قوله دون ضمان التلغات اى فانه لو اخذ به جبر التلغف لالكونه جناية الا ترى انه يجب على المعصية دية
 ولما كان نوع جناية والتقتل من انظر الكبار لم يدر الخطا فيه بل وجب الكفارة واما الدية فجزاء المؤمن ١٢ مولانا عبد الله عليه السلام قوله من الاموال
 بيان التلغات احتراز من النفوس ١٢

له قوله عندنا الخ اے من الخفیة كما هو مروی عن ابی حنیفة و ابی یوسف رحمهما اللہ تعالیٰ فكن الوقوع عندنا انما هو في الحكم والقضار لانها مبيحة ومن الغيب
تعالیٰ ١٢ له قوله تميز البلوغ مقام اى القصد لانه مظنة القصد واذا كان المقصد موجودا لا يتحقق الحكم وان كان المقصد منتقيا ١٢ مولانا عبد الباقی له قوله
بخلاف النوم فان تميز البلوغ منتف في ثم لا يخفى ان هذا التاميم لو كان الدرعي وقوه قنار لان القصد ارفع فلا بد من اعتبار المقصد واما الخمر العذبة فليس القصد
ليس دلیل على اعتبار المقصد والظاهر الحكمة وکی ما یشیر الی ان كان هذا ومنها الاكراه وهو الذي من رضائے الابیة كتبها لکن من الخیر ١٢ عبد الباقی له قوله وهو یأبوت
النفس آه قالوا الاستحسان ان الاكراه باضراكل ذی
محم محرم الاكراه ١٢ مندرج له قوله وغيره وسمى الاكراه
بغير ما یفوت النفس والنبوه ١٢ له قوله لا یحبس
والضرب اى كالاكراه على شئ من الافعال بالحبس و
الضرب او تلف الاموال ویکتبل ان يكون مثلا
غیر الموت ١٢ لان نظام الیوم له قوله مطلقا
الاكراه الملبی كلاهما لا یمنع تکلیف المکره بما اکره علیه
تقیضه فمن اکره على ترك الصلوة بالقتل او الحبس
لا یخرج عن التکلیف حتی الحق بالمیوان او المحبون
بل الصلوة حاجبة و الترك حرام ١٢ لان نظام الیوم
له قوله وقال جماعة یمنع فی الملبی دون غیره معنى
ان الاكراه الملبی مانع من تکلیف المکره غیر الملبی غیر
مانع فیما اکره علیه وهو الذی اختاره صاحب الكلام
وهن انه مذنب الشافعی فیه لاجل المکره كالمش
وقال صاحب الاحکام انه وان جاز ان يكون مطلقا
مطلقا لکنه امتنع شرعا ١٢ لان نظام الیوم له قوله
دون تقیضه مثاله ان اکره على ترك الصلوة بغير
الاخبار فالترك غیر مكاف به واما الصلوة فیه مکلف
بها ١٢ لان نظام الیوم له قوله اخف المکره بین
من الفعل وحما بدیه فان رأى الفعل اخف مما
بدیه یختاره وان رأى ما بدیه به اخف منه اختاره
قال الفاعل قادر فیض التکلیف ١٢ مولانا عبد الباقی
له قوله فیوجب على الترك لانه اختار اداء الواجب
ونهی النفس عن المعصية وكل من بدأ شانه فیه
ما یجوز وانما كان العقل حراما لان قتل مسلم غیر مقصر
لم یجز صلا ودلیل التحريم قائم مع ان الاباحه ان
كانت فللعذر ولا عذر سبها فانه لا ترجیح فی احوار
نفسه و امانه غیره مع ان فی الصبر یس فی فعله بوشاد
١٢ لان نظام الیوم له قوله كعلی اجراء كلمة الكفر
یعنی ان الاكراه على قتل اخیه المسلم ظلم الاكراه على
اجراء كلمة الكفر على اللسان فی استحقاق الاجر فی
الترك و لیس یقصد ان الاجراء والقول سلیمان حتی

له ویقع طلاقه عند تخلفا للشافعی لان اعتبار الظاهر بالقصد

وله يوجد كما في النائم قلنا العقله عن معنى اللقطاه حتى

تميز البلوغ مقامه بخلاف النوم مسألة الاكراه ملبر وهو

ما يفوت النفس والعضو وغيره غير كالتجسس والضرب وهو لا يمنع

التكليف بالفعل المکره عليه فيقضى مطلقا وقال جماعة يمنع في

الملبی دون غيره وقالت المعتزلة يمنع في غيره في عين المکره عليه

دون تقیضه لنا ان الفعل ممكن والفاعل ممكن كيف لا وهو

يحتاج اخف المکره بین ولذا قد يفترض ما اکره عليه كالاكراه

بالقتل على شرب الخمر بما تری بتركه ويجرم كعلی قتل مسلم ظلمًا

فيوجب على الترك كعلی اجراء كلمة الكفر قال المفصلون المکره عليه

ولجب الوقوع وضد حمتيه والتکلیف بما حال قلنا الايجاب و

الامتناع بالشروع او بالعقل لا یبان في الاختیار بل هو مترجح لا موجب

قائم ودقالت المعتزلة اذا اکره على عين للمامور به فالایقان

یكون حرامین فانك قد عرفت ان الاجراء وصلاح كما مر مشروعا فی الرخصة من مسائل باب العلم قد بر ١٢ لان نظام الیوم له قوله واجب الوقوع لان المکره الجلید
الفاعل الی الفعل فهو مضطرب فی الايقاع اجراء لتقفه والمضطرب الیه واجب وضد الواجب منتفع كما لا یخفى على الخیر ١٢ مولوی معین الیوم له قوله قلنا آه لان نظام
ان المکره علیه واجب بالذات وعنده منتفع بالذات بل الوجوب فیه والامتناع قد یدیکون بالشروع كما فی العقل وشرب الخمر وقد یكونان بالعقل فان العاقل لمن شانه
ان یختار ما یؤخف عنده ١٢ مولانا عبد الباقی له قوله لا یبان فی الاختیار ولو كان منافیا لم یحقق تکلیف فان الواجبات واجبات بالشروع ثم یجب بالعقل
كل منهما منافی للاختیار ١٢ مولانا مولوی نظام الیوم له

منها منافی للاختیار ١٢ مولانا مولوی نظام الیوم له

سأله قوله بخلاف ما اذا لم ينقض المكره عليه أه وما صلى فقام من كان مكلفا به فخره بجان اود واجب او حرام او مندوب او مكرهه والواجب والمندوب لا يصح فان
العملين بما يوجب الاستحسان لا يوجب الاتيان بالفعل لداعي الشرع وانما اتمت المحرمه والمباح والمكرهه فان فيها اجازة الترك وفي صورة
الوكاه لا تعقل اجازة الترك مما صلح ان يقال ويل على بعض المذنب او انهم يدعون في الوجوب ۱۲ لان نظام الدين في قوله قلنا اولاً لانه لا ثواب وقوله الاتيان
لداعي الاكراه قلنا ان الثواب مبي على سنة غاية الامران مبر في الصدقة بيته خالصة في ثواب ثواباً لنا وقلنا ثانياً صحة التكليف ۱۲ لان نظام الدين في قوله قدرة
على صفة فالقدرة على الصدقة على مند الفيد الذي هو عين المكره عليه فصار المكره عليه مقدوماً وكل مقدور يصح التكليف به وهذا لعدم غير ذات فان الحكم لم يجعل

لداعي الاكراه لا لداعي الشرع فلا يثاب عليه فلا يصح التكليف به
تلاخيص ۱۲
لان نظام الدين ۱۲

بخلاف ما اذا لم ينقض المكره عليه فانه ابلغ في اجابة

داعي الشرع قلنا صحة التكليف بالصدقة يقتضي المقدورية
حيث مبر على التعذيب في سبيل الله ۱۲

القدرة على الشيء قدرة على صدقه مسئلة لا حرج عقلاً او

شرعاً وهو مشكوك فلهذا المرجح بشئ على الصبي العاقل ولا

على للصوة ابان خلافاً لابي زيد ولم يجب قضاء الصلوة
لان لا من الاصر في الدين لم يجب آه ۱۲

في الحيض والتفاس من الصوم وشرعت العبادات في المرض
لان يجب قضاء ۱۲

قاعد او مضطجعا وانفق الاثر في الخطاء جهتداً وفي النسبا
العاكبة ۱۲

وسقط اكل الصائم وخفت في السفر فشرعت الرباعية
الصلوة ۱۲

ركعتين وصحة الخف الى ثلثة ايام وثبت الرخصة بالشرع
لأنه شرع فيه في ح ۱۲

قبل تحققة ولو اقام قبل المدة حرم ولزمت احكام الاقامة ولو في
الاصح ۱۲

المفازة لانه دفع لها وبعد هالاً الايام بعد فية لانه دفع بعد
بعدة السنة ۱۲

مسئلة العباد اهل للتصرف وملك اليد عندنا
للسنة ۱۲

المانع من صحة التكليف انتفاء القدرة حتى يرد ما
اورد بل احدث ما لنا ان خروجه هو انتفاء فائدة ...
التكليف وهو الاكراه مع الاكراه في النية وهذا
غير واقع له بل الصواب في الجواب اننا لانسلم الاتيان
لغير المكره عليه لانه لا يرضى ان يكون ممنوعاً من
العمل في سبيل الله لا يقدر من على الفعل الا لداعي
الشرع والعمل بالنية والعالم هو الله تعالى قتل
فهو الاصح بالقبول ۱۲ مولانا عبد العلي في قوله
على الصبي العاقل لقصور البدن او لقصوره وقصور
العقل ۱۲ في قوله ولم يجب قضاء الصلوة
آه يعني بانها لا يسقطان اية الواجب والا ادار
الا ان الشارع جعل الظهارة عنها شرطاً لاورد صلوة
على وفق القياس والصوم على خلافه فان يتبع مع
المحدث الاصغر والاكبر عند الاثمة الاربعه اثنا عشر
وجوب قضاء الصلوة عليها للجرح لدخولها في حد الاثمة
بخلاف الصوم فلا جرح في وجوب قضاء عليها لان
الحيض لا يستوجب الشهة والتفاس يندرج فيهما تحت
في سنة بل وجوب ادار الصوم عليها في عاتق الحيض
والنفاس ام لا ونقل اليك من اكثر الفقهاء في
الابلية والسبب وهو شهر والشهر عند الفقهاء من
لما فات وقيل لا يجب واقاره اهل السنة
الشرط والسبب ليس موجباً لعدا القضاء في
على سبيل الوجوب كما في الصوم ولان الاثمة
عنه فلا يكون واجبا ۱۲ منه قوله وسقط
الصائم فلا يقتضي بالصوم ولا امر ايضاً بل يدعى
من ابى هرية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان من شه رمضان فاكل وشرب فليس عليه شيء
الله وسقاه ۱۲ مولانا عبد العلي في قوله بان
دفع بها اي الرضخ فان سبب الذي هو
يقدر فبازالذات السنة يعيد ما اجاز
سببها فلا يمنع المفازة لانها لا تمنع لان
الاتامه دون بقايا ۱۲ مولانا عبد العلي في

قوله الا يباح له ان يترك من صلاته لانه في المفازة ۱۲ في قوله دفع بعد تحققة الخ من دفعه لا يدفع بعد تحققة فانما يتبع الاتامه في
اجاب فلا يصح في غير محله والمفازة لانه يترك من ايام الاقامة ۱۲ في قوله اهل للنفوس وانما ابى آه اهل ان لا يترك في ثبوت ملك الرتبة فانما
للموكلة طريقين احدهما ان يترك بقية ثبوت مالك اليد له وذلك الرتبة مولوداً الجدار وثانيتها ان يترك بقية ثبوت ملكها لا يترك ثبوت ملك الرتبة
خلافة عن العبد لعدم اية تلك الرتبة فصار كالموكل مع المورث هذا من رحمه الله تعالى

قوله بالعقل اذا كان سالما من الكافة ويكون اصحبه سالما لان تكلم بشئ وقيل يقتضاه ويقصد به الايجاب على نفسه وعلى غيره ١٢ قوله ولذا انى لسان العقل
لا يحل بالرق بل سلاطه واحتلاله فيها الرقيق وغيره مواسيان ١٣ لان نظام الدين ١٤ قوله عزته للعمل للخلق فلو كان في عقله عقل كقول الرواية فيما هو من
مبات الذين فان غير العاقل لا يبالى بالكذب وكذا يرتكب بالسهر والنسيان وهذه الامور تنافي الرواية ١٥ قوله بحق قوله تعالى اي توفى
الله تعالى من العساوة والصوم والكف من الحرامات الا ما يغتفر به خذته السيد كما تجوز ونحو ١٦ مولوى محمد علي ١٧ قوله ويصح اقراره بالحدود والقصاص ويجب
نقطة على السيد واذا ثبت اهلية التكلم المعبر
والذمة اي صحته له صار اهل الملك المتصرف وملك
اليد ١٨ مولوى عه بخلاف الحج لما روى من سئل ان
عليه وادركه سلم ايامه حتى تم متفق عليه حجة اخرى بخلاف
الجهاد فليس انتقال له الا باذن مولاه ١٩ منه ٢٠
قوله الحق المولى في رقبة ومنافعه ولو جازله المتصرف
من غير اذن صار الرقبة بالكتبة في الدين ولا يقدر على
الاستخدام قبيضه به ٢١ مولانا عبد العليم ٢٢
قوله قالوا لو كان اهل الملك لان التصرف سبب
وسبب منه اما الاول فلان البيع مثلا لا يصح في
ملك الغير فاذا اذن هو تصرفه صار له بعد البيع
غيره فالملك سبب عن التصرف وسبب له ايضا
٢٣ لان نظام الدين ٢٤ قوله واللازم له اهلية
الملك باطل اجماعا فان الكل متفقون على ان
العبد لا يملك له اصلا وكل ما في يده فهو ملك سيده
وبهذا القدر قد ثبت انتفاء اهلية التصرف فان
الطمان اتقالي رسل بطان المقدم ٢٥ لان نظام الدين
٢٦ قوله لان اليد انما يستفاد بملك اليد حاصلا
ان ملك اليد هو كون الانسان قابضا شئ وان
لم يملكه بحيث يصح فيه تصرفه وبذا انما يستفاد بملك
الرقبة والتصرف ٢٧ لان نظام الدين ٢٨ قوله
الملك مانع اه حاصله ان اللزوم انما هو عند
ارتقاء المانع والمانع وجوده فلا ٢٩ منه ٣٠
قوله لا يجوز المستفاد هو التصرف وكذا لا يلزم من
كون التصرف سببا من الملك لزومه بل قد ينفك
السبب من سببه اذا وجد هذا السبب بسبب اخر
٣١ مولانا عبد العليم ٣٢ قوله ويجوز تعدد الاسباب
او انى لان ان ملك التصرف لا يستفاد الا بملك
الرقبة لواز احد الاسباب ٣٣ منه ٣٤ قوله
الاهلية التصرف والحاصل من اللزوم بين اهلية التصرف
واهلية الملك باعداد المانع مع سببية اهلية التصرف
لا يهتبه الملك وبادار سبب اخر في اهلية التصرف
غير اهلية الملك فيما يكون سببا واذ لم يثبت الاستلزام
بين اهلية التصرف واهلية الملك لم يثبت ما يثبت
اه في عند علمائنا المشتهرة لوجود تلك الحرج المانع من التصرف باهلية لغا التقييد بنوع وقال ذرود الشافعي رحمه الله تعالى يختص بما اذن فيه لان تصرف
لما كان في الرقبة والذمة عندهما كالوكيل صار مقترا
بغير اذنه فيه وفيه ما فيه ٣٥ منه حجة الله تعالى

خلافا للشافعي لانا انما باهلية للتكلم والذمة والاولى
بالعقل وهو لا يجمل بالرق ولذا كانت رواية مسلمة
للعقل وللخلق والثانية باهلية الايجاب عليه والاستيجاب له
ولتتقن ما هو طلب بحق تعالى وتصارا قراره بالحدود والقصاص
وانما الحجر الحق المولى فاذا نه فك الحجر ورفع المانع
لا اثبات الاهلية قالوا لو كان اهلا للتصرف لكان اهلا
للك لان التصرف سبب له وسبب عنه واللازم باطل
اجماعا واذ المرين اهلا للتصرف لم يكن اهلا لليد لان اليد
انما يستفاد بملك الرقبة والتصرف وقد اتفقنا الخلف
لما نعه لا لعدم اللقضى ويجوز تعدد الاسباب الاهلية التصرف
فرع لو اذن له للمولى في نوع كان له التصرف مطلقا مثبت يدا
على كسبه كالمكاتبة وانما يملك حجرة دون المكاتب لان فاجرة
بلا عوض فيكون كالمهبة بخلاف الكتابة فهو كالبيعه

عليه من قوله فاذا لم يكن اهل التصرف اه فكل جواب واحد ١٢ مولانا عبد العليم ١٣ قوله كان له
قوله في عند علمائنا المشتهرة لوجود تلك الحرج المانع من التصرف باهلية لغا التقييد بنوع وقال ذرود الشافعي رحمه الله تعالى يختص بما اذن فيه لان تصرف
لما كان في الرقبة والذمة عندهما كالوكيل صار مقترا
بغير اذنه فيه وفيه ما فيه ٣٥ منه حجة الله تعالى

قوله بالاجماع وقوله اوجال تركه مخرجان من الدائم متعلق بماله وليس كذلك الاصل له ان يكون من عند نفسه ويأخذ الترك كله فالمنع من التعلق مطلق التعلق
ولم يرد ان الدائم قد يملك بل الملك للوارث لكن متعلق به فله ان يمنع الوارث من التصرف فيه قبل ان يعين الوارث من التصرف فيه قبل ان يعين
المشترى من التصرف فيه قبل ان يوثر في الثمن فانهم ١٢ لان نظام الدين **قوله** فلا فطر فلا كفالة في الهداية قبل الكفالة هي العم في المطالبة والثاني هو الاصح و
في النهاية في شرح الهداية ذكر في المرسوط بهذا القولان من غير ترجيح لاحدهما وهذا مشعر بان القولين من اصحابنا وقيل في الكفالة شرح الهداية ان الاصل قول
الشافعي وكذا في الايضاح على ما في النهاية ١٢ لان نظام الدين **قوله** لم يرد حديث جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصح على رجل مات
وعليه دين فله ان يبيع ما كان عليه من الدين ما لم يملكه ولا يصح على رجل مات
دين ان قال صلوا عليه ما حكم فقال ابو قتادة
الا نصار على ما عليه يارسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم فصلى عليه رسول الله صلى الله وسلم رواه
ابوداود والنسائي كذا في التقرير ١٢ منه **قوله**
ويصح للبرع بالاداء والمكمن عليه دين فاني اشئ
يوردى واذا ثبت على ذمة الميت دين فيصح الكفالة
به ويلزم المطالبة لانه في عالمنا بخلاف الاصل ١٢ مولانا
عبد العلى **قوله** لا يحمل ائمة وفي التقرير وهو
ظاهر اذ لا يصح الكفالة بالجهول وفي التقرير وهو مشكل
بما في لفظ من جابر للعالم وقال صحيح الاستناد فجعل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحمل بيديك
وفي مالك والميت منها بريء فقال نعم فصلى عليه
اقول ظاهره كما ينافي الكفالة اذ المكفوف من لا يسهر
كما في العدة كذا في الحاشية فان قلت حدثت في العدة
بيري توثيقا للكفالة قلت نقول هذا بعينه في العدة
سواء كان بريئا كما في العدة ١٢ مولانا جليل
قوله انه يحمل العدة وان يكون اقاربا بكفالة سابقة وفيه ما فيه
اذ لا يصح الكفالة للجهول انتهى وفي التقرير وهو مشكل
كما في لفظ من جابر للعالم وقال صحيح الاستناد فجعل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الميت
وفي مالك والميت منها بريء فقال نعم فصلى عليه
ظاهره كما ينافي العدة ينافي الكفالة لعدم
المكفوف منه في الكفالة كما في ١٢ منه زاد في التقرير
قوله وفيه ما فيه آه اشارة الى ما في التقرير
حيان فقال ابو قتادة ان مكفول برقتان في قوله
صلى الله عليه وآله لان جليله تاذير في التقرير
عشر وفي قوله من ائمة فاما في قوله من ائمة
في وفاة الوكيل هو الواجب ان يكون له ائمة في قوله
والمطالبة الاخرى او العدة ان المتكفل له في قوله
في ائمة الاخرى التي هي من ائمة الميت
فوق من ائمة الميت في قوله من ائمة الميت

مسئلة الموت هاجم لاساس التكليف فلا يبقى على ذمة الميت
الاما كان متعلقا بعين كالودائع والمغضوب او بمال تركه
كالديون والوصايا والتجهيز ويقدم بالاجماع فلا تصح الكفالة
بما عليه بعد الموت عند الحقيقة لانها ضمن الذمة الى الذمة
في المطالبة ولا مطالبة فلا ضم وعندها تقدمت قالت الائمة
الثلاث الحديث جابر بن عبد الله قال صلى الله عليه وآله لان الموت لا يبرأ
لان الطالب به في الآخرة اجماعا ويجوز التبرع بالاداء والجواب
انه يحمل العدة وان يكون اقاربا بكفالة سابقة وفيه ما فيه
والمطالبة الاخرى باعتماد الائمة ثم لا تقتدر
الى بقاء الذمة وصحة التبرع لبقاء الدين من جهة
من له فان السقوط بالموت بضرورية
فوت المجل يظهر في حق من عليه دون من له
تمت المقالة الثانية

مسئلة الموت هاجم لاساس التكليف فلا يبقى على ذمة الميت
الاما كان متعلقا بعين كالودائع والمغضوب او بمال تركه
كالديون والوصايا والتجهيز ويقدم بالاجماع فلا تصح الكفالة
بما عليه بعد الموت عند الحقيقة لانها ضمن الذمة الى الذمة
في المطالبة ولا مطالبة فلا ضم وعندها تقدمت قالت الائمة
الثلاث الحديث جابر بن عبد الله قال صلى الله عليه وآله لان الموت لا يبرأ
لان الطالب به في الآخرة اجماعا ويجوز التبرع بالاداء والجواب
انه يحمل العدة وان يكون اقاربا بكفالة سابقة وفيه ما فيه
والمطالبة الاخرى باعتماد الائمة ثم لا تقتدر
الى بقاء الذمة وصحة التبرع لبقاء الدين من جهة
من له فان السقوط بالموت بضرورية
فوت المجل يظهر في حق من عليه دون من له
تمت المقالة الثانية

مولوى محمد عبيد الله **قوله** باعتبار الاثم اي هذه المطالبة باعتبار الاثم المثل لم يكن وهو عدم اليمين التي انسخها المتكفل ١٢ مولوى محمد عبيد الله **قوله** لا يقتدر على
بقا الذمة لست بقدر الدين في ذمة الميت المديون هذا جواب من ونيهم حاصلا ان الاثم ان الميت لا يبرأ من الدين بل هو بمنزلة الميت في العدة
باعتبار الاثم لا يحتاج الى بقاء الذمة فلا يصح الاستدلال بالمطالبة الاخرى بل بقاء الدين
المستلزم بقاء الائمة ١٢ مولوى محمد عبيد الله

مفتاح اللغات

عربی، اردو، ڈکشنری

طول پانچ، عرض ۵، پانچ صفحات ۹۵۲

تیس ہزار سے زائد قدیم و جدید لغات کا مستند ذخیرہ

مع عربی اردو ضرب الامثال اور اہم اشیاء کی عکسی تصاویر

ہم پورے یقین کے ساتھ کہہ سکتے ہیں کہ آج تک اس طرز پر اس درجہ کی کوئی عربی اردو ڈکشنری شائع نہیں ہوئی ہے جس میں عربی الفاظ کے اتنے بڑے ذخیرے کو سلیس اردو ترجمہ کے ساتھ شائع کیا گیا ہو۔ اور ترتیب انگریزی ڈکشنری کی طرح ہو۔ تاکہ جس لفظ کے معنی معلوم کرنے ہوں۔ تو بغیر کسی دشواری اور تکلیف.... بلکہ بے حد آسانی سے نکالے جا سکتے ہوں۔

مفتاح اللغات اپنی پانچ خصوصیات کی وجہ سے بے مثل ہے:-

۱ ترتیب بطرز انگریزی ڈکشنری رکھی گئی ہے۔

۲ ابتدا میں عربی کے ضروری قواعد اور اصطلاحات کی تشریح نیز لغات عربی کی تاریخ درج ہے۔

۳ لغات کے بعد چار سو سے زائد عربی اردو ضرب الامثال محاورات کا بے نظیر ذخیرہ ہے۔

۴ کتابت و طباعت دیدہ زیب - ۵ - کاغذ اعلیٰ گلینر - جلد پائیدار۔

مفتاح اللغات کی یہ پانچ بے نظیر خصوصیات ہیں جو یکجا کسی دوسری لغت

میں نہیں مل سکتیں۔

قیمت:- ۱۰/- روپے

منیر اللغات
۵/-

کریم اللغات
۲/-

رئیس اللغات بالنصیر
۱۵/-

محمد سعید انیسٹریٹ ناہراں کتب خانہ محل مقابل مولوی مسافر خانہ کراچی

تین محمدی کے سدا بہار چول

موطائے امام محمد دارو

موطائے امام محمد نے اس زمانہ کی برصغیر کی ترقی و ترقی اور ایک نئے نئے عالم کو متعارف کرانے میں ایک بڑی کامیابی حاصل کی ہے۔ اس کتاب کی تصانیف نے انسانیت کی ترقی میں ایک نئے دور کا آغاز کیا ہے۔ موطائے امام محمد نے ایک نئے دور کا آغاز کیا ہے۔

قیمت: چار روپے

موسس: مولانا محمد رفیع صاحب، دارو، کراچی

ابوداؤد شریف

مستشرقین

۱۸۰۰ء۔ اس کتاب نے مستشرقین کو اسلام کی تاریخ اور اس کی ترقی و ترقی کے بارے میں ایک نئے دور کا آغاز کیا ہے۔ اس کتاب کی تصانیف نے انسانیت کی ترقی میں ایک نئے دور کا آغاز کیا ہے۔

قیمت: چار روپے

موسس: مولانا محمد رفیع صاحب، دارو، کراچی

۱۸۰۰ء۔ احادیث نبوی سے مستخرج

صحیح بخاری شریف

نبی اکرم کے عبادت گزاروں کی بات پر توجہ دینے والے تھے۔ یہ کتاب صحیح بخاری شریف ہے، جو صحیح بخاری شریف کی ترقی و ترقی میں ایک بڑی کامیابی حاصل کی ہے۔ اس کتاب کی تصانیف نے انسانیت کی ترقی میں ایک نئے دور کا آغاز کیا ہے۔

قیمت: چار روپے

موسس: مولانا محمد رفیع صاحب، دارو، کراچی

مشکوٰۃ شریف

مترجم

بہترین اور سب سے زیادہ احادیث کا انمول خزانہ۔ درحقیقت یہ کتاب حدیث شریف کی گیارہ کتابوں کی مجموعی تفسیر ہے۔ اس کتاب کی تصانیف نے انسانیت کی ترقی میں ایک نئے دور کا آغاز کیا ہے۔

قیمت: چار روپے

موسس: مولانا محمد رفیع صاحب، دارو، کراچی

121°00'

15'

1201

42°00'

991'

1995

Shim

1699

1732

1184

33

1670

1273

669

2690

1693

Ch'ing-tu-men

2572

715'

1321

259

Hsien

11 30

G